الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية

(الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجاً)

The role of the political leader in foreign policy making

(*President Vladimir Putin an example)*

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد

آلاء محمد محسن

المشرف المشارك	المشرف العلمي
د. فادي خليل	د. خالد المصري
أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية	مدرس في قسم العلاقات الدولية
كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق	كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥

(شهادة)

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قامت به المرشحة **آلاء محمد محسن** بإشراف الدكتور **خالد المصري** (المشرف العلمي) المدرس في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية ـ جامعة دمشق،

والدكتور **فادي خليل** (المشرف المشارك) الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية ـ جامعة دمشق.

وإن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة .

المرشح **المشرف المشارك** **المشرف العلمي**

تصريح

أصرح أن هذا البحث "دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجاً" .

لم يسبق أن قُبل للحصول على أية درجة علمية، ولا هو مقدم حالياً للحصول على درجة علمية أخرى .

المرشحة

آلاء محمد محسن

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٣٠ / ١٢ /٢٠١٤ ، من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة :

- الدكتور عمر العبد الله: الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية ـ جامعة دمشق..... عضواً

- الدكتور محمد حسون: الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية ـ جامعة دمشق..... عضواً

- الدكتور خالد المصري: المدرس في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية ـ جامعة دمشق..... عضواً

مخطط البحث

مقدمة

الفصل الأول: إطار نظري عام لدراسة دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: مفهوم القيادة السياسية.

المطلب الثالث: تصنيف القيادات السياسية.

المبحث الثاني: رؤية مختلف الاتجاهات الفكرية لدور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: رؤية بعض المداخل والمناهج في دور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهم النظريات التي تركز على دور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: منظور البيولوجيا السياسية.

المبحث الثالث: تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الأول: العوامل الموضوعية المؤثرة في دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أثر العوامل الشخصية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمدرسة تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: عوامل بروز دور الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: خصائص بيئة القرار في روسيا عند استلام الرئيس بوتين الحكم.

المطلب الأول: القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد الروسي.

المطلب الثاني : البيئة الجغرافية والسياسية التي يعمل بها القائد الروسي.

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الروسية قبل الانتخابات الرئاسية لعام٢٠٠٠.

المبحث الثاني: الخصائص والصفات الشخصية والخبرة المكتسبة للرئيس بوتين.

المطلب الأول: الخصائص المتشكّلة أثناء الطفولة.

المطلب الثاني: الصفات والخبرة المكتسبة في العمل الاستخباراتي

المطلب الثالث: الخبرة السياسية

المبحث الثالث: أسلوب قيادة الرئيس بوتين

المطلب الأول: أسلوب القيادة السياسية والاقتصادية

المطلب الثاني: قيادة الرئيس بوتين للمؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: نهج الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية للسياسة الخارجية للرئيس بوتين

المبحث الأول: سياسة الرئيس بوتين تجاه القوى الكبرى.

المطلب الأول: أهم مواقف الرئيس بوتين في سياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه أوربا.

المطلب الثالث: سياسة الرئيس بوتين تجاه الصين.

المبحث الثاني: سياسة الرئيس بوتين في المجال الحيوي لروسيا

المطلب الأول: سياسة الرئيس بوتين تجاه الدول السوفييتية (سابقاً).

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه جورجيا.

المطلب الثالث: البعد الخارجي لحرب الرئيس بوتين مع الشيشان.

المبحث الثالث: سياسة الرئيس بوتين في "الشرق الأوسط".

المطلب الأول: سياسة الرئيس بوتين البرغماتية تجاه "الشرق الأوسط"

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه الأزمة النووية الإيرانية

المطلب الثالث: تعامل الرئيس بوتين مع الأزمة السورية

خاتمة

مقدمة

على مر التاريخ، عُرف عدد من القادة السياسيين أثَّروا بقوة في حياة شعوبهم، فكان دورهم شديد الوضوح في نهج سياسة خارجية تتماشى مع نظرتهم للواقع وفهمهم للمتغيرات، وكُتب لسياساتهم النجاح، وفي روسيا الاتحادية، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي_ الذي كان القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية_ تبلورت ظروف جديدة جعلت القائد الروسي أمام تحدٍّ داخلي وخارجي ليثبت مقدرته على إدارة شؤون البلاد ونهج سياسة خارجية ناجحة.

إن روسيا الاتحادية كانت الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي، لكن ذلك الميراث كان مزيجاً من القوة والضعف، فمن جهة قوة عسكرية ونووية ومقعد دائم في مجلس الأمن، ومن جهة أخرى اقتصاد هش وفساد مستشري ومافيات تسيطر على الحياة الداخلية، ومقاتلون شيشان مستعدون للقتال في أية لحظة، فبدت روسيا بتلك التناقضات دولةً مضطربةً وغير مستقرة، ومرت استراتيجيتها بمرحلة تحول انتقالية وواجهت تحديات داخلية وخارجية هائلة، فكان على صانع القرار إدراك التغيرات، والتصرف بحذر وحنكة سياسية، لكن التوجهات السياسية الداخلية التي نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أثرت بشكل مباشر في صياغة التوجه الاستراتيجي لروسيا بشكل عام، وسياستها الخارجية بشكل خاص طيلة الفترة الانتقالية، إذ بقي صانع القرار الروسي متخبطاً حتى استلم الرئيس(فلاديمير بوتين)* الحكم في روسيا، وتبنى نمطاً صارماً من الإجراءات لإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والهيبة الدولية إلى روسيا الاتحادية.

من هنا تنبع أهمية التركيز على دور القائد السياسي في السياسة الخارجية، وهذا ما ستتناوله الدراسة، مع إعطاء المساحة الأكبر منها لدراسة نموذج القائد الروسي فلاديمير بوتين.

* هو فلاديمير بوتين، واستلم رئاسة روسيا عام (٢٠٠٠)وفي العام(٢٠٠٨)خلفه ديمتري ميدفيديف برئاسة الدولة وتولى هو منصب رئاسة الوزراء، وأعيد انتخابه رئيساً للدولة عام٢٠١٢، وسيُستخدم الجزء الثاني من الاسم اختصاراً، وأينما وردت كملة(البوتينية) في البحث فهي نسبة إلى الرئيس بوتين.

أهمية الدراسة وأهدافها:

أهمية علمية: من الضرورة بمكان إعطاء الدور القيادي حقه من الدراسة والبحث، وهنا يكمن الهدف الأساسي لهذه الدراسة، وذلك لأن :

– دور العامل القيادي يختلف عن بقية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بأنه يؤثر بشكل مباشر وحاسم فيها.

– وكذلك بوصفه من أهم محددات السياسة الخارجية.

– عملت المصادر العربية ، رغم قلتها، على تحليل السياسة الخارجية بكل أبعادها، ولكنها لم تركز على دور الفرد فيها إلا ما ندر، وبذلك يكون أحد أهداف هذه الدراسة رفد المكتبة العربية ببحث يركز على ذلك.

أهمية عملية: تود الباحثة الإشارة إلى أنه من المهم بمكان دراسة كل ما يتعلق بالسياسة الروسية_ بسبب دور روسيا المتزايد على المستوى الدولي_ بما في ذلك كيفية تفكير صانع السياسة الروسية الحالية وبيان دوره في صناعتها، لأن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية التي وضعها الرئيس بوتين بقيت حتى بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية، وبما أن الرئيس بوتين أعيد انتخابه لولاية رئاسية ثالثة عام٢٠١٢، فإن تلك المبادئ مازالت ثابتة.

وتهدف الدراسة هنا إلى لفت نظر الباحثين العرب لضرورة دراسة (القطب الروسي الجديد الذي هو قيد التشكل) لوجود مصالح مشتركة معه، خاصةً و أن السياسة الخارجية الروسية تولي المنطقة العربية اهتماماً بالغاً، وكأنها تُصيغ تحالفات لمواجهة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على الساحة الدولية، وذلك بفضل رؤية الرئيس بوتين لمكانة روسيا التي أصبحت في عهده من الدول غير القانعة في ترتيبها في هيكل توزيع القوة السائد في النظام السياسي الدولي.

اشكالية الدراسة:

تقوم اشكالية الدراسة على بحث التغيرات والتحولات الكبرى التي حققها الرئيس بوتين إلى الحياة السياسية لروسيا داخلياً وخارجياً، وبيان أثر ذلك على سياستها الخارجية، وذلك كأنموذج للوقوف على حقيقة دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية لبلاده.

أسئلة الدراسة :

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مدى دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية لبلاده، وكيف ومتى يظهر هذا الدور، ومتى يتزايد؟
- ما هي العوامل التي جعلت للرئيس بوتين دوراً بارزاً في سياسة بلاده وخاصةً الخارجية، وكيف تجسد هذا الدور؟

الفرضيات:

- لا يمكن إغفال دور الفرد صانع القرار في السياسة الخارجية لدولته، فهذا الدور هو المفتاح الرئيس لفهم تلك السياسة، أي أن الدراسة تفترض أن صانع القرار هو متغير مستقل و السياسة الخارجية متغير تابع.
- ومن ناحية أخرى، وعند دراسة الحالة تفترض الدراسة أن الظروف الداخلية والخارجية عشية استلام الرئيس بوتين السلطة ساعدته بالأصل للوصول إلى السلطة واستطاع إبراز نفسه كقائد شعبي، لكن العامل الأهم من ذلك هو تمتعه بالكاريزما و البرغماتية وقوة الشخصية ،ما جعله ينتهج سياسة وُصفت بالناجحة والصارمة خلال فترة حكمه التي عمل فيها من خلال نظرته الخاصة للحكم والإصلاح والسياسة الخارجية والاقتصاد وغير ذلك. أما العوامل الأخرى التي من المنطقي أن تؤثر في صناعة

القرار، كجماعات الضغط والمؤسسات الدستورية ووسائل الإعلام، فكان دورها ثانوياً أو قليل التأثير ولم يتصاعد ضغطها إلى درجة التأثير الفعلي والجوهري في عملية صنع القرار.

منهجية البحث:

إن البحث العلمي يتطلب أكثر من منهج للدراسة والتحليل والاستنتاج يمكن من خلالها الوصول إلى صحة الفرضيات أو عدمها، سيُستخدم في الدراسة:

- منهج دراسة الحالة: دور الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية.
- المنهج الوصفي التحليلي : لتبيان وتحليل الظروف التي استلم فيها الرئيس بوتين السلطة واستطاع إدارة الدولة رغم الصعوبات التي واجهته والدلالة بالوقائع على قدرة القائد السياسي على التأثير في السياسة الخارجية لدولته.

النطاق الزمني :

يمتد النطاق الزمني للدراسة منذ العام الذي استلم فيه بوتين رئاسة الوزراء/١٩٩٩/ فقد وصل بوتين للسلطة عام ١٩٩٩ بفضل موجة من التأييد الشعبي لموقفه القوي ضد المتمردين الشيشان،وستغطي الدراسة فترة حكمه (٢٠٠٠-٢٠٠٨) وعليها تتركز الدراسة ،كما سيتم التطرق لبعض الأحداث البارزة بعد العام(٢٠٠٨) وخاصةً بعد أن أعيد انتخابه لولاية رئاسية ثالثة عام٢٠١٢.

بعض الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور القائد السياسي في السياسة الخارجية لكنها استخدمت منهجية مغايرة لهذه الدراسة واختلفت عن هذه الدراسة بالحالة المدروسة، أي أن كل دراسة منها اختارت قائد سياسي وطبقت منهجها الخاص عليه، ومنها:

- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧: قام الباحث بتحليل النسق العقيدي للرئيس الراحل جمال عبد الناصر من خلال أداة تحليل

المضمون، وهي من الدراسات التي أكدت على أهمية دراسة دور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

- نجيب عبد الله غلاب، دراسة في الأنساق العقائدية للرئيس علي صالح، صنعاء، دائرة التوجيه المعنوي، ط١، ٢٠٠٨: هذه الدراسة تناولت دور القائد السياسي في السياسة الخارجية لكنها اعتمدت على منهج الرمز العملياتي "The Operational Code" الذي يتكون من مجموعة من الأسئلة العقائدية السياسية الأساسية التي يفترض أنها تحدد شكل الحسابات السياسية للقائد السياسي، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأصول والمبادئ السياسية لمفاهيم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح التي من خلالها يتصور ويدرك جوهر الحياة السياسية أي محاولة فهم المنظومة العقائدية للرئيس اليمني السابق بهدف توضيح العلاقة بين متغير نسقه العقائدي وبين اختياراته وأفعاله وتصرفاته والمدى الذي تؤثر فيه تلك العقائد على صياغة القرارات الأساسية في السياسة الخارجية اليمنية، وأجابت هذه الدراسة على تساؤلين يهدفان إلى الوصول إلى فهم الدور الذي يلعبه النسق العقائدي السياسي للرئيس اليمني السابق في صناعة قرار السياسة الخارجية اليمنية والتي يمكن إجمالهما فيما يلي: ما هو النسق العقائدي للرئيس السابق علي عبدالله صالح؟ و ما أثر المتغير العقائدي على صناعة القرارات الأساسية في السياسة الخارجية اليمنية ؟ وانطلقت هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين يمكن إجمالهما بالتالي: أن هناك علاقة واضحة بين النسق العقائدي للرئيس السابق علي صالح وسلوك السياسة الخارجية اليمنية. مما يجعل المتابع أكثر قدرة على التنبؤ بنوع القرارات المستقبلية المحتملة للسياسة الخارجية اليمنية ولتصرفاتها التي ستنشأ داخل البيئة الدولية. و كلما واجه صانع القرار مشكلة معقدة في السياسية الخارجية أو موقفاً غامضاً أو يمر بحالة من الضغط النفسي الشديد أو أزمة سياسية دولية فإن ذلك يتطلب اتخاذ قرار للتعامل مع المشكلة أو الموقف وتؤدي هذه العملية إلى تنشيط النسق العقائدي لصانع القرار كمعيار رئيس – إن لم يكن وحيداً – للاختيار بين البدائل المتاحة.

- سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨: انطلقت الدراسة على المستوى النظري من فرضية مفادها أن الزعماء يعملون وفق تحديدهم للموقف وتشخيصهم له، واستنتجت الدراسة أن هناك ترابط ديناميكي بين تصور السادات لذاته (متغير شخصي)وبين أسلوبه في اتخاذ القرارات (متغير تنظيمي).
- دراسة ألكسندر جورج وجولييت جورج* حول شخصية الرئيس الأمريكي الأسبق وورد ويلسون التي خلصت إلى أن السلوك الدولي للرئيس ويلسون كان انعكاساً لواقع الظروف القاسية التي عاشها في المرحلة المبكرة من عمره والتي تميزت بسيطرة والده عليه وقد خلق هذا الواقع الصعب في نفس ويلسون دافعاً قوياً لممارسة أسلوب القوة وفرض إرادته على الآخرين.

* Alexander George and J.George, **Woodrow Wilson and Colonel House: A Personality Study**, New York: Dover Publications, 1964

الفصل الأول

إطار نظري عام لدراسة دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: مفهوم القيادة السياسية.

المطلب الثالث: تصنيف القيادات السياسية.

المبحث الثاني: رؤية مختلف الاتجاهات الفكرية لدور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: رؤية بعض المداخل والمناهج في دور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهم النظريات التي تركز على دور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: منظور البيولوجيا السياسية.

المبحث الثالث: تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الأول: العوامل الموضوعية المؤثرة في دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أثر العوامل الشخصية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمدرسة تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

الفصل الأول

إطار نظري عام لدراسة دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

عند دراسة السياسة الخارجية تبرز عدة محددات تؤطر هذا المفهوم، منها محددات داخلية وخارجية موجودة في البيئة الواقعية كالخصائص القومية (حجم الموارد ومستوى التطور التقني والقوة الاقتصادية والعسكرية والجغرافيا والتركيب السكاني...) والنظام السياسي وطبيعته، والمكانة الدولية وغيرها.

ومنها محددات تتعلق بالقائد السياسي (إدراكه للموقف، وشخصيته، وأسلوبه في اتخاذ القرار، ودوافعه الذاتية..)

لا بد في البداية من تحديد مفهوم القيادة السياسية (بالتعريف والتصنيف)، و دراسة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، ودراسة العوامل المؤثرة في هذه العلاقة وعرض نتائج الدراسة، و فحص التراكم المعرفي: أيُّ الاتجاهات الفكرية أعطت الأولوية والأهمية للعامل القيادي عند تفسيرها للسياسة الخارجية، وأيٌّ منها رأت عدم ضرورة دراسته، ومنْ كان بين الاتجاهين؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

لقد جذب موضوع القيادة العديد من الباحثين ، فتنوعت بحوث القيادة وتصنيفاتها وأنماطها، ومفهوم القائد السياسي أيضاً إذ أطلق البعض من الباحثين عليه لفظ القائد البطل أو الرجل الفذ ووضع معايير لتحديده ، وآخرون أسموه الزعيم وقصدوا به رأس هرم السلطة سواء كان رئيساً أو ملكاً أو أميراً أو سلطاناً، وبعضهم

فرق بين السلطة والنفوذ كعامل لتحديد زعامة أو قيادة شخص ما، وبعضهم الآخر خلط بينهما، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الخارجية فقد تعددت تعريفاتها، فعُرفت إما كمبادئ، أو كخطة، أو بالتركيز على صانع القرار.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

ما من تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية ، سواءً عند علماء السياسة بشكلٍ عام أو علماء العلاقات الدولية بشكلٍ خاص، وعليه تعددت التعريفات إزاءها، وإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز بها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، والبحث للتوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.

لقد "شهد اصطلاح السياسة الخارجية تطوراً ملحوظاً واهتماماً عاماً في الفترة الماضية منذ العقد الخامس من القرن العشرين، إذ يُعد بداية الانطلاق الأكاديمي الجاد لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية ومفرداتها المختلفة"[١].

ورد في موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي تعريف للسياسة الخارجية بأنها "تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية. وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية"[٢].

لقد تباينت الاتجاهات الأكاديمية في موضوع تعريف السياسة الخارجية، وتعددت الآراء بالنتيجة. فالمفكر وليم شيتك william o. Chittick يصنف هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أنواع رئيسة، حيث يشير **النوع الأول** إلى "مجموعة المبادئ العامة أو الأهداف التي يرنو صانع القرار إلى إنجازها". أما **النوع الثاني** "فهو يعكس الخطط السياسية الخارجية التي تتخذ لتحقيق هذه المبادئ ،والأهداف". أما **النوع الثالث** من هذه التعاريف

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، **إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي**، بغداد، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ط١، ١٩٧٨، ص ٨.

[٢] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩، ص ٣٨٦.

"فيشير إلى تلك الأفعال أو اللاأفعال التي يعتمدها صانع القرار لتنفيذ خططه أو للرد على أحداث وعمليات محددة".[١]

وفيما يأتي تعريفات تمثل الاتجاهات الثلاثة السابقة و ذلك كما عرفها أشهر المفكرين في حقل السياسة:

الاتجاه الأول: السياسة الخارجية كمبادئ: عرفها(كورت) " أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي تدار في ظلها علاقات دولة مع الدول الأخرى"[٢].

الاتجاه الثاني: السياسة الخارجية كتخطيط: يعرف الدكتور بطرس غالي السياسة الخارجية بأنها "المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"[٣].

الاتجاه الثالث: ركز على صناع القرار: يعطي "تشارلز هيرمان" تعريفاً لها بقوله :"تتألف السياسة الخارجية من السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلوهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية " [٤].

وفي كتاب (لعبة الأمم) ل(مايلز كوبلاند) يصف السياسة الخارجية باللعبة ويضع قواعد لفهم السياسات الخارجية للدول، ويقول أنه إذا أراد المرء أن يفهم (لعبة الأمم) فعليه أن يضع نصب عينيه القواعد الآتية:[٥]

- إن من أهم أهداف أية أمة كانت أن تبقى في اللعبة ولا تخرج منها.
- وغالباً ما تتصرف الأمة بصورة لا تهدف معها إلى إحراز أي نجاح في داخل اللعبة بقدر ما تهدف إلى استمرار التأييد الجماهيري لزعيمها.

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق، ص ١٣.

[٢] فراس المهتدي، **البعد الديني في السياسة الخارجية: أمريكا أنموذجاً**، دراسة لنيل درجة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية،(الأكاديمية الدولية السورية، المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية،سورية،٢٠٠٩)، ص١٠.

[٣] بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ١٤٦.

[٤] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠.

[٥] مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة: مروان خير، بيروت، انترناشونال سنتر، ط١ ،١٩٧٠، ص٣٢٦.

- ومن السذاجة الخاطئة بمكان أن يُفسر أي تصريح رسمي حول السياسة الخارجية بصفاء النية، فالمناورة شرط أساسي لأي زعيم في اللعبة فهو يُظهر مالا يُبطن ويقول شيئاً ويعني به شيئاً آخر.
- إن إظهار حسن النية والتصريح بوجود أهداف مشتركة للأمم المتعادية لا يهدفان إلا إلى تحسين الأوضاع الداخلية أو إلى ممارسة ضغط على فريق ثالث ويندر أن يحملا معهما أي أمل مخلص لتحقيق ما يعلنان عنه حقيقةً.
- إن ملاطفة دولة عظمى لأمة ضعيفة غالباً ما تتمخض عن التفات الأخيرة نحو الخصم الرئيس للدولة العظمى، وذلك لتدفع بالخصمين إلى التنافس على كسب ودها وعندئذ تنتهز الفرصة لتجني الأرباح وتحقق المكاسب.
- وعندما تصبح الأمة الضعيفة ذات قوة دبلوماسية عن طريق استغلالها ذلك التنافس بين الدول العظمى على كسب ودها فإنها تتبوأ مركزاً استراتيجياً يساعدها على إحراز قوة أكبر عن طريق التهديد بالقيام بمغامرات لا تحبذها الدول العظمى.

ويمكن تعريف صنع السياسة الخارجية كعملية تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف.[1]

وتُعد السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً في صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية وأخرى معاصرة. فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً مركزياً في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية .ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية. كذلك، فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨، ص٤٥٣.

التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى.[1]

المطلب الثاني: مفهوم القيادة السياسية

تتعدد تعريفات القيادة بشكلٍ عام، إذ ليس هناك تعريف محدد متفق عليه، فهو يخضع لطبيعة الدراسة وأهدافها ولوجهة النظر التي ينظر من خلالها الباحث إلى هذه الظاهرة، إذ تتجه تعريفات القيادة بشكل عام لوصف هذه الظاهرة إما كعملية (Process) أو نشاط (Activity) أو من خلال تمييز شخصية القائد في الموقف التفاعلي، سواء بطبيعة الأفعال التي تصدر عنه أو السمات الفردية لشخصيته، ويبدو بالتالي أن السلوك القيادي للفرد يرتبط بتوفير عدد من السمات المميزة لشخصية الفرد.

ومن التعريفات التي تركز على السمات الشخصية للقائد ما جاء في تعريف القيادة في موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي، أنها" صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة. ويتحقق الاستقطاب عادة من خلال الثقة والاقتناع العملي أو النظري بشخصية القائد أو أشخاص القيادة وغاياتهم والإعجاب بسيرتهم وسلوكهم وقدرتهم على إنجاز المهام والاستجابة للتحديات المطروحة ولا بد من توفر التعاطف والاتصال بين القيادة وأتباعها. ويرتبط مفهوم القيادة في التحليل السياسي ارتباطاً قوياً بمفاهيم السلطة، والقوة والنفوذ"[2] .

إن ظاهرة القيادة معقدة لأنها تمس جوانب كثيرة سياسية واجتماعية ونفسية و أنثروبولوجية.. إلخ، ولعل هذا التعدد في أبعاد القيادة يُعد واحداً من مصادر تعقد الظاهرة إن لم يكن هو المصدر الوحيد، إذ يسبق ذلك ويتقدمه قيام الخلاف حول توصيف محتوى هذه الظاهرة، وهو الخلاف الذي أسفر عن رصد ما يربو على مائة وثلاثين تعريفاً مختلفاً للقيادة(عام ١٩٨٩) في التحليل السياسي الغربي فضلاً عن إثراء التراث العربي

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم ،الرياض،جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٨٩، ص١١٧ .

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الرابع، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩، ص ٨٣٣.

الإسلامي لأدبيات القيادة بمفاهيم عديدة من خلافة إلى إمامة إلى ولاية إلى إمارة إلى رعاية إلى أمانة تُستخدم بالتبادل مع مفهوم القيادة ولا يعدم كل منها في دلالته بعضاً من مقومات التفرد.[١]

وعند دراسة أو تحديد مفهوم القيادة السياسية بشكل خاص فإنه يمكن التمييز بين مستويين: المستوى التحليلي، والمستوى الإجرائي، فعلى المستوى التحليلي ينظر الباحثون إلى القيادة على أنها عملية تفاعل بين عدة عناصر أي يؤكدون على تعدد أقطاب القيادة، فمثلاً الباحث جلال معوض يقول في إحدى دراساته أن القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلى هذين العنصرين الموقف والقيم، فهو يُعرف القيادية السياسية كعملية Process بأنها " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع"[٢].

أما على المستوى الإجرائي فإن الباحثين غالباً ما يركزون على القائد السياسي كظاهرة فردية، فمثلاً الباحثة سلوى شعراوي جمعة في دراسة لها بعنوان (التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة) تتبنى تعريفاً محدوداً حيث تعتمد على أن القيادة السياسية تتمثل في الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه أي رئيس السلطة التنفيذية وبالتحديد في شخص رئيس الجمهورية. [٣]

---

[١] نيفين مسعد، **القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية**، الندوة المصرية الفرنسية الثانية بعنوان العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، ١٩٨٩، ص ٢٥٤.

[٢] جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩-١٠.

[٣] سلوى شعراوي جمعة، **التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة**، المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية: النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٤٠.

وإجرائياً أيضاً يركز الباحث جلال معوض في دراسة أخرى له بعنوان (القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية)، يركز على القائد السياسي باعتباره العنصر الأكثر أهمية في العملية القيادية والأيسر عملياً في تتبع خصائصه وتأثيره.[١]

يُنظر غالباً للقيادة في الدراسات الغربية كمؤسسة أما عربياً يُشار إلى القيادة كفرد، وعلى الرغم من ذلك لا تخلو الثقافتان من ما يدل على اهتمامهما بالفرد القائد أو القائد البطل، وفي الحديث عن القيادة كمؤسسة، فإنه في تصور عالم الاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر يُعد تطوراً تصيبه القيادة الملهمة أو الكاريزمية، تعبيراً عن وعيها بأهمية إنشاء حزب سياسي يخلد أثرها فيما بعد ولا تعد من ثم استمرارية مبادئها محلاً للتساؤل. وعن علاقة القيادة كمؤسسة بسواها من المؤسسات، فإنها في تصور فيبر هي علاقة صراعية على الأقل في بعض من جوانبها، وذلك أن تفاعل القيادة الكاريزمية مع الجماهير – وهو يقوم في الأساس على رفض الوساطة والوسطاء– إنما يفضي في لحظة بذاتها إلى صدام مع المؤسسات التي تغذي هذه الوساطة أو تفرز هؤلاء الوسطاء... ويُلاحظ في التحليل السياسي الغربي عامةً، و التحليل السياسي الأمريكي خاصةً، التحول من التعامل مع القادة كأشخاص إلى التعامل معهم كمؤسسات في تأكيد على أن انتساب القرار النهائي لشخص القائد لا يختزل الجهد الضخم لطاقم متكامل من المعاونين الذين يبحثون في كل موقف على حدة، ويدرسون أبعاده المختلفة، ويوازنون بين شرعية هي من مستلزمات الاستقرار، وبين فعالية هي من متطلبات الإنجاز، وفي هذا الإطار يقل احتمال الانقطاع في الوظيفة القيادية سواء بتغير يلم بصاحبها أو بتغيير يلحق به.[٢]

أما القيادة في المفهوم العربي فهي فن التدبير من المنزل والحي وحتى الدولة، ولأنها شمولية في موضوعاتها فهي تؤدي بهم حكماً إلى العبادة الشخصية لقائدهم – مهما كانت درجة قيادته – وهو ما يُطلق عليه البعض "شخصنة" القيادة.[٣]

---

[١] جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، الإسماعيلية، ١٩٨٦، ص١٧٦.

[٢] نيفين مسعد، مرجع سابق، ص٢٦٠–٢٦١.

[٣] خليل أحمد خليل، **العرب والقيادة**، بيروت، دار الحداثة، ط١، ١٩٨١، ص٦.

أما وصف القائد البطل "فليس من الضرورة أن يكون وصفنا إياه بالبطل قائماً على حكم أخلاقي أو أيديولوجي معين، أي أن يكون خيّراً أو أسدى خدمةً معينة أو نحو ذلك، بل تعني البطولة هنا القيام بدور رئيسي في إنجاز معين، بغض النظر عن طبيعة الانجاز، أو دوافع البطل، أو الحكم الأخلاقي على البطل" [١].

ومن معايير تحديد القائد (شخصية القائد، وطبيعة الانجاز ومدى أثره، والظروف السائدة) فبالنسبة إلى شخصية القائد، فإنها تلعب دوراً مهماً في تحديد نوعية الانجاز وطبيعته، وكيفية تعاملها مع الظرف السائد، سواء بالسلب أو الإيجاب. وبمعرفة مفتاح الشخصية أو الصفة الرئيسة الغالبة في شخصية القائد البطل ، نستطيع أن نفهم كيف أصبح مؤثراً، ولماذا نجح في ما فعل من دون الآخرين، أما بالنسبة إلى طبيعة الانجاز ومدى أثره، فأهميته تكمن في مدى شموليته وجدته، أو أصالته، فإنجاز غاندي مثلاً ليس في تحقيق الاستقلال الهندي وحسب، ولكن في الطريقة التي تحقق فيها، وفي الفلسفة الغاندية، أي شمولية الأثر، أما الظرف السائد، فأهميته تكمن في علاقته بتعامل القائد معه، من حيث إنه بتفاعله مع عوامل الشخصية، يؤدي إلى الإنجاز بشكله الأخير الذي يظهر به تاريخياً.[٢]

وبشكلٍ عام فإن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة لتعريف القيادة السياسية وتحديدها:"اتجاه يعتمد على المركز أو المكانة (Position) كأساس للتحديد ، وآخر يعتمد على سمعة الشخص أو شهرته (Reputation) وثالث يتخذ من دور الشخص في صنع القرارات واتخاذها وسيلة لتحديد مفهوم الزعيم. أي أن هذه الاتجاهات تعتمد في تعريفاتها على كون الشخص يشغل منصباً أو مركزاً رسمياً، أو كونه ذا نفوذ في المجتمع، أو مدى مشاركته في عملية اتخاذ القرارات".[٣]

---

[١] تركي الحمد، **ويبقى التاريخ مفتوحاً :أبرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين**، بيروت ،دار الساقي، ط ١ ،٢٠٠٢، ص٤٩.

[٢] تركي الحمد، مرجع سابق، ص٥١-٥٢.

[٣] سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٨.١٧.

في المحصلة، ترى الباحثة أن **تعريف القائد السياسي:** هو الفرد الذي يشغل منصب رفيع في الدولة كرئيس الدولة و ذو نفوذ وشعبية في المجتمع، تلعب دوافعه واستعداده وكيفية إدراكه للمؤثرات البيئية وكيفية استجابته لها الدور الأكبر في عملية صنع واتخاذ القرارات .

و**تعريف السياسة الخارجية** لوحدة دولية ما هي: نهج معين للتعامل مع الوحدات الدولية الأخرى بشكل يحقق أهدافها، و يقوم صانع القرار فيها باتخاذ القرارات بما يراه متناسباً مع هذا النهج.

المطلب الثالث: تصنيف القيادات السياسية:

تُصنف أنماط القيادات السياسية طبقاً لعدة معايير منها دور القائد في العملية السياسية، والسمات النفسية والسلوكية للقائد، ومصدر شرعية سلطة القائد.

أولاً: تصنيف القيادات السياسية حسب دور القائد في العملية السياسية:

اعتمد العديد من الباحثين على هذا المعيار في تصنيف القيادات السياسية سواء إلى ثلاثة أنماط أو إلى نمطين.

١- **تصنيف القيادات السياسية حسب دور القائد في العملية السياسية إلى ثلاثة أنماط:** من المعبرين عن هذا الاتجاه "روجر بيلوز" و" أحمد ماهر البقري".

ميز "روجر بيلوز" (١٩٦٤ باحث في العلوم الإنسانية وله دراسات في القيادة) بين ثلاثة أنماط للقيادات السياسية:[١]

أ – **القيادة الأوتوقراطية (الاستبدادية أو التسلطية):** القائد يصنع القرارات والسياسات كافة ويحدد وسائل تنفيذها، ويصعب التنبؤ بما ستكون السياسات في ظل هيمنة دور القائد في العملية السياسية ولا يسمح القائد بأية مشاركة حقيقية من جانب المجتمع المحكوم ولكنه قد يسمح بمشاركة شكلية هامشية لإضفاء طابع

[١] Roger Bellows, **Creative Leadership**(Englewood Cliff, N. J.: Prentice Hall, Inc, 1959), PP 165- 169.

مصطنع من الشرعية على احتكاره للسلطة، وهذا القائد أناني ولا يبالي بدوافع ومطالب المحكومين، وقد تكون مثل هذه القيادة قادرة على الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في الحكم، لكن لا يمكنها أن تخلق الشعور بالاهتمام والتعاطف في الجماعة أو أن تحركهم كفريق عمل متكامل نحو تحقيق الأهداف العامة.

ب – **القيادة الديمقراطية:** القائد لا ينفرد باتخاذ القرارات وصنع السياسات، بل يفسح المجال لمشاركة المحكومين ويرحب بالمناقشة العامة واقتراح الحلول والبدائل، وهذه القيادة أكثر فاعلية من القيادة الأوتوقراطية، لأنها خلاقة مبدعة بناءة وقادرة على توفير الإطار الاجتماعي النفسي والسياسي الملائم للمشاركة والعمل الجماعي وفي ظل هذه القيادة تتوفر للمحكومين درجة كبيرة من الرضا والاتفاق حول القيم والأهداف الأساسية وأولوياتها، ولهذا يتصفون بالقدرة على التكتل خلف القيادة في مواجهة الأزمات والمواقف المصيرية.

ج – **القيادة غير المتدخلة:** المعبرة عن مبدأ" دعه يعمل" القائد لا يشارك بدور حاسم في صنع القرارات والسياسات أو تقييم ومناقشة المشكلات العامة، ولكنه يكتفي بتقديم ما قد يطلب منه من معلومات ويتمتع أعضاء المجتمع بقدر كبير من حرية الحركة ومثل هذه القيادة تعبر عن السلبية، ولهذا تصير أقل كفاءة وانجازاً من القيادة الديمقراطية بل ومن القيادة الأوتوقراطية.

ويقترب تصنيف د. "أحمد ماهر البقري" من هذا التصنيف إذ يميز بين القيادة التسلطية :قائد يصنع السياسات بمفرده، والقيادة الاستشارية الديمقراطية: الذي يشجع المشاركة، والقيادة الفوضوية: القائد الفاشل الذي لا يتدخل في تحديد أهداف الجماعة ووسائل تحقيقها، وهذا القائد بمجرد توليه السلطة تأخذ أوضاع المجتمع في التدهور ويواجه خليفته صعوبة ضخمة في معالجة أخطائه.[١]

وتعليقاً على التصنيف السابق يمكن القول أنه من الممكن الحديث عن قيادة سياسية ديمقراطية وأخرى أوتوقراطية، لكن النمط الثالث للقيادة المعبر عن عدم التدخل وعدم الاهتمام لا يمكن تصور وجوده في

[١] أحمد ماهر البقري، **القيادة وفعاليتها في ضوء الإسلام**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٣٨– ٤٢.

الواقع السياسي الفعلي، فالقيادة السياسية تعبر بطبيعتها عن علاقة تفاعل ذات أبعاد ومستويات متنوعة ويمثل القائد السياسي مهما كان ضعف وزنه السياسي طرفاً أساسياً في هذه العلاقة التفاعلية.

٢- تصنيف القيادات السياسية حسب دور القائد في العملية السياسية إلى نمطين:

من المعبرين عن هذا الاتجاه العالمان الأمريكيان " جابرييل الموند" و"بنجهام باول"(باحثان في النظم السياسية)، ففي مؤلفهما الصادر عام ١٩٦٦ بعنوان" السياسة المقارنة: مقترب تنموي" ميزا بين نمطين للنظم السياسية وهما نمط النظم الديمقراطية ونمط النظم التسلطية(الأوتوقراطية)، واعتمدا في هذا التصنيف إلى حد كبير على نفس المعيار سالف الذكر في تصنيف القيادات(أي حسب دور القائد في العملية السياسية) ، رغم إشارتهما إلى أن معايير تصنيفهما تتعلق بما إذا كان الضبط السياسي يمارس من الجهات الأعلى (النمط التسلطي) أو من الجهات الأدنى (النمط الديمقراطي) ومدى توفر المنافسة السياسية ودرجة استقلالية النظام الفرعي الذي يتكون من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام وغيرها من منظمات وأبنية المنافسة والمشاركة السياسية ومواجهة الضبط السياسي.[١]

وتعليقاً على تصنيفهما يمكن القول أنه أحياناً تجمع القيادة بين سمات التسلطية والديمقراطية، وأن دور القائد في صنع القرارات يتعاظم أثناء الأزمات السياسية الحادة وبخاصة الأزمات الخارجية بصرف النظر عن مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة أو شكل نظامها السياسي ومدى ديمقراطيته ومدى نضج وفاعلية واستقلالية المؤسسات السياسية ودرجة سلطة القائد السياسي.

تنطبق على الرئيس بوتين صفات القائد الديمقراطي في بعض المواقف وصفات القائد التسلطي في مواقف أخرى، فمثلاً وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية عبر انتخابات ديمقراطية حرة. لكن في بعض المواقف يرى أن يتخذ قراراً فردياً(كقراره دعم الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ في "الحرب ضد الإرهاب").

ثانياً: تصنيف القيادات السياسية حسب السمات النفسية والسلوكية للقائد:

[١] جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، مرجع سابق، ص١٩٥.

هناك تصنيفات عديدة للقيادات السياسية طبقاً للخصائص النفسية والسلوكية للقائد السياسي في تفاعله مع النخبة السياسية والجماهير والموقف. وهي تصنيفات تعكس إلى حد كبير أثر المنهجية السلوكية في التحليل السياسي بوجه عام، وتعكس أيضاً انفتاح العديد من علماء السياسة على العلوم الاجتماعية الأخرى وبخاصة علم النفس، من هذه التصنيفات تصنيف "ف.ج. بيلي" F.G. Balley الذي أكد أن القيادة السياسية محورها قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات، وبهذا المعنى تصير القيادة في جوهرها عملية إقناع. وعلى أساس أساليب القائد في الإقناع وسماته النفسية والصورة التي يكونها لنفسه وينقلها إلى الآخرين وطبيعة الظروف التي يعمل في إطارها ميز "بيلي" بين ثلاثة أنماط للقيادة في النظم العربية :[1]

١-**القائد البراغماتي الخبير البيروقراطي:** هو قائد عقلاني قادر على تحديد المشكلة وتقدير الخيارات والبدائل المتاحة وتكاليفها وعوائدها، ثم يتخذ القرار المناسب ويقنع الآخرين بتنفيذه.

٢-**القائد الكاريزمي:** : قائد يعبر عن روح الأمة وإرادتها العامة، ويعتمد في إقناع الآخرين(الجماهير – النخبة) على مخاطبة مشاعرهم وعواطفهم استناداً إلى قوة علاقته العاطفية بهم.

٣-**القائد الوسيط – المنظم** :يشبه هذا القائد رجل الأعمال أو المنظم الاقتصادي، يحاول المواءمة بين مصالح ومواقف القوى والأطراف المختلفة في المجتمع والتي يؤدي دور الوسيط بينها، ولا يميل إلى وضع خطط كلية في مواجهة المشكلات لكنه يفضل الخطط الجزئية المرحلية.

وتعليقاً على ما سبق يمكن القول أن بحث أثر شخصية القائد في العملية السياسية ينبغي ألا يقتصر على دراسة السمات النفسية والسلوكية للقائد بالمعنى سالف الذكر، ولكن يجب أن يتطرق أيضاً إلى بحث الخصائص البيولوجية للقائد وحالته الصحية التي تؤثر كثيراً في قدرته على التعامل مع مواقف الأزمات بما تنطوي عليه من ضغوط نفسية وعصبية شديدة، وهذا موضوع دراسة منظور البيولوجيا السياسية.

[1] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص١٩٩-٢٠٠.

تنطبق على الرئيس بوتين صفات القائد البراغماتي أحياناً وخصوصاً عند التعامل مع القضايا الاقتصادية، ويظهر أحياناً أخرى كقائد كاريزمي خصوصاً في الانتخابات إذ يستخدم أساليب مخاطبة مشاعر الجماهير(مثلاً البكاء عند الفوز في الانتخابات الرئاسية)، ويبقى محافظاً على شعبية مرتفعة، ويبدو كقائد وسيط – منظم لأنه يحاول المواءمة بين مصالح ومواقف القوى والأطراف المختلفة في المجتمع الروسي.

ثالثاً: تصنيف القيادات السياسية حسب مصدر الشرعية:

قدم"ماكس فيبر Max Weber " تصنيفاً للقيادات السياسية حسب مصدر شرعية السلطة، إذ تحدث "ماكس فيبر" عن ثلاثة أنماط للقادة السياسيين هي :[1]

١- **نمط القائد التقليدي** الذي يركز أساساً على السن أو المكانة التقليدية أو الدينية التي يمثلها في المجتمع، حيث تكون سلطة القائد معتمدة على الاعتقاد بقدسية الأعراف والتقاليد، ويدين له الأفراد بالولاء والطاعة وتكون سلطته مطلقة. ويظهر هذا النموذج في المجتمعات البدائية.

٢- **نمط القائد الملهم (الكاريزمي)** الذي يتمتع بشخصية ذات خصال وصفات فريدة تجعله في موقع السلطة والطاعة من طرف أفراد المجتمع الذين ينظرون إليه من خلال قدراته الشخصية كقائد بطل يتمتع بقوى وقدرات خارقة.

٣- **نمط القائد الشرعي – العقلاني** وهو الذي لا ترتبط طاعته، من طرف أفراد المجتمع، بشخصيته بقدر ما ترتبط بعمله في إطار شبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية ولا تحمل الطابع الفردي.

تنطبق على الرئيس بوتين صفات نمط القائد الشرعي – العقلاني لأنه وصل إلى السلطة بطريقة شرعية، على الرغم من كونه كاريزمياً.

ترى الباحثة أن تصنيفات القيادات السياسية طبقاً لمعايير دور القائد في العملية السياسية، والسمات النفسية والسلوكية للقائد، ومصدر شرعية سلطة القائد هي جهود بحثية نظرية، وإن أنواع أو أنماط القيادة هي في

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا، منشورات (ELG)، ١٩٩٤، ص١٧٨-١٧٩.

الواقع أدور لهذه القيادة؛ وأدوار القيادة تتحدد تبعاً للموقف وتختلف باختلافه، بل إن الأساس الحقيقي لقدرة القائد على الاستمرار هو في استيعابه لمختلف التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وتقمصه للشخصية المناسبة للتعامل معها مجتمعة.

المبحث الثاني: رؤية مختلف الاتجاهات الفكرية لدور القائد السياسي في السياسة الخارجية

تتصف ظاهرة السياسة الخارجية أصلاً بالتعقيد ومع التحولات والتغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية عرفت تطوراً أساسياً فازدادت هذه الظاهرة تعقيداً، فلم تعد تقتصر على بعد معين كالأمن والاستقرار بل أصبحت متعددة الأبعاد(أبعاد اقتصادية، ثقافية...)، مما زاد من صعوبة تفسيرها، وظهرت عدة محاولات لتفسيرها وتحليلها ،وتعددت الاتجاهات الفكرية وتنوعت معها المدارس و النظريات و المناهج والمداخل ومستويات وأدوات التحليل ، كل منها ركَّز على متغير أو عدد من المتغيرات لتفسير السياسة الخارجية، واستخدم أسلوبه الخاص في التحليل. فظهرت مناهج تقليدية و أخرى حديثة بسبب أن المناهج التقليدية لم تعد كافية لفهم التطورات وتفسير السياسات الخارجية. سيتناول هذا المبحث مختلف المداخل (من ركَّز على دور القائد ومن قال بعدم التركّيز عليه ومن بينهما)، وأيضاً المناهج التي تدرس دور القائد السياسي في السياسة الخارجية، وسيتناول بعض أهم النظريات التي ركَّزت على دور القائد السياسي في السياسة الخارجية، ومنظور حديث هو البيولوجيا السياسية.

المطلب الأول: رؤية بعض المداخل والمناهج في دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

في البداية لابد من تعريف المدخل (Approach): بشكل عام هو المعيار أو الاتجاه أو الأسلوب الذي يتم اعتماده للاقتراب من ظاهرة معينة بغية تحليلها تبعاً لعلاقتها بمتغير أو بمجموعة متغيرات، أو هو مجموعة من المفاهيم التي تطبق وفق منهجية محددة، وتساعد في فهم الظواهر والوقائع المادية وتفسيرها من خلال

اكتشاف العلاقة القائمة بينها، بالإضافة إلى استنتاج المتغيرات المهمة، وتوجيه الانتباه نحو مؤشرات هذه المتغيرات، بهدف صياغة القرائن التي تشكل هذه المؤشرات.[١]

وفيما يأتي عرضٌ لهذه المداخل والمناهج:

١-المداخل التي تطرقت إلى العلاقة بين القائد السياسي والسياسة الخارجية:

تتعدد الآراء حول ضرورة التركيز على دور القائد السياسي كفرد في السياسة الخارجية من عدمه، وتعددت بذلك المداخل التي تطرقت إلى العلاقة بين القائد السياسي والسياسة الخارجية، من أهمها:

أ- مدخل التحليل الكلي (Macro Oriented Approach) :

ينتمي أصحاب هذا المدخل إلى المدرسة الواقعية، ويمكن إرجاع الأصول الفكرية لهذا المدخل إلى فلاسفة مذهب الحتمية الاجتماعية، مثل سبنسر (spencer) وماركس(Marx) ، ويتجه هذا المدخل إلى التقليل من أهمية الدور الذي يقوم به القائد، ويركز على المجتمع بأسره، وبخاصة القوى الاجتماعية والاقتصادية.[٢]

أي القوى التي تسيّر التاريخ ليست الأفراد، بقدر ما هي قوانين وآليات تاريخية موضوعية غير مرئية، وإن كانت مادية الجوهر، تسيّر الأفراد والمجتمعات، ولا تتأثر في النهاية بخيارات الأفراد، أو بوجود هذا القائد البطل من عدمه -فالثورة الإنكليزية مثلاً ليست مرتبطة بوجود رجل مثل أوليفر كرومويل- فلو لم يظهر كرومويل مثلاً، لحدثت الثورة الإنكليزية على أية حالة، و لخلقت الظروف بطلها في المكان والزمان ذاتيهما.[٣]

---

[١] أحمد ناصوري، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢١ - العدد (١)- ٢٠٠٥، ص ٢٧٦.

[٢] سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**،مرجع سابق، ص١٥-١٦.

[٣] تركي الحمد، مرجع سابق، ص٤٣.

فالقائد بموجب هذا المدخل، لا يحتل المكانة الرئيسية عند تحليل الموقف، فأحداث التاريخ لا تحدث أو تخلق بتصرفات وتحركات القائد، بل على العكس من ذلك، فالقائد تصنعه الأحداث، أو كما يقول سيدني هوك (Hook): " إن العظماء لا يصنعون التاريخ، إنما تظهرهم الأزمات الكبرى"[١]

وكذلك بالنسبة إلى ماركس والفلسفة الماركسية_ وبالنسبة لحسين مروة والطيب تيزيني أبرز ممثلي هذا التيار في الوطن العربي _ فإن الظروف هي التي تصنع البطل، وليس البطل هو الذي يصنع الظروف، فتناقضات أسلوب الإنتاج وقوى الإنتاج و ملكية وسائل الإنتاج، وما يتخذه كل ذلك من شكل اجتماعي وسياسي يجد تعبيره في النهاية في صراع الطبقات، هي التي تسير التاريخ في نهاية المطاف والتحليل.[٢]

والواقع أن أدبيات السياسة الخارجية حافلة بالدراسات التي ترى في هذه السياسة نتاجاً مجسداً لتأثير مؤسسات المجتمع وثقافته وغير ذلك من العوامل الداخلية الأخرى. وبالتالي، لكي يفهم المرء مثلاً السياسة الخارجية السوفييتية أو الأمريكية، عليه أن يدرس الماركسية واللينينية والرأسمالية، فصانعو القرار تعكس تصرفاتهم النظام أكثر من تأثيرها فيه.[٣]

فالمدرسة الواقعية بذلك ترى أن القادة يأتون ويذهبون، أما السياسة الخارجية فتبقى ثابتة في مسارها. وكما يقول أولي هولستي:" إن الأسماء والوجوه قد تتبدل، أما المصالح والسياسات فلا تتغير لأنها متأصلة في السمات الهيكلية السياسية الدائمة"[٤]

ويقول أتباع هذا المدخل، مثل سنجر (Singer) وفيربا(Verba) وروزنو (Rosenau)، فيما كتبوه عن السياسة الخارجية، أن شخصيات القادة لا تلعب دوراً مهماً في سياسات الدول. فالسياسة الخارجية بالنسبة

---

[١] Sidney Hook, **The Heroin History** (New York: John Day, 1943), P.62.

[٢] تركي الحمد، مرجع سابق، ص٤٣

[٣] سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**،مرجع سابق، ص١٦ .

[٤] Ole Holsti , **foreign policy formation Viewed Cognitively**, **in**: Robert Axelrod ,ed. Structure of Decision (Princeton ,N.J.: Princeton University press,1976),p.10.

لهم هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، ومن ثم فإن الإطار الذي يمكن للزعيم أن يتحرك من خلاله يكون قد تحدد إلى حد كبير بطريقة لا تتيح لشخصيات القادة أن تؤثر في الموقف أو تتحكم في بلورته[١].

وبذلك فإن المدرسة الواقعية بتركيزها على متغير المصلحة القومية تؤكد على أن مصلحة الدولة هي المتغير المستقل، وصانع القرار في السياسة الخارجية هو المتغير التابع لأنه عندما يصنع القرار يأخذ في اعتباره مصلحة الدولة فينطلق من الواقع الذي تعبر عنه هذه المصلحة بالدرجة الأولى[٢].

وقرارات السياسة الخارجية كما يراها أصحاب هذا الاتجاه، تتخذ داخل منظمات ومؤسسات بيروقراطية معقدة تضع قيوداً شديدة على صانع القرار. بناءً على ذلك يشكك أصحاب هذا المدخل في شرعية تفسير الأحداث الدولية على أساس التركيز على شخصيات وسلوك المشاركين فيها من القادة. [٣]

كما يدلل الواقعيون على رأيهم في عدم أهمية العامل القيادي في السياسة الخارجية، أيضاً بدور البيئة الخارجية في الحد من دور هذا العامل إذ إن عملية صنع السياسة الخارجية تتعلق بالبيئة الخارجية، ومن ثم فهي تختلف عن عملية صنع السياسة الداخلية ذلك لأن حرية القائد السياسي تكون مقيدة في البيئة الخارجية مثلما يحدث ذلك بشكل واضح في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث التي تفتقد الاستقلالية الذاتية وتقع في أغلب الظروف تحت تأثير قوى عظمى خارجية الأمر الذي يجعلها مجرد ردود أفعال. وهكذا فإن أصحاب المدخل التحليلي الكلي يؤكدون على عدم فاعلية العامل القيادي في السياسة الخارجية.[٤]

لا تتفق الباحثة مع هذا المدخل لأنه رغم أهمية طبيعة الظروف التي يتخذ فيها القائد قراره، إلا أن القائد هو من يحسن إدارة الظروف واتخاذ القرار الأنسب.

ب- مدخل التحليل الجزئي (Micro Oriented Approach):

---

[١] سلوى شعراوي جمعة ، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**،مرجع سابق، ص١٦.

[٢] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص١٨٥.

[٣] سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**، مرجع سابق، ص١٦.

[٤] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص١٨٦.

يمكن إرجاع بدايات هذا المدخل تاريخياً إلى كتابات توماس كارليل (Carlyle) في القرن التاسع عشر الميلادي، الذي يرى أن التاريخ لا يمكن أن يسير بغير الفرد العظيم، بل ولا معنى للتاريخ بدونه ... ، فالعبيد مثلاً ما كانوا ليتحرروا لولا أنْ قُيّض لهم رجلاً مثل أبراهام لينكولن في ذلك الوقت. والبطل بالنسبة لكارليل، قد يتخذ شتى الصور(نبي، قائد عسكري، شاعر، مفكر)، أو غير ذلك من الأشكال. ولكن الذي يجمعهم في بوتقة واحدة، هو أثرهم في التاريخ، سواء الماضي منه أو الحاضر أو المستقبل.[١]

ويؤكد كارليل في كتابه(Heroes and Hero worship) أن:" التاريخ عموماً ... تاريخ ما أنجزه الإنسان في هذا العالم، هو في حقيقته تاريخ العظماء وما قاموا به". ومن ثم يرى أتباع هذا الاتجاه أن ما يحدث أو ما سيحدث من مواقف معينة، إنما يقرره من يشارك في تلك المواقف. [٢]

وظهر هذا المدخل في إطار المدرسة السلوكية التي نشأت في منتصف خمسينيات القرن العشرين وتبلورت في ستينيات القرن ذاته. و(السلوكية) اسم ارتبط بمدرسة شيكاغو لعلم السياسة التي نادت بأن تتركز الدراسات السياسية على السلوك السياسي للأفراد بدل المؤسسات الشكلية، وذلك باستعمال المناهج العلمية التجريبية، بدل الأساليب الوصفية ذات الطابع التاريخي والقانوني. لم تقتصر المدرسة السلوكية في دراستها للسياسة الخارجية على التركيز فقط على مستوى الدولة (كالواقعية)، وإنما ركزت على مستويات أقل (أي مستوى النظريات الجزئية) كنظرية اتخاذ القرار التي اهتم بها قطب آخر من أقطاب المدرسة السلوكية إلى جانب جراهام أليسون وهو ريتشارد سنايدر. [٣]

لكن السلوكيين لم يستقروا على اختيار وحدة تحليل معينة. لذلك نجدهم يعتمدون على الفرد والجماعة كوحدتي تحليل(مع غموض مصطلح الجماعة كمفهوم عندهم).[٤]

---

[١] تركي الحمد ، مرجع سابق، ص٤٢

[٢] سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**، مرجع سابق، ص١٧

[٣] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق،ص٢٢ –٢٣.

[٤] عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، العدد (٥)،آذار، ٢٠١٠، ص١٣٨.

واستعانت السلوكية بالعلوم الأخرى كعلم النفس و علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الرياضيات والإحصاء، وعلم الاقتصاد فاستفادت من مناهجها. وعلى الرغم من ذلك وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي قدمها أتباع مدخل التحليل الجزئي الذي ظهر في إطارها، كدراسات مارجريت هرمان وجيمس باربر والكسندر جورج وجولييت جورج فإن الانتقادات الرئيسية الموجهة له تتركز في قلة البحوث التنظيرية وفي عدم إيجاد ربط كافٍ بين علم النفس ودراسة السياسة الخارجية. [١]

إذاً يؤكد هذا الاتجاه على شخصية القائد السياسي الفرد باعتبار أن لها تأثيراً أكبر في ناتج العملية السياسية من الأثر الذي يمكن أن تُحْدثه القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وبالتالي يرى هذا الاتجاه أن للقادة أهمية خاصة مصدرها طريقة عملهم وأسلوبهم _ أو عدم عملهم_ ومن ناحية أخرى يتشكل سلوك القائد السياسي ويتحدد إلى حد كبير طبقاً لتصوره وتشخيصه وتقديره للموقف. وبالتالي لكي يفهم المرء أحداث العالم عليه أن يركز على القائد السياسي وتركيب شخصيته النفسي (الدوافع والإدراك) وثقافته ومعتقداته.[٢]

تتفق الباحثة مع هذا المدخل من حيث أهمية دراسة دور شخصية القائد السياسي الفرد في صنع السياسة الخارجية، وكيفية إدارته للظروف المحيطة به.

ج- ما بين المدخلين:

إن موقفي المدخلين السابقين يمثلان جانبين متطرفين في مسألة أهمية دراسة دور الزعيم في السياسة الخارجية، ولا يمكن لأيٍ من المدخلين تقديم إجابات قاطعة وكافية بمفرده. بل إن هناك دراسة لدونالد سيرنج (Donald Searing) أشارت إلى أن أكثر الحالات في الواقع تقع في ما بين المدخلين المذكورين.[٣]

---

[١] سلوى شعراوي جمعة ، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**، مرجع سابق، ص١٨

[٢] المرجع السابق، ص١٧.

[٣] Donald Searing, **Models and Images of Man and Society in Leadership Theory**, Journal of Politics: vol. 31, 1969, pp. 3-31.

أي هناك تيار يمثل الوسط أو الوسطية بين التيار المبجل للفرد، والتيار المهمش له، فالفرد هنا فاعل في التاريخ، وغير فاعل في الوقت ذاته، ولا تناقض بين القولين، والظروف هنا هي التي تصنع البطل، ولكنه يصنع الظروف أيضاً. أي الرجل المناسب في الظرف المناسب يقدر على أن يقرأ الظرف ويستفيد منه في حركته وبناء مشروعه السياسي، هنا تكمن البطولة، فالبطولة في النهاية هي تلاقي الخصائص الشخصية الفذة مع الظرف المناسب. من أتباع هذا التيار هيجل.[١]

تعتقد الباحثة أنه رغم وقوع معظم الحالات بين المدخلين إلا أن البحث العلمي يقوم على اتباع الباحث لمنهج علمي معتمداً على مدخل معين، وهو ما دفع البعض لاتباع المدخل الجزئي و البعض الآخر المدخل الكلي.

٢-المناهج التي تدرس دور القائد السياسي في السياسة الخارجية:

يُعرف المنهج(Method) على أنه "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة، أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عالمين بها."[٢]

ومن أهم المناهج التي تدرس دور القائد السياسي في السياسة الخارجية:

أ-منهج الذكاء الاصطناعي:

تتحصل فكرة منهج " الذكاء الاصطناعي"(Artificial Intelligence) في بناء نموذج لعقائد القائد السياسي، وتخزين هذا النموذج في الحاسب الآلي، بحيث يكون قادراً على استخلاص ردود لغوية جديدة إذا

[١] تركي الحمد، مرجع سابق، ص٤٣وص٤٦

[٢] محمد حسانين محمود، مناهج البحث العلمي، أسبوعية رسالة الجامعة ، http://rs.ksu.edu.sa/75038.html، ٢٠١٣/١٢/١٥.

قدمت له أسئلة جديدة ليست موجودة في النموذج. وبذلك يمكن التنبؤ بالسياسات التي يمكن أن تترتب على النموذج.[١]

ينتقد هذا المنهج بأن عقائد القائد ذاتها تتطور استجابةً لمواقف جديدة قد لا يستطيع الحاسب أن يدخلها في اعتباره[٢]

ب-**منهج الخريطة المعرفية**(cognitive map):

يتحصل هذا المنهج في بناء تصوير رياضي لمجموعة من عقائد صانع القرار المتعلقة بمشكلة معينة. وذلك عن طريق تصوير عقائد صانع القرار كنقط في صورة هندسية ثم تصوير العلاقات السببية بين تلك العقائد في شكل أسهم، بحيث يمكن حساب المنافع المترتبة على بديل معين.[٣]

ينتقد هذا المنهج، بالإضافة إلى عدم شموله لعقائد القائد كلها، بأنه ذو طبيعة غائية أي يستعمل المبررات السببية التي ساقها القائد ذاته لكي يفسر القرار أو يتنبأ به. أي المنهج لا يشكل تفسيراً علمياً بهذا بل يقدم تبريراً للقرار[٤].

ج-**منهج الأسلوب السياسي** (Political Style): يدور هذا المنهج حول تحديد مفهوم القائد السياسي لدوره، وكيفية أداء هذا الدور، وتصوره الفلسفي العام للعالم الخارجي. يقدم هذا المنهج صورة للطريقة التي تؤثر بها اتجاهات وتصورات القائد عن الحكم، القيادة، التجديد، العقل، طبيعة السياسة العالمية في اختياراته. وينتقد هذا المنهج بأنه لا يحدد سلفاً مجموعة من الأسئلة الإجرائية التي تحدد ماهية الأسلوب السياسي[٥].

---

[١] Marvin Minsky, ed.,**Semantic Information Processing** (Cambridge, Mass.: MIT, 1968),p9.

[٢] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٣٧-٣٨.

[٣] Stephen Andriole, **Artificially Intelligent Foreign Policy Decision-Making** , Comparative Foreign Policy Notes, vol.8,Summer 1980, p,2835

[٤] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٨.٣٩

[٥] المرجع السابق، ص٣٩-٤٠.

د-**منهج الإيديولوجية:** من أشهر المناهج التي استُعملت لدراسة القادة السياسيين، فالإيديولوجية تؤثر في مضمون النسق العقيدي (فلا شك أن النسق العقيدي الستاليني تأثر بالإيديولوجية الماركسية . اللينينية). المشكلة الأساسية التي تقلل من القوة التحليلية للمنهج هي أن مفهوم الإيديولوجية مفهوم مطاط قابل لشتى التفسيرات ولا يوجد لديه أدوات منهجية محددة[١]

هـ-**منهج تحليل حقول الدلالة:** يُعد هذا المنهج هو الإسهام الحقيقي للمدرسة الفرنسية في دراسة الأبعاد المعرفية للتفكير الإنساني. يبدأ المنهج بتحديد مجموعة المفاهيم المراد دراستها، ثم يحاول أن يستخرج شبكة علاقات المفردات المحيطة بتلك المفاهيم، ثم يصنف هذه العلاقات حسب فئات دلالة محددة سلفاً تؤدي إلى تحديد موقع المفاهيم من السياق العام الذي جاءت في إطاره.[٢]

ينتقد هذا المنهج بأن مهمة تحديد المفاهيم، التي يفترض أنها تكون أساس التفكير السياسي للقائد، تترك للباحث ذاته، أيضاً يتمكن الباحث فقط من التوصل إلى دراسة علمية لغوية لشبكة علاقات تلك المفاهيم بإطارها العام، ولا يتعدى المنهج عملية تكوين الصورة اللغوية إلى محاولة استكشاف تأثيرها على سلوك القائد السياسي.[٣]

و-**المنهج الإجرائي:** هو مجموعة من الأسئلة العقيدية السياسية الأساسية التي يفترض أنها تحدد شكل الحسابات السياسية للقائد السياسي. ويتكون المنهج من قسمين أساسيين من العقائد:

أ-عقائد فلسفية. ب- عقائد أدائية، وهذه العقائد تمد القائد بما يسمى" ميولاً تشخيصية" و" ميولاً اختيارية".[٤]

لكل منهج من المناهج السابقة خصوصيته العلمية والتطبيقية، والباحثة ستتطبق منهجاً مغايراً يعتمد أولاً على دراسة عوامل بروز دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية كخصائص بيئة القرار(القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد، والبيئة الجغرافية والسياسية التي يعمل بها القائد) وكالخصائص

---

[١] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

[٢] مارلين نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ، **دراسة في علم المفردات والدلالة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص١٥.

[٣] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية** مرجع سابق، ص ٤١.

[٤] المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

والصفات الشخصية والخبرة المكتسبة، وكأسلوب القيادة،ويعتمد ثانياً على دراسة نماذج تطبيقية للسياسة الخارجية للحالة المدروسة.

المطلب الثاني: أهم النظريات التي تركَز على دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

أولاً: نظرية صنع واتخاذ القرار:

ترتكز نظرية صنع القرار على افتراض رئيس وهو أن الناس هم صناع عقلانيون لقرار رشيد، وأنهم يختارون ما يرون غاياته مجدية وتتفق مع معظم أهدافهم المفضلة، وقد أدى السير على منهج الافتراض بالرشد والتسليم بالأسس الفلسفية للنفعية والاقتصاد السياسي الحديث، إلى كم من الأدب السياسي يتعامل مع التحليل العلمي لمشاكل صنع القرار لذلك لعب علم النفس دوراً تكميلياً في تطوير نظرية صنع القرار.[١]

وتعني فكرة الرشد استخدام أحسن الوسائل لتحقيق الأهداف المنشودة، وإذا كان هذا يعني ضمناً أن الوسائل إما أن تكون رشيدة، أو غير رشيدة، فإنه لا يعني أي تقييم بشأن الأهداف المعطاة. أي أننا لا نصف الأهداف مطلقاً بالرشد وإنما نَصِف الوسائل فقط.[٢]

يُعرف ريتشارد سنايدر (Richard C. Cnyder) عملية صنع القرار (Decision Making) بأنها:

العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختبار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختبار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختبار إحداها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق.[٣]

أما مفهوم اتخاذ القرار: فهو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها.[٤]

---

[١] السيد عليوة حسن، **منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية**، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، الإسماعيلية،١٩٨٦،ص١٤٥.

[٢] المرجع السابق، ص١٥٠

[٣] محمد سعد أبو عامود، صنع **القرار السياسي في مصر بين عبد الناصر والسادات ومبارك: دراسة تحليلية مقارنة**، المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية: النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، القاهرة، ١٩٨٨،ص٩٠.

[٤] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٩٨٥، ص ٣٠٥.

وتعود بدايات استخدام مصطلح اتخاذ القرار في دراسات السياسة الخارجية إلى مودلسكي Modelski الموسومة بنظرية السياسة الخارجية، والتي حاول فيها تفسير السلوك السياسي الخارجي في ضوء تأثير نوعين من المتغيرات الأساسية: القوة Power والمصلحة Interest، ولتأثره بمدرسة مورجنثاو، قام مودلسكي بتحليل عناصر قوة صانع القرار من ناحية، ودراسة كيفية استخدامه لهذه العناصر لإنجاز أهداف معينة من الناحية الثانية.[1]

وكرد فعل على سلبيات منهج دراسة مودلسكي(عدم توضيحه لكيفية سريان عملية اتخاذ القرار و عدم تحديده للمتغيرات المؤثرة فيها)، جاء سنايدر بدراسته "اتخاذ القرار كمنهج لدراسة السياسية الدولية"، و قدم نموذجاً نظرياً لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي، ويركز سنايدر وغيره من أصحاب نظرية صنع واتخاذ القرار أمثال روبنسون وجوزيف فرانكيل في تحليلهم لصناعة القرار في السياسة الخارجية على عدة مرتكزات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- يركز أصحاب نظرية صنع واتخاذ القرار في دراسة العلاقات الدولية ليس على أساس الدول وإنما على أساس تشخيص الدولة، والنقطة الأساسية الأخرى التي يركز عليها أصحاب هذه النظرية هي الدوافع لأن الدوافع هي جزء من عملية صنع واتخاذ القرار، لذلك يميز سنايدر بين نوعين: الدوافع من أجل(in ordre to) والدوافع بسبب(Be cause of).[2]

حيث إن الدوافع من أجل(وتسمى بالدوافع الشكلية) تعني أن صاحب القرار اختار بوعي منه ليحقق أهداف معينة، لكن في كثير من الأحيان يُقال بهذه الدوافع كتبريرات لتضفي نوعاً من الشرعية على سلوك معين، مثل: القرار الأمريكي للدخول إلى العراق سنة ٢٠٠٣. أما الدوافع بسبب، والتي تعرف ب(الدوافع الحقيقية) يصعب إدراكها لارتباطها بمتغيرات شخصية (الوعي والخبرة والخلفية التاريخية لصانع القرار) لذلك يرى سنايدر ضرورة دراسة وتحليل القرارات التي اتخذها صانع القرار في فترات

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق، ص ٥٣.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ٣١٨.

معينة وليس تحليل نفسيته فقط، إذاً فالقرار هو تحصيل حاصل للتفاعل الموجود بين البيئة الداخلية والخارجية والسيكولوجية.[1]

- كما اقترح أصحاب نظرية صنع واتخاذ القرار نماذج لتحليل العوامل التي يأخذها صناع القرار بعين الاعتبار، على سبيل المثال:[2]

أ . نموذج سنايدر والتحليل العقلاني.

ب . نموذج برويت الذي ينطلق من أن القرارات التي يتم التوصل إليها تتوقف بالأساس على تعريف صناع القرار للموقف الخارجي والقرار محصلة التصورات التي يحتفظ بها واضعو السياسة الخارجية عن الدول الأخرى.

ج . نموذج هولستي الذي ينطلق من أن الموقف الذي تتخذ في إطاره القرارات يتضمن النظر إلى المتغيرات الداخلية والخارجية والسياق التاريخي القديم والمعاصر.

د . نموذج بريتشر، والتحليل النظمي.

هـ . نموذج لوفيل يقول: إن عملية صنع القرار تتحدد بالموقف والوضع الخارجي والقدرات التكتيكية والتي من خلالها نستطيع فهم وتحليل السياسة الخارجية للدولة وهو يركز على الترابط بين عملية صنع القرار والديناميكية التاريخية والأبعاد الاستراتيجية .

- تُميّز نظرية صنع القرار السياسي بين مستويين هما[3]:

المستوى الأول: النموذج التحليلي لعملية صنع القرار السياسي، وهو الأمر الذي يعني مجموعة الخطوات الواجب اتباعها من أجل صنع وإصدار قرار سياسي رشيد تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل.

---

[1] مزوزي عبلة، **نظرية صنع واتخاذ القرار**، الجزائر، باتنة، جامعة العقيد الحاج الخضر، ٢٠٠٧، ص١٧.

[2] جمال زهران، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، تموز ٢٠٠٢، ص٢٢.

[3] جمال علي زهران، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي**، أوراق مؤتمر صنع القرار والتنمية في مصر ٢-٣ نيسان،٢٠٠٧، ص٢.

المستوى الثاني: النموذج التحليلي لتقييم القرارات السياسية التي تم صنعها واتخاذها ودخلت دائرة التنفيذ الفعلي. وهو الأمر الذي يحتاج إلى إطار نظري مختلف عن النموذج التحليلي لعملية صنع القرار.

ومن أهم المناهج التي ساهمت في تكوين هذه النظرية وعمل على البرهنة على صحة استنتاجاتها، وتوسيع آفاقها هو:منهج اتخاذ القرار(Decision Making) لسنايدر: يحظى هذا المنهج باهتمام متزايد من قبل الباحثين، وبانتشار واسع في أغلب الدراسات المعاصرة للسياسة الخارجية والسياسة الدولية، التي لا تخلو من البحث فيه بشكل من الأشكال، ويرجع السبب في ذلك إلى تركيزه على مصطلحات جديدة أكثر قدرة على وصف وتفسير السياسة الخارجية من مصطلحات القوة أو توازن القوى أو السياسة الجغرافية، كما يؤكد على ذلك فرانكل، ولهذا يعده روسناو الحد الفاصل بين الدراسات التقليدية والحديثة.[1]

ويقوم منهج سنايدر على مجموعة من المصطلحات المجردة، التي استقصاها من علوم الاجتماع والنفس الاجتماعي و قصد به وصف وتفسير السياسة الخارجية في ضوء متغيرات سياسية ونفسية واجتماعية وتنظيمية، ولإنجاز هذه الغاية عمل على تحديد الهيكل الذي يتخذ القرار، ووصف وحلل كيفية قيام هذا الهيكل باتخاذ قراراته. ولأنه رأى في هذا الهيكل تلك الوحدة القرارية المسؤولة رسمياً في أحد الأوقات عن اتخاذ القرار، ولأن هذا القرار يعكس عند تنفيذه نوعية سلوك إحدى الدول مقابل غيرها من الوحدات الدولية – لاسيما الدول، ربط بين سلوك إحدى الدول وسلوك أعضاء هذه الوحدة القرارية، ولهذا رأى الدولة على أنها سلوك مجموع من يتخذ القرار، وبالتالي من يتصرف سياسياً نيابة عنها. ولتحليل هذا السلوك انطلق من الكيفية التي يرد من خلالها صانعو القرار على الظروف الخارجية، وبهذا نظر إلى صانع القرار وكأنه لاعب في موقف، وبالموقف قصد مجموعة الإشارات والرموز النابعة من بيئة صانع القرار(الخارجية

[1] فيصل الرفوع السعودي، **مناهج البحث في السياسة الخارجية**، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، عمان، جامعة آل البيت ،١٩٩٧، ص١٤٧.

والداخلية). ولأن تفاعل هاتين البيئتين هو الذي يخلق الموقف، رأى بأن وظيفة صانع القرار هي: الرد على هذا الموقف، وبهذا تبدأ عملية اتخاذ القرار عندما يدرك صانع القرار أحد المواقف السياسية الخارجية.[١]

و ذهب سنايدر إلى دراسة محصلة هذه العملية في ضوء ثلاثة مصطلحات أساسية هي[٢]:

١- الاختصاص Competence، و قصد به كيفية استيعاب صانع القرار لوظيفته.

٢- الاتصالات والمعلومات Communication and Information، ويقصد به كيفية وصول المعلومات إلى من يتخذ القرار ونوعيتها وكيفية تقييمها.

٣- الدافعيةMotivations، أي مجموع الحوافز النفسية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في ذات صانع القرار.

وباختصار فإنه لدراسة اتخاذ القرار في ضوء هذا المنهج، يرى أصحابه ضرورة تحديد[٣]:

أولاً: من يساهم في عملية اتخاذ القرار داخل الإطار الحكومي.

ثانياً: من يقوم بتنفيذه.

ثالثاً: طبيعة عملية الاتصال القائمة بين من يقوم باتخاذ القرار وبين من ينفذه.

ومع شمولية منهج سنايدر، إلا أنه لاقى العديد من الانتقادات أهمها[٤]:

١- كثرة وتباين المتغيرات التي جاء بها لدراسة القرارات المتخذة، وعدم تحديده لنوعية العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات والسلوك السياسي الخارجي.

---

[١] مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٧.

[٢] فيصل الرفوع السعودي، مرجع سابق، ص١٤٨.

[٣] مازن إسماعيل الرمضاني، مرجع سابق، ص ٦١.

[٤] فيصل الرفوع السعودي، مرجع سابق، ص١٤٨.

٢- صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية في عملية البحث الأكاديمي وذلك لسرية المعلومات في السياسة الخارجية.

٣- عدم اهتمامه بدراسة تأثيرات البيئة الحركية أو الواقع الذي يتم تنفيذ القرار داخل إطاره.

٤- عدم معرفة كيفية التعرف على ما يفكر به صانع القرار من مقترحات وخطط للرد على موقف معين.

ثانياً: نظريات الشخصية:

مفهوم الشخصية :هي نظام متكامل من مجموعة الخصائص الجسمية والوجدانية والنزوعية والإدراكية التي تعين هوية الفرد وتميزه عن غيره من الأفراد تمييزاً بيِّناً، وكما تبدو للناس أثناء العمل اليومي.[١] وأهم نظريات الشخصية:

نظرية العلاقات الشخصية: تبحث هذه النظرية في كيفية معاملة الفرد السياسي لمن حوله وبالتالي فإنه يرغب أن تكون علاقات دولته على نفس الطريقة.[٢]

وفي زمنٍ تزايدَ فيه تفاعل واتصال زعماء الدول بعضهم ببعض من خلال اللقاءات والاتصالات الشخصية ،فإن توافق العلاقات بين هذه الشخصيات يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول .[٣]

الشخصية الفردية كمرجع: يشكل كل إنسان نموذجاً فريداً يستخدم سماته الشخصية في تقييم الآخرين وتفسير قراراتهم، والفرضيات المستنتجة من هذه النظرية[٤]:

---

[١] السيد عليوة حسن، مرجع سابق، ص١٦٣.

[٢] محمد إبراهيم فضة، **أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٤)، تشرين الأول، ١٩٨٣، ص٥٦.

[٣] لويد جنسن، مرجع سابق، ص٢٠.

[٤] محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص٥٧.

أولاً: كلما رغب الشخص في أن يكون نشيطاً في المجال السياسي للوصول إلى مراكز نفوذ، زاد شعوره وتأكيده على طموحات العدو الخارجية التوسعية، ويدعو لمواجهتها.

ثانياً: كلما زاد عداء الفرد لمن حوله، زاد ميله لأن يرى السياسة المعادية لدولته تهديداً شخصياً له ويفسر ذلك السلوك بأنه تعلق شديد بالقومية التي تبرر العداء للجماعات الأجنبية وهكذا يعد الفرد حكومته امتداداً لشخصيته، ويرى في ممارسات دولته تحقيقاً لرغباته الشخصية .

نظرية الإحباط: تفرض هذه النظرية أن الشعور بالإحباط يؤدي إلى التعدي على الأشياء أو الأشخاص الآخرين فازدياد الضغوط إلى درجة لا يمكن تحملها، يؤدي إلى القيام بالاعتداء الفعلي وإذا أُخذ هذا كمقياس لمبادئ السلوك الإنساني، فإن تخفيض تلك الضغوط يصبح خطوة أساسية في اتجاه السلام، ولذا فإن حرمان الفرد من حاجاته الضرورية لتحقيق رغباته الشخصية، يؤدي إلى شعور سلبي تجاه الشعوب الأخرى. ظهرت هذه الفرضية التي تربط بين الإحباط والعدوانية في عام ١٩٣٩م،على يد "دولارد" و زملائه الذين بينوا أن العدوان ينتج دائماً من الإحباط وأنه الاستجابة الأكثر احتمالاً للإحباط على الرغم من الجهود اللاحقة التي حاولت عدم التأكيد على حتمية العدوان.[١]

نظرية القومية: يُعرف الشعور الوطني بأنه تركيز الانتباه والشعور الإيجابي نحو رموز الأمة وكلما زادت درجة الانتماء إلى الأمة، زاد الشعور بالتعلق بها، والدفاع عنها وعند تعظيم الأمة يعمد الفرد إلى رفض الأشياء التي لا تتلاءم مع صورة بلاده وهو الشيء الروحي الذي يعلقون عليه الأفراد آمالهم وهكذا فإن علاقة الفرد بأمته تتمثل في الحفاظ على شهرتها ومجدها وإذ يربط مصالحه الشخصية بمصالحها العسكرية والاقتصادية، وتبرير سياساتها القومية، فإنه يعد انتصاراتها انتصاراً شخصياً له.[٢]

نظرية الدور: يعتقد البعض وعلى رأسهم "فيربا" أنه لا علاقة لعامل الشخصية في السياسة الخارجية، لأن ممارسة الفرد لتدريبه ومهارته وتحليل المعلومات واستعمالها في البيئة البيروقراطية ومواقع المسؤولية

[١] لويد جنسن، مرجع سابق، ص٣٣.

[٢] محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص٥٧.

بالإضافة إلى المصلحة القومية، كلها عوامل تحدد تأثير الخاصيات الشخصية في صنع القرارات وفي الواقع العملي فإن الاندماج في الجماعة البيروقراطية والعمل بتقاليدها يعيق التخطيط الفردي والابتكار الأمر الذي يؤدي إلى اضمحلال أثر الشخصية .[١]

هناك بعض التحفظات على جدوى دراسة شخصيات القادة السياسيين وهي[٢]:

(١) توزيع الأدوار على السياسيين يتم بشكل عشوائي، وبالتالي فإن شخصياتهم "تُلغى".

(٢) يتم تحديد العمل السياسي بواسطة بيئات السياسيين أكثر من خصائصهم .

(٣) الخصائص الاجتماعية للسياسيين أكثر أهمية من خصائصهم النفسية.

(٤) الأفراد عادة لا يمتلكون قدرة تأثير كبيرة على النتائج السياسية.

المطلب الثالث: منظور البيولوجيا السياسية

إن منظور البيولوجيا السياسية واحد من المنظورات الحديثة في علم السياسة المعاصر والذي يركز على ضرورة أخذ الاعتبارات البيولوجية في دراسة الظاهرة السياسية. فبالإضافة إلى الأبحاث التي تدعو إلى أخذ المتغيرات البيولوجية في الاعتبار عند فهم الظاهرة السياسية، هناك أبحاث أخرى أكثر تخصصاً تَشتق من علم الحيوانEthnology وعلم بيولوجيا المجتمع Sociobiologyمتغيرات تؤثر في السلوك الإنساني (باعتبار الفرد في النهاية هو حالة متقدمة من التطور في المملكة الحيوانية، بل و العضويات الفقرية Homo sapiens بشكل عام) ، وثالثة تتعرض لوسائل وتقنيات التحليل البيولوجي التي يمكن استخدامها في دراسة الظاهرة السياسية، بل ورسم السياسات العامة، والأخيرة تركز على الاستعارة والمشابهة بين العلاقات الموجودة داخل المملكة(أو الممالك) الحيوانية من جانب والعلاقات السياسية والدولية من جانب آخر، فلم يعد هناك مفاجأة في أن يكون كثير من علماء السياسة المرموقين– خاصة في الولايات المتحدة

[١] المرجع السابق، ص٥٨.

[٢] Fred I. Greenstein, **Can Personality and Politics Be Studied Systematically**, Political Psychology, Vol. 13, No. 1. (Mar., 1992), pp. 106

الأمريكية– من علماء الهندسة والطبيعة والطب النفسي والعضوي، الذين قدموا الكثير من وسائل التحليل والقياس مما أغنى علم السياسة وجعله أكثر قدرة على التعامل مع الظاهرة السياسة التي تتزايد تعقيداً كل يوم. بل الأكثر من ذلك أهمية أن هذا التماس قد جعل علم السياسة أكثر قدرة على رسم السياسات وخلق البدائل للقادة والمجتمع السياسي للاختيار فيما بينها.[١]

يدعو منظور البيولوجيا السياسية لمزيد من الربط بين العلوم البيولوجية والعلوم السياسية والمجتمع، هذا الربط يمكن أن يحل عدداً من المعضلات المزمنة لدى علم السياسة والخاصة بدراسة القادة السياسيين. فالقائد السياسي وخاصة إذا كان رئيساً للدولة لا يمكن إخضاعه للفحص التجريبي عن طريق الملاحظة والحوار وطرح الأسئلة عليه خلال العملية السياسية نفسها سواء كان ذلك في اللحظات الروتينية أو اللحظات الحرجة للأزمات السياسية داخلياً وخارجياً. لذلك فإن مساحات غامضة ومظلمة في عملية صنع القرار السياسي ظلت دائماً بعيدة عن متناول الباحث السياسي. ولكن علم الهندسة الوراثية قدم العديد من التكنولوجيات المستحدثة التي تسمح لدارسي السياسة باستكشاف بعض من هذه المساحات، من خلال تلك التكنولوجيات التي تسمح بالفحص الخارجي Remote Examination للقادة السياسيين دونما حاجة للوجود الفعلي داخل وحدة صنع القرار.[٢]

إن الاهتمام بتأثير العوامل البيولوجية في السلوك الإنساني تركز بدايةً في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا الغربية والاتحاد السوفييتي، وهناك الكثير من الدلائل والإشارات التي تفيد أن الكيان الصهيوني يعطي اهتماماً خاصاً للموضوع، مثلاً هناك وحدة الحرب النفسية في جيش الكيان الصهيوني المعروفة باسم "ملاط"، ومن بعض ما قامت به مؤخراً حرب نفسية وإعلامية ضد سورية منذ بداية الأزمة فيها عام ٢٠١١، وحشدت لذلك ١٤٧عالماً متخصصاً في علم النفس ممن يتقنون العربية باحتراف ويقودهم ضباط استخبارات

[١] عبد المنعم سعيد، **البيولوجيا السياسية**، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، الإسماعيلية،١٩٨٦.ص٧٤.

[٢] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٧٩.

،ومن بينهم رئيس شبكة "أمان" عاموس ملكا، وهمهم الوحيد الانشغال بسورية على قدم وساق للتأثير على نفسية الشعب السوري ،وتركز جهودها للهجوم على الرئيس السوري بشار الأسد.[١]

في أغلب الأحوال اعتبرت المدارس(في الأدب السياسي "ما قبل البيولوجي") أن موضوعها الأساسي هو السياسة العلياHigh Policy المتعلقة بالأمن القومي للدول خاصةً لدى المدرسة الكلاسيكية في مجال السياسة الدولية والمعرفة بمدرسة سياسات القوة Power Politics وعندما انتقلت دراسة العلاقات الدولية إلى المرحلة النظمية في التحليل فإنها أضافت عدداً آخر من الموضوعات والمتغيرات، والفاعلين أيضاً، ولكن في كلا الحالين فإن المتغيرات البيولوجية كانت غائبة عن ساحة التحليل، بالإضافة إلى أن كلتيهما كانتا ذات طبيعة كلية تجعل من الدولة القومية والنظام الدولي مستوى التحليل الأساسي لديهما بتجاهلهما للمستوى الفردي. وقد بدأ دارسو العلاقات الدولية يهتمون بالأبعاد البيولوجية لحقل دراستهم نتيجة عاملين: أولهما تنامي العديد من الموضوعات ذات الصبغة البيولوجية في السياسة الدولية. وثانيهما التطور الضخم والبحث المكثف في منظور صنع القرار والسياسة الخارجية. وإن بدأ منظور البيولوجيا السياسية بالتركيز على دور المنظمات وتأثير البيروقراطية والتفاعل داخل الجماعة الصغيرة Decisional Unit من أجل إصدار القرارات– خاصة أثناء الأزمات الدولية– كان لابد وأن يقود في النهاية إلى إعطاء فرصة للتكوين البيولوجي للفرد صانع القرار لكي يبرز على السطح ويصبح أحد مجالات الدراسة الهامة.[٢]

منظور البيولوجيا السياسية في الأزمات الدولية: في مجال الأزمات الدولية حيث يصير التحليل جزئياً Micro هناك بعض وسائل التحليل المفيدة. ونقطة الانطلاق هنا تبدأ من الآثار النفسية والبدنية التي تحدث للإنسان نتيجة الأزمة، إذ أن درجة مقدرة الإنسان على مواجهة الموقف تتوقف على عوامل متعددة منها: اللياقة البدنية للشخص وصحته العامة وبناؤه العضلي والعمر وتجربته الشخصية السابقة وتقدمه ودرجة تحمله للمسؤولية وإيقاعه البيولوجي. إن دراسة صانعي القرار من الزوايا البدنية والعصبية والنفسية أثناء الأزمات أمر بالغ الأهمية من زاويتين على الأقل: الأولى أنها تساعد على إعداد القادة للتعامل مع هذه

[١] موقع البعث ميديا، **١٤٧ عالم نفس إسرائيلي للتأثير على نفسية الشعب السوري والرئيس الأسد**، www.albaathmedia.sy، السبت، ١٧ –٩–٢٠١١.
[٢] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٨٣.

المشاكل الحادة بوسائل إعداد بدنية ونفسية خاصة. والثانية أنها تساهم في إعداد هؤلاء القادة للتعامل مع الخصوم في حالة إمدادهم بالمعلومات البيولوجية عنهم بحيث تساعدهم في عمليات الضغط النفسي(بإجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية) من أجل دفعهم إلى مواقف معينة مواتية للمصالح القومية أثناء الأزمة. لكن قادة الدول، وبالتأكيد خصومهم في الدول الأخرى لا يجعلون من أنفسهم موضوعاً للغرض الطبي والنفسي، ولا يتيحون لعلماء السياسة فرصة مراقبتهم أثناء إدارة الأزمات الدولية فكلتا الحالتين تعد من أسرار الدولة العليا . ولذلك فإن القضية المثارة أصبحت هل يمكن فحص هؤلاء القادة بأساليب خارجية. من هنا فإن أنصار المنظور البيولوجي يدعون أن هناك إمكانية لمواجهة هذه القضية. فالقائد السياسي أثناء الأزمات الدولية كثيراً ما يلقي خطاباً هاماً أثناء الأزمة أو يقابل الصحفيين لشرح موقف حكومته أو لإرسال رسائل معينة إلى الأطراف المعنية. إن هذه المناسبات كثيراً ما تذاع بالصوت والصورة، ومن خلالهما فإن الآثار العصبية والبدنية والنفسية المشار إليها آنفاً لابد وأن تتسرب في شكل إشارات وعلامات معينة Signal Leakage يمكن للباحث المدرب أن يحللها ويستخلص منها نتائج معينة خاصة بالأزمة وآثارها على القائد السياسي. هذا المصطلح" التسرب الإشاري" يمكن تعريفه بأنه نوع من خيانة غير متعمدة لشعور يريد شخص إخفاءه.[1]

يؤكد جوزيف ميسينجر (عالم نفس متخصص في رموز الحركات) على التكنولوجيات التي تسمح بالفحص الخارجي، ويستخدمها لكشف وتصنيف أنماط السياسيين، يقول:" شبك الذراعين–شبك الأصابع–الأذن التي نتكلم بها على الهاتف إنها ثلاث لوازم حركية (لا تكاد تتغير) أي إنها وضعيات نعيد اتخاذها بالطريقة نفسها، وقد سمحت لي ملاحظة هذه اللوازم الثلاث بوضع ثمانية أنماط حركية(شخصية المنطقي، المتحدي، الإبداعي، المثالي، النرجسي، الاجتماعي، المرهف، القَبَلي) ".[2]

[1] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٩٣.

[2] جوزيف ميسينجر، **المعاني الخفية لحركات السياسيين**، ترجمة: عقيل الشيخ حسين وعبير منذر، بيروت، دار الفراشة للطباعة والنشر،٢٠٠٩، ص١٠.

أثناء تفاعل بين شخص وآخر (القائد السياسي وخصمه) فإن المؤثرات الثقافية وتعبيرات الوجه التي تهرب من أي محاولات للخداع ومن ثم تظهر في شكل إشاري هذا التسرب يمكن النظر إليه وتحليله من خلال ستة أمور[١]:

١- **اللغة:** وفيها فإن التسرب الإشاري غير المتعمد يحدث ليس في المعاني المعلنة للكلمات وإنما من خلال البناء اللغوي ذاته. هنا فإن القائد السياسي قد يعمد أثناء لحظات الضغط النفسي إلى استخدام تعبيرات غير معتادة أو تغيير النمط الروتيني للغة في الأوقات العادية من أجل التغلب على هذا الضغط.

٢- **العين:** التسرب الإشاري الذي تقدمه العين يحتوي على الكثير من المعلومات. فحدقة العين لديها استجابة كبيرة للحالة النفسية والعصبية من حيث أتساعها أو انكماشها أفقياً ورأسياً كاستجابة للضغط النفسي. . وهي مسألة يمكن قياسها من وسائل قياس تكنولوجية مثل تصوير العين بكاميرا تليفزيونية أو سينمائية أو استخدام وسائل أشعة إلكترونية ومن ثم عرضها وتحليلها.

٣- **الوجه الإنساني:** الدراسات التجريبية المختلفة على ثقافات متعددة أثبتت أن هناك تسرب إشاري للوجه الإنساني في حالة المفاجأة والخوف والازدراء والغضب والسعادة والحزن.. إلخ مثل رفع الحاجب أو زم الشفاه أو غيرها.

٤- **اضطرابات الحديث:** الضغط النفسي الشديد يمكن أن يولد اضطرابات في طريقة حديث القائد السياسي مثل عدم اكتمال الجمل أو الخروج إلى موضوع آخر دون ربط، التكرار، الإكثار من الجمل الاعتراضية، الضحك، التغير في العيون، الاستفسار المستمر من الصحفي الذي يقوم باللقاء، تكرار تعبيرات مثل" لا أعرف" كنوع من التعجب، الإكثار من تعبير" آه" ،تصحيح الجمل، التعثر في النطق، تكرار لحظات السكوت.. إلخ. كل هذه الأشكال من التسرب الإشاري يمكن أن تعكس حالات مختلفة من الإثارة والقلق وهي بدورها يمكن دراستها.

[١] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٩٤-٩٧.

٥- **حركة الجسم والإيماءات:** مثل كل الحالات السابقة فإن الحالة العصبية والنفسية للقائد السياسي تتسرب إشارياً من خلال حركات معينة للرأس واليد والقدم وغلق العين وفتحها بسرعة وبتكرارية شديدة في أوقات الأزمات.

٦- **الصوت:** هناك فرق بين الصوت في الأوقات العادية عنه في لحظات التوتر العصبي،ويمكن ملاحظة هذا الفرق باستعمال وسيلة حديثة يمكن أن تكشف عن القيم الأساسية للقائد السياسي مثل مواطن الصدق والكذب ودرجات التوتر العصبي لديه أثناء الأزمة ،وهي مقوم الضغط النفسي (Psychological Stress Evaluator)، يقوم بهذه العملية جهاز حساس للغاية يمكن وضع شريط الصوت فيه ثم يقوم بترجمة الذبذبات الصوتية من خلال ريشة ترسم على شريط ممغنط موضحة الضغط النفسي الموجود لكل كلمة منطوقة. من هنا فإن التحليل الصوتي Voice stress analysis يمكن أن يفصح عن كثير من مكونات القائد السياسي.

رغم حداثة وأهمية هذا المنظور لكن يبقى الخوف من أن يقع في خطأ الاقتصار فقط على المتغيرات البيولوجية لتحليل الظاهرة السياسية دون استيعاب المتغيرات الأخرى.

تعتمد الباحثة على أدوات منظور البيولوجيا السياسية بشكلٍ غير مباشر وذلك بدراستها لشكل الرئيس بوتين أثناء الانتخابات و حفل استلام الرئاسة في الكرملين، وغيرها من المواقف..

المبحث الثالث: تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية

هناك العديد من المتغيرات لتفسير السياسة الخارجية، لكن في بعض الحالات وتحت ظروف عدة، يحال المشهد الأساسي إلى صانع القرار الفرد ويزداد دوره ليصبح هو المتغير الحاسم _ إن لم يكن الوحيد _ لتفسير قرار السياسة الخارجية المتخذ.

وأحياناً هناك عوامل تعيق دوره هذا، بل ذهب البعض لتقديم الحجج للبرهان على عدم ضرورة تحليل المتغيرات المتعلقة بالقائد وذلك _ حسب رأيهم _ لدوره المحدود في السياسة الخارجية.

في هذا المبحث سيكون تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية من خلال عرض حجج بعض الباحثين لعدم ضرورة تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية، والرد عليها من البعض الآخر، كما ستُقسم العوامل الموضوعية المؤثرة في دور القائد السياسي زيادةً وإعاقةً إلى عوامل تتعلق بطبيعة القائد، وعوامل تتعلق بطبيعة الموقف، وعوامل تتعلق بطبيعة النظام السياسي. كما سيُبحث في الدوافع والسمات الشخصية والإدراك كعوامل شخصية تؤثر للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.

سيتم تطبيق دراسة العوامل المؤثرة في دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية على أنموذج الدراسة (الرئيس بوتين) وذلك في الفصل الثاني.

المطلب الأول: العوامل الموضوعية المؤثرة في دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية

تُقسم العوامل الموضوعية المؤثرة في دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية إلى عوامل تتعلق بطبيعة القائد وأخرى بطبيعة الموقف وثالثة تتعلق بطبيعة النظام السياسي للدولة. سيُبحث في هذا المطلب تلك العوامل كل على حدة للتوصل إلى استنتاجات مختصرة.

أولاً : عوامل تتعلق بطبيعة القائد:

يختلف القادة فيما بينهم بطبيعتهم الشخصية، فمنهم من يهتم أصلاً بالسياسة الخارجية ،ومنهم من لديه خبرة بهذا المجال، ومنهم من لديه كاريزما بطبيعته. ويختلف القادة أيضاً بمدى مرونتهم وردهم على المتغيرات الخارجية، وفيما يأتي شرحها:

١-اهتمام الفرد بالسياسة الخارجية: اهتم بعض القادة بشؤون السياسة الخارجية بشكل أساسي أمثال الرئيس الفرنسي الأسبق ديجول، ونيكسون، ونهرو، لكن البعض الآخر فضل التركيز على الشؤون الداخلية، ومن هؤلاء الرئيس الفرنسي الأسبق بومبيدو. وهناك آخرون كانوا أكثر اهتماماً بالشؤون الداخلية ولكن

الظروف أجبرتهم على التركيز على الشؤون الخارجية. فعلى سبيل المثال كان جونسون يهتم بالشؤون الداخلية ولكنه اضطر إلى توجيه جزء كبير من اهتمامه إلى حرب فيتنام وغيرها من القضايا الخارجية. وعلى العكس من ذلك كان بعض القادة يهتمون بالشؤون الخارجية لكنهم اضطروا إلى تركيز اهتمامهم على الشؤون الداخلية حينما واجهوا ظروفاً طارئة وخطيرة كحدوث ركود اقتصادي أو ما شابه ذلك، فعلى سبيل المثال، أدى فشل الرئيس ديجول في معالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة إلى استقالته في عام /١٩٦٩/.[١]

وتتفاوت أسباب الاهتمام بالسياسة الخارجية من قائد لآخر، فالقائد السياسي قد يهتم بالسياسة الخارجية لأنه يراها أداة فعالة لتأكيد شعبيته، أو لأن هناك عدواً خارجياً يهدد أمن الدولة، أو لأنه يراها أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة. ويؤدي اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية إلى مشاركته الفعالة في صنعها، بينما يفوض القائد غير المهتم بها سلطاته في هذا المجال إلى آخرين معنيين كوزير الخارجية.[٢]مثلاً كان الرئيس جمال عبد الناصر شديد الاهتمام بالسياسة الخارجية، بينما الرئيس أيزنهاور كان يتركها لوزير خارجيته دالاس. أي كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.

٢-خبرة الفرد بالشؤون الخارجية: القائد السياسي المتمرس في السياسة الخارجية، تكون لديه عادة آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهو يعرف كيف تُدار وما هي انعكاساتها على السياسات العامة للدولة، ومن ثم فإنه يتجه مباشرة إلى الاضطلاع بدور فعال في عملية السياسة الخارجية.[٣]

قد يكون الفرد أحد المسؤولين المعنيين بالشؤون الخارجية وصاحب تدريب وخبرة واهتمام بها، فيظهر له الأثر الأكبر في رسم السياسية الخارجية لبلاده، ومن أمثلة ذلك جون فوستر دالاس (وزير خارجية الولايات

---

[١] لويد جنسن، مرجع سابق، ص١٦.

[٢] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٧٧.

[٣] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

المتحدة الأمريكية في عهد رئيسها أيزنهاور)، فعلى الرغم من مواقف نيكسون ضد الشيوعية ومساهمته في انتصار الرئيس أيزنهاور في انتخابات عام /١٩٥٣/ واختياره نائباً للرئيس، إلا إنه لم يمارس دوراً هاماً في الشؤون الدولية لأن شخصية وزير الخارجية دالاس هيمنت في ذلك المجال ويتفق المؤرخون على أن دالاس كان بدون شك المشيّد الأساسي للسياسات الخارجية الأمريكية في إدارة أيزنهاور، وأنه كان ذي خبرة ومعرفة بالدبلوماسية أكثر من معاصريه.[١]

أو أن يكون قد عمل وزيراً للخارجية قبل وصوله إلى منصب أعلى، مثلاً الملك فيصل بن عبد العزيز الذي تولى وزارة الخارجية لفترة طويلة قبل توليه حكم المملكة، فاكتسب خبرة جراء عمله ذاك. أي كلما زادت خبرة وتدريب الفرد بالعمل السياسي والشؤون الدولية، زاد أثر أسلوبه الفردي في صنع القرارات.

٣-**مرونة القائد السياسي:** يقصد بالمرونة حساسية القائد السياسي للبيئة الموضوعية(بناء الدولة والمجتمع والنظام السياسي والنظام الدولي ...) ومدى استعداده لتغيير سياسته لما يرد من البيئة من معلومات.[٢]

هناك نوع من الشخصية محصنة ضد التغير في مواقفها كما أن هناك نوع يمكن إقناعه بسهولة لتغيير مواقفه وشعوره، فالفرد الذي يعد نفسه قليل الأهمية وسلبياً في سلوكه لا يكمن إقناعه بسهولة إذ إن مواقفه الأصلية تفتقر إلى التأكيد والثقة، وهذا النوع من الشخصية عرضة للرضوخ لمن يعدهم ذووا سلطة أو مركز أعلى.[٣]

وهناك نوع ثالث يكون مرناً ومستعداً لتغيير آرائه وسياسته وذلك إذا أثبتت المعلومات خطأ تلك السياسات والآراء.[٤]

أي كلما زاد تحصين القائد السياسي ضد التغيير في مواقفه زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية لبلاده.

---

[١] محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص٥٨.

[٢] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٨٠.

[٣] محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص٥٨.

[٤] نجيب عبد الله غلاب، **دراسة في الأنساق العقائدية للرئيس علي صالح**، صنعاء، دائرة التوجيه المعنوي، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٣.

٤-**كاريزمية القائد السياسي:** يقصد بالكاريزما قدرة القائد السياسي على اكتساب الولاء والإخلاص والثقة من جماهيره المحتملة، باعتباره مصدراً شرعياً للسلطة.[١]

" فالقائد الكاريزمي يعبر عن روح الأمة وإرادتها العامة، ويتصف بالحيوية والتصميم وقوة الإرادة والصلابة والحسم وإنكار الغش. ورغم عنفه مع خصومه إلا أنه كريم في التعامل مع أتباعه وأعوانه، ويعتمد في إقناع الآخرين(الجماهير. النخبة) على مخاطبة مشاعرهم وعواطفهم استناداً إلى قوة علاقته العاطفية بهم، وعادة ما يعتمد في مواجهة المشكلات على الحلول الجذرية الشاملة دون الحلول الجزئية المحدودة ... وهو على عكس القائد البراغماتي لا يلتزم بأي قواعد روتينية أو ضوابط مؤسسية ..."[٢].

فالقائد الذي يتمتع بشخصية كاريزمية يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية، كما كان الحال بالنسبة لنهرو في الهند، والجدير بالذكر أن هذا الزعيم وغيره من زعماء الدول النامية قد وضعوا بصماتهم الشخصية على السياسات الخارجية لبلدانهم بدرجة أكبر من تلك البصمات التي تركها زعماء الدول المتقدمة. ويرجع ذلك في جزء منه إلى تدني مستوى المؤسسية في معظم الدول النامية، مما يقلل من فعالية تدخل البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها.[٣]

أي أن القائد الكاريزمي بشعبيته وصفاته التي ذُكرت، وبالتالي دعم الجماهير له يستطيع أن يصنع السياسة الخارجية تبعاً لتصوراته الذهنية لأنه يعلم أن الجماهير على استعداد لقبولها وتأييدها، فكلما زادت كاريزما القائد زادت قدرته على التأثير في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها.

ثانياً: عوامل تتعلق بطبيعة الموقف :

تؤثر العوامل الشخصية (أي يظهر دور القائد الفرد في السياسة الخارجية) حسب طبيعة الموقف، فمن الممكن أن يكون موقفاً استراتيجياً أو يتعلق ببقاء الدولة، وأحياناً تكون معلومات القائد عن الموقف قليلة أو

---

[١] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٧٨.

[٢] جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، مرجع سابق، ص١٩٨-١٩٩.

[٣] لويد جنسن، مرجع سابق، ص١٦ .

كثيرة جداً أو غامضة، وهناك الموقف الأزموي الذي يُظهر دور العوامل الشخصية الفردية بشكلٍ واضح، وفيما يأتي شرحها:

١-موقف التخطيط طويل الأمد: تلعب العوامل الشخصية دوراً كبيراً في حالة اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا المستقبل البعيد، بسبب قلة اهتمام الرأي العام بتلك القضايا، في تلك المواقف تزداد قدرة صانعي القرار على التخطيط، لأن الجماهير تهتم بالقضايا الراهنة لأنها تؤثر مباشرة في مصائرهم.[١]

أي كلما كان الموقف يتطلب تخطيطاً طويل الأمد، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

٢-قضايا البقاء الوطني: يعمد القائد في الظروف الطارئة التي يكون فيها بقاء الدولة معرضاً للخطر، إلى قبول النصح من الآخرين وإشراكهم في مسؤولية اتخاذ القرار، كما يعمد صانع القرار إلى كبح جماح دوافعه الشخصية خوفاً على مكانته التاريخية وعلى بقاء الدولة[٢].

أي كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، قل دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

٣-المعلومات شديدة الوفرة أو الندرة: تعوق وفرة المعلومات أو ندرتها إمكان التوصل إلى قرار رشيد. ففي حالة توافر حجم ضخم من المعلومات تصعب عملية تصنيف تلك المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى اختصارها، والاهتمام فقط بالمعلومات التي يفضلها أو يتوقعها صانع القرار أنها صحيحة. كذلك فإن ندرة المعلومات تدفع صانعي القرار إلى الاعتماد على العوامل الشخصية إن كان الموقف يتطلب اتخاذ قرار.[٣]

أي كلما ازدادت وفرة أو ندرة المعلومات، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية.

---

[١] لويد جنسن، مرجع سابق، ص ١٨.

[٢] المرجع السابق، ص ١٩.

[٣] لويد جنسن، مرجع سابق، ص ١٨.

٤-غموض الموقف السياسي الخارجي: هناك أوضاع تحتل شخصية الفرد فيها موقعاً مركزياً بشكل لا يُستغنى عن مساهمتها، وحتى سيطرتها على الأحداث، ويتأثر ذلك بمدى إمكانية تغيير البيئة، وموقع صانع القرارات من ذلك التغيير، فالشخص ذو الكفاءات والذكاء يستخدمها بشكل فعال، ففي البيئة التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي تبرز شخصية صانع القرارات لأن الأحوال غامضة غير واضحة.[١]

وهناك عدة أشكال من المواقف الغامضة كأن يكون الموقف جديداً تماماً، بمعنى أنه لم يحدث من قبل، أو يكون الموقف معقداً إلى حد كبير بحكم تعدد أطرافه وتداخل المعلومات، أو يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب تفسيره.[٢]

تتسم المواقف المذكورة بضعف المعارضة السياسية للخيار الذي يتبناه القائد السياسي، وذلك نتيجة لغموض الموقف أو عدم توقعه، أو تصور عدم أهميته بالنسبة للمعارضة. لذلك فإن القائد يناور ويفسر المعلومات في ضوء خصائصه ومدركاته الذاتية. وإن أبدى بعض الأفراد اهتماماً بالقضية فإن تضارب المعلومات سيقلل من قدرتهم على تقديم براهين تقنع صانع القرار بالعدول عن الخيار الذي يميل إلى اتخاذه.[٣]

أي كلما اتسمت المواقف بالغموض، وعدم التوقع، ووجود معلومات متناقضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

٥-الأزمة الدولية: تتميز السياسة الخارجية بوجود بعض المواقف غير الروتينية. ومن أمثلتها (إعلان الحرب، وعقد المحالفات، وإنشاء برامج جديدة للمساعدات الخارجية، وجود أزمة دولية)، هذه المواقف تتيح للقادة السياسيين أن يؤدوا دوراً أكبر في صوغ السياسة الخارجية، ففي أوقات الأزمات، يقل عدد المشاركين في صنع القرار بدرجة كبيرة مما يزيد من دور العوامل الشخصية لصانعي القرار.[٤]

---

[١] محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص٦١.

[٢] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٨٣.

[٣] لويد جنسن، مرجع سابق، ص١٨ .

[٤] لويد جنسن، مرجع سابق، ص١٧.

وطبقاً لتعريف (مجمع سلوك الأزمة الدولية)International Crisis Behavior(ICB) :

فإن الأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للقرار السياسي، وفي تصور السلطة العليا لصنع القرار السياسي يتسم هذا الموقف بقيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع ويتزامن مع التهديد أو يعقبه ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية مع الإدراك أن هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.[١]

أي أن الأزمة مزيج من التغير المفاجئ، والوقت المحدود، والخطر، وعدم اليقين، والتهديد، ويعظم دور القائد في الموقف الأزموي لأسباب عدة أهمها[٢]:

_ إن موقف الأزمة باعتباره موقفاً يتطلب قراراً سريعاً ينبغي اتخاذه، يؤدي إلى عملية تصعيد تلقائي لسلطة اتخاذ القرار إلى القائد الأعلى، فالأزمة لا تتيح الوقت الكافي للتشاور مع كافة المؤسسات السياسية، بل أحياناً نجد المؤسسات نفسها مدفوعة إلى تفويض السلطة الكاملة والنهائية للقائد، ومن ذلك تفويض مجلس الأمة سلطاته كافة لجمال عبد الناصر أثناء أزمة عام ١٩٦٧ .

_ إن فترة الأزمة باعتبارها تتضمن تهديداً للأهداف القومية ولمستقبل القائد نفسه، تولد نوعاً من الضغط النفسي على القائد فيتخذ القرار بسرعة وحزم في مواجهة الأزمة اعتماداً على مفاهيمه ومدركاته الذاتية بالأساس، حيث لا يسمح له الوقت بانتهاج المسلك العقلاني في اتخاذ القرار، بمعنى جمع المعلومات عن أبعاد موقف الأزمة وتقدير مزايا وتكاليف كل بديل والتنبؤ بردود أفعال الطرف الآخر إزاء كل بديل، وفي الموقف الأزموي يحصد القائد تأييداً جماهيرياً، فغالباً إذا كانت الجماهير تمر بأزمات شديدة تهدد هويتها وكيانها، فإنه " يشتد لديها هوس بالزعامة لا يقارع، بل يصبح على أشده، فنراها تركن إلى زعيم ما متخذةً منه معبراً أو جسراً للخروج من أزمتها الوجودية أو الظرفية التي تعصف بها، لعله يعيد إليها التوازن الذي فقدته أو يمنحها الرجاء والأمل في مستقبل ما".[٣]

---

[١] Allan Dowty: **Middle East Crisis**, U.S.A .Los Angeles, California press, 1981, pp.4, 5.

[٢] جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ١٩٦– ١٩٧.

[٣] قيس ياسين، **مقاربة أولية في سيكولوجية الزعامة**، مجلة النبأ، بيروت، المستقبل للثقافة والإعلام ، العدد (٨٠)، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص١–٢.

وباعتبار أن في الأزمة الدولية يرجح الدخول في مواجهة عسكرية فإن من مبادئ التصدي لإدارة أزمة دولية هو إحكام قبضة القائد السياسي على القرار، إذ اتفق الرأي الرائج بين خبراء الاستراتيجية على ضرورة سيطرة القيادة السياسية على القرار الاستراتيجي تجنباً للعواقب الوخيمة التي قد تترتب على أي تحرك عسكري في العصر النووي.[1]

أي إن القرارات المتخذة أثناء الأزمات تعكس إلى حد كبير شخصية القائد السياسي، بعكس القرارات المتخذة في المواقف العادية غير المتأزمة والتي تمارس فيها المؤسسات السياسية دوراً أكبر أو يلعب الحساب العقلاني فيها دوراً واضحاً، فكلما كان الموقف متأزماً أكثر، زاد دور القائد السياسي وأصبح هو من يتحمل المسؤولية بشكل رئيسي.

ثالثاً : عوامل تتعلق بالنظام السياسي للدولة:

يوجد عدة عوامل متعلقة بالنظام السياسي تكون مؤثرة في دور القائد السياسي، وأهمها:

١-أسلوب الوصول إلى السلطة:

تتنوع أساليب وصول القائد إلى السلطة من نظام سياسي إلى آخر، وتؤثر هذه الأساليب تأثيراً كبيراً في دور القائد السياسي ونمط تعامله، إن وصول القائد إلى السلطة اعتماداً على دعم قبلي أو عشائري، (والذي عادة يرتبط به توريث السلطة) يجعل القائد يمسك بزمام صنع القرار لأنه ضامن لمساندة القبيلة ولتعيينه أقاربه وأبناء قبيلته في مناصب هامة وحساسة ولأنه يعتمد عليهم في القوات العسكرية أيضاً (كما هو الحال في دول الخليج العربي والأردن وبعض دول إفريقيا). و وصوله اعتماداً على دعم أجنبي، يجعله مسيطراً على قرارات الدولة وذلك بسبب حماية القوة الأجنبية له وضمانها استمراره في الحكم،(كما كان الاتحاد السوفييتي يدعم أفغانستان).[2]

[1] عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣، ص ٢١٧.

[2] جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، مرجع سابق، ص١٨١-١٨٢ بتصرف.

وفي حالة الأسلوب الدرامي للوصول إلى السلطة (كما يسميه د. محمد السيد سليم) كأن يصل القائد إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، أو ثورة سياسية، أو نصر انتخابي ساحق، يعقب هذه الحالات فترة تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة الشؤون الخارجية للدولة شبه مطلقة، حتى إن كان نظام الحكم ديمقراطياً، مما يؤدي إلى انعكاس خصائصه الذاتية على السياسة الخارجية.[١]

٢-مستوى هيكل صنع القرار:

وجدت بعض الدراسات أنه " في حالة التساؤل عما إذا كانت العوامل الشخصية تؤدي دوراً أكبر من العوامل التنظيمية في السياسة الخارجية، يجيب المسؤولون الذين يشغلون وظائف دنيا بالنفي. لكن يجيب الذين يشغلون مراكز عليا بالإيجاب". ويرجع ذلك الاختلاف في الإجابة بصفة أساسية إلى صعوبة تحديد المسؤوليات في المستويات العليا. نتيجة لذلك فان القيود التنظيمية على شاغلي المستويات العليا في التنظيم تقل إلى حد كبير مما يسمح للعوامل الشخصية أن تؤدي دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار.[٢]

أي كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

٣-سلطة اتخاذ القرار:

تتباين سلطة القائد السياسي بين نظام سياسي وآخر، ففي الأنظمة الديكتاتورية تلعب المتغيرات الشخصية لصانع القرار الدور الأساسي فيها، لذلك وبسبب محدودية القيود الداخلية المفروضة عليها تعد هذه الأنظمة من أقل النظم التي يمكن التنبؤ بتصرفاتها.[٣]

ويقل في الأنظمة الديكتاتورية عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار، فمثلاً هذه التنظيمات (كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح) لا موضع لها في بعض الدول النامية مثل دول الخليج، بينما تتسم في حالة وجودها بعدم الفاعلية في السواد الأعظم من نظم الدول النامية.[١]

---

[١] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٧٧.

[٢] لويد جنسن، مرجع سابق، ص١٧.

[٣] المرجع السابق، ص١٦ .

وبالعكس فالنظم الديمقراطية تحتوي مجموعات سياسية تحد من السلطة المطلقة للقائد السياسي في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. أما في النظم الديكتاتورية فإنه بسبب المركزية الشديدة والخوف من السلطة الحاكمة فإن السياسة الخارجية تنفذ بالشكل الذي رسمه صانع السياسة الخارجية المركزي.[٢]

وأيضاً القائد السياسي ذو الكاريزما يمتلك سلطة مفوضة له من الشعب، يستطيع بسلطته هذه الذهاب بدوره في السياسة الخارجية إلى أبعد حد، أي كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

٤-دور القائد السياسي في الدول النامية:

عند قيام الباحثين ببناء نظرية عامة في حقل السياسة الخارجية قام عدد منهم بمحاولات جادة لتطبيق مفاهيم عامة، ومجردة لتفسير سلوك السياسة الخارجية من خلال التركيز على محاولة فهم الملكات الذهنية للقائد السياسي ومنظومة معتقداته أو نزعاته الشخصية وكانت نتائج تلك الأبحاث موضع تساؤل من وقت لآخر، إلا أن الملاحظ أن هناك ما يشبه الاتفاق على قابليتها للتطبيق في الدول النامية.[٣]

وتصل سلطة القائد السياسي في الدول النامية إلى الدرجة التي تصبح فيها فلسفة القائد الشخصية هي المذهب السياسي الذي ينسب إلى اسمه كالناصرية (نسبة إلى جمال عبد الناصر ثاني رئيس لمصر من١٩٥٦ حتى وفاته ١٩٧٠)، ويعود تعظيم دوره في السياسة الخارجية إلى طبيعة وظروف هذه الدول. فالنظم فيها تتسم بضعف التكامل القومي، وتدني مستوى الكفاءة في الأداء الإداري مع غياب المشاركة السياسية وتزايد مظاهر عدم الاستقرار السياسي وما صاحب ذلك من ضعف في قدرات الاستجابة للنظام السياسي بصفة عامة والمحصلة النهائية لكل ذلك هي تركز عملية صنع القرار في يد زعيم الدولة، وهذه

---

[١] جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، مرجع سابق، ص٢٢.

[٢] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص١٦.

[٣] بهجت قرني، **دراسة السياسات الخارجية: تقييم ونقد، المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد(١)، شتاء ١٩٨٨، ص ٦ وص١٥.

الأوضاع تعزز من مكانة القائد السياسي الفرد فيمتلك كل مقومات القوة في البلاد ويتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة لذا فإنه يقوم بدور المخطط الرئيسي لعملية السياسة الخارجية.[١]

وكذلك هذه الدول تفتقر إلى مؤسسات قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية.[٢]

أي مؤسساتها مازالت فتية في طور النمو، على عكس الدول المتقدمة، إذاً فإن مستوى تطوير واستقرار الدولة (سياسياً واقتصاديا واجتماعياً) بشكل عام ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل خاص يتناسب عكساً مع تأثير القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أثر العوامل الشخصية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية:

ليست السياسة الخارجية مجرد محصلة لتأثير العوامل الموضوعية الآلية، فالسياسة الخارجية يصنعها في التحليل النهائي فرد أو (مجموعة من الأفراد)، وهو في ذلك يتأثر إلى حد بعيد بدوافعه الذاتية الموروثة والمكتسبة، وبخصائص شخصيته، وبتصوراته الذهنية وإدراكه لطبيعة الظروف الموضوعية وأثرها في السياسة الخارجية لدولته، فمثلاً حينما تُدرس السياسة الخارجية الأمريكية، في الواقع هي دراسة لسياسة يصنعها أشخاص محددون، وهؤلاء الأشخاص بشر يمتلكون دوافع وخصائص ذاتية وتصورات ذهنية معينة عن العوامل الموضوعية والبيئة المحيطة بهم، وليسوا حاسبات تقوم بحساب آلي لكيفية تفاعل تلك العوامل، ويصعب أن نتفهم تلك السياسة بدون فهم الأشخاص الذين يصنعونها، وفهمهم يتطلب دراسة دوافعهم وسماتهم الشخصية وإدراكهم للمواقف.

أولاً: أثر الدوافع الذاتية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية:

---

[١] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ١٩٢.

[٢] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٨١.

ليس من السهولة بمكان تحديد الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها، كما أن صانعي القرار أنفسهم غالباً لا يكونون على وعي بتلك الدوافع، ويزداد البحث عن دوافع صانعي القرار صعوبة لاستحالة الحصول على بيانات نفسية عن القادة. فمن غير المحتمل أن يخضع القادة للاختبارات النفسية ولا حتى للتحليل النفسي، ولذلك يجب الاستفادة من الوسائل غير المباشرة للحصول على تلك المعلومات من خلال تحليل الخطب، أو استنتاج تلك الخصائص والدوافع من تحليل السلوك، أو من خلال مقابلة مساعدي صانعي القرار، وعلى الرغم من صعوبة الملاحظة المباشرة، فإن معظم الأبحاث النفسية التي أجريت حتى الآن تسمح بالتوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بأثر الدوافع النفسية على سلوك الأفراد حينما يصلون إلى السلطة.

فالدوافع هي: مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين.[١]

ومن أهم الدوافع المحركة لأغلب الزعماء السياسيين–إن لم يكن كلهم– هي الحاجة إلى القوة. فدراسات علم النفس الاجتماعي عن الأفراد الراغبين في القوة تؤكد أن هؤلاء الأفراد أكثر تطلعاً من غيرهم إلى المراكز القيادية، وإلى السيطرة على الآخرين، وأكثر ولعاً بالجدل وأقل ميلاً نحو الاهتمام بالنواحي الإنسانية، كما أنهم ينزعون إلى الشك في الآخرين، وفي الوقت نفسه لا يحبون المخاطرة، وهناك الحاجة إلى الانتماء، والرغبة في الإنجاز فالشخص ذو الحاجة إلى الإنجاز يميل إلى المخاطرة إن كان ذلك فرصة لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها، أما الشخص ذو الحاجة الشديدة إلى الانتماء، فإنه يحاول جاهداً الحصول على موافقة الآخرين على ما يفعل. ويصعب على هذا الشخص في مجال العمل السياسي التخلص من مستشاريه، وربما يميل إلى الولاء لهم حتى وإن اتضح له عدم جدوى هذا الولاء. وربما يقلل هذا الاستعداد

[١] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

المسبق من رغبة هذا الشخص في السيطرة بسبب غلبة اهتمامه بالآخرين على الاهتمام بالقضايا الكبرى. كذلك فإن مثل هذا الشخص يكون غير قادر على اتخاذ القرار بمفرده أو وفقاً لرأيه الشخصي.[١]

ثانياً: أثر السمات الشخصية للقائد السياسي في صنع السياسة الخارجية:

بالإضافة إلى محاولة استنتاج الدوافع التي تحرك الأفراد للتصرف بشكل معين، سعى الباحثون أيضاً إلى تحديد السمات الشخصية التي تجعل الفرد يتصرف بشكل معين وتصنيفها، وعلى الرغم من أن صانعي القرار في السياسة الخارجية نادراً ما يخضعون لهذه الاختبارات النفسية بشكل مباشر، فإن الأبحاث المتوفرة تتيح معرفة كيفية تصرف النماذج الشخصية المعينة حين تقوم بدور صانع القرار.

فالسمات الشخصية هي: مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان، كأن يكون الفرد ذا شخصية تسلطية، أو يكون ميالاً إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة.[٢]

ولعل من أهم نماذج السمات الشخصية للقائد السياسي التي ثبت علاقتها بالسياسة الخارجية هي[٣]:

١-**نموذج الشخصية التسلطية(لأدورنو):** من سمات الشخصية التسلطية: النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، والنزعة إلى استعمال المفاهيم النمطية، مع رؤية ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء أو أعداء. كذلك ينزع التسلطيون إلى أن يكونوا شديدي التعصب لقوميتهم، وبالتالي فهم أكثر ميلاً للنزوع نحو الحرب والعدوان. أضف إلى ذلك أن التسلطيين يفضلون عادة الاختيارات المحددة، كشن حرب شاملة، أو وقف الحرب نهائياً.

٢-**نموذج الشخصية المنغلقة عقلياً(ميلتون روكيتش):** يُعد ميلتون روكيتش هو رائد التحليل السياسي لخصائص العقل (المنفتح و المنغلق) كأحد أبعاد الشخصية. فالشخصية المنغلقة عقلياً أو "الدوجماتية" تتميز بزيادة درجة القلق النفسي، وتتجه إلى الاهتمام بمصدر المعلومات أكثر من اهتمامها بمضمون المعلومات،

---

[١] لويد جنسن، مرجع سابق، ص٢٢-٢٣.

[٢] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

[٣] المرجع السابق، ص ٣٨٧-٣٨٨.

كما أنها لا تستطيع أن تستوعب المعلومات الجديدة التي تتناقض مع عقائدها. ومن ثم، فإن تلك الشخصية لا تستطيع صياغة سياسة خارجية متكاملة أو رشيدة. إذ أنها لا تستطيع أن تحلل كل البدائل المتاحة، مما يغلق أمامها بعض البدائل. كذلك فهذه الشخصية تنظر إلى العالم بعقلية تآمرية ومن خلال قوالب جاهزة سلفاً. كما أنها أكثر ميلاً إلى استعمال القوة في التعامل مع الآخرين، وأكثر سرعة في اتخاذ القرارات، وأقل استعداداً لتقبل الحلول الوسطى.

٣-**نموذج تحقيق الذات (لأبراهام ماسلو):** تتسم الشخصية المحققة للذات (Self-actualization) بعدة أبعاد أهمها إشباع الحاجات الطبيعية، والإحساس بالأمن والعاطفة والانتماء، والإحساس باحترام الذات (Self-esteem) منذ الصغر، فهذه الأبعاد هي التي تولِّد لدى الشخص الإحساس بالثقة في العالم الخارجي، والميل إلى الانفتاح على العالم، أما ضعف الإحساس باحترام الذات لدى الفرد، فينزع به إلى التعصب القومي، والميل إلى تحقيق النجاح الخارجي كأداة لتعويض الإحساس بعدم احترام الذات ومن ثم قد يصبح من الصعب التأثير على مثل هذا الفرد إذا كان في موقع صنع السياسة الخارجية. فتقديم الدول الأخرى تنازلات لهذا الفرد قد يزيد من سلوكه العدائي، لأنه يميل إلى تفسير التنازلات التي تُقدَّم له على أنها علامة ضعف. وبصفة عامة، أحياناً يحمل صانعو القرار بعض السمات الشخصية التي تؤثر على سلوك السياسة الخارجية وخياراتها. ليس هذا فقط فأحياناً يتولى المراكز القيادية شخصيات عاجزة عن ضبط عواطفها مما يسبب مشكلات حقيقية بالنسبة لاستقرار النسق الدولي.

ثالثاً: أثر إدراك القائد السياسي للموقف في صنع السياسة الخارجية:

هو تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين. فالفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات اليومية عن شتى الموضوعات.هذه المعلومات تخلق لدى الفرد وعياً معيناً بتلك الموضوعات. وكلما طرأ حافز خارجي يتعلق بتلك الموضوعات، يُثار هذا الوعي لدى الفرد بحيث يتمكن من إعطاء معنى

لهذا الحافز. ومن ثم، فالإدراك ينصرف إلى القضايا التي تثار في ذهن الفرد حينما يثار حافز خارجي يدفع الفرد إلى تذكر تلك القضايا.[١]

لا تتحدد خيارات السياسة الخارجية بناءً على قوة الدولة، وأوضاعها السياسية والاقتصادية فقط، ولكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسة الخارجية لهذه العوامل المختلفة وأثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجية، ويتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم عن العالم الخارجي. وتتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار والعقائد والتقاليد في المجتمع. حتى أن أهداف السياسة الخارجية التي يرسمها صانع القرار ويضعها نصب عينيه، هي عبارة عن جوهر ما يتصوره – صانع القرار– للظروف والأوضاع التي يريد تحقيقها في المستقبل من خلال ممارسة التأثير على معطيات البيئة الخارجية.[٢]

وحينما تتعدد التفسيرات المحتملة للأحداث الدولية ، فإن صانع القرار يختار التفسير ، ثم البديل الأكثر اتفاقاً مع تصوراته، بيد أنه من المحتمل أن يغير صانعو القرار تصوراتهم عن الواقع كلياً عندما تظهر أحداث غير متوقعة على الإطلاق، وإدراك المرء للأحداث الخارجية ولكيفية التصرف إزاءها يتأثر كثيراً بتصور المرء للسوابق التاريخية، وربما لا تؤثر الخبرة السابقة في القرارات اللاحقة بسبب مشكلة عدم القدرة على استخلاص النتائج السابقة، كذلك تؤثر توقعات الفرد على إدراكه للأحداث الجديدة ولذلك فصانعو القرار الغربيون يسرعون إلى الحكم على الدول الأخرى بالعدوانية إذ تسلم مقاليد السلطة فيها دكتاتور، بعكس ما إذا وصل النظام الجديد للحكم عن طريق الانتخابات الحرة، ويؤثر الدور الذي يلعبه القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية أيضاً في تصوره للعالم الخارجي، فدور الفرد يؤثر على حجم المعلومات التي يحصل عليها، والأهم من ذلك أن تغيير الأدوار يؤثر على إدراك الفرد للمسؤولية، ويُحتمل أن تؤثر الأدوار التي أداها المرء في الماضي على نظرته للعالم، و بصرف النظر عن مصدر المعلومات التي تكوّن تصورات الفرد عن الواقع ، فإن الفرد يجد نفسه أمام ضغوط قوية لتحقيق نوع من الاتساق بين شتى

[١] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ٣٩٨.

[٢] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص٦٠.

مكونات تلك التصورات، فعندما يتلقى أي فرد معلومات جديدة يبدأ في محاولة تفسيرها بطريقة تجعلها تتسق مع المعتقدات والتصورات القائمة.[١]

وقد حدد علماء النفس الاجتماعي العديد من الأساليب التي يمكن للفرد من خلالها أن يقلل من التضارب الذهني الذي يظهر حين يتلقى الفرد معلومات تتضارب مع تصوره وربما يصبح الإدراك الانتقائي هو الأداة الرئيسية التي يستخدمها الفرد للإقلال من حجم التناقض بين المعلومات الجديدة وتصوراته، ويستطيع القائد الفرد أن يحقق الاتساق الذهني عن طريق إنكار المعلومات المستقبلة، وأما الأداة الثالثة للتغلب على مشكلة استقبال معلومات متناقضة فهي تجزئة تلك المعلومات، فمثلاً يفصل القائد بين الأعمال الداخلية السلبية لقائد حليف وبين السلوك الإيجابي لهذا القائد الحليف في مجال السياسة الخارجية، وأما الوسيلة الرابعة فهي إعادة صياغة المعلومات المتضاربة بعد وصولها، أخيراً يمكن لصانع القرار تعزيز عملية الاتساق الذهني بالميل إلى تأييد آرائه وخياراته، وتؤدي محاولة الإبقاء على الاتساق الذهني إلى سوء فهم الأحداث الدولية، فحين تستبعد المعلومات أو يُعاد تأويلها من أجل المحافظة على الاتساق الذهني يزداد احتمال الوقوع في الخطأ بشكل كبير، وهناك وسائل دفاع نفسية أخرى تؤدي إلى تشويه تصور الشخص للواقع ومن هذه الوسائل ميل الفرد إلى فرض إحساسه الشخصي على الموضوع محل التعامل، وأيضاً تسعى الحكومات الأخرى غالباً إلى تضليل صانعي القرار، إن هذا الإخفاء المتعمد للنوايا يتطلب من صانع القرار أن يبذل جهداً للتوصل إلى النوايا الحقيقية لتلك الدول، وكثيراً ما يؤدي تفسير و سوء إدراك القائد السياسي للأحداث الدولية إلى نشوب حرب وإلى تصعيد الصراعات الدولية.[٢]

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمدرسة تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية:

يقدم بعض الباحثين حججاً للبرهان على عدم ضرورة تحليل المتغيرات المتعلقة بالقائد عند تفسير السياسة الخارجية، ومن هذه الحجج:

---

[١] لويد جنسن، مرجع سابق، ص٣٥.

[٢] لويد جنسن، مرجع سابق، ص٤٢.

أولاً . السياسة الخارجية عملية هيكلية بصفة أساسية: يرى بعض الدارسين أن السياسة الخارجية هي نتائج لقوى اجتماعية، كما أنها تُصنع داخل مؤسسات سياسية وإدارية ضخمة تضع قيوداً على دور القائد السياسي. كذلك، فالقائد السياسي هو في النهاية ممثل لطبقة معينة أو نخبة سياسية معينة، ولا يملك إلا الانصياع لإرادة تلك الطبقة أو النخبة.[١]

ثانياً . الموقف السياسي يفرض على القادة السياسيين اتباع سياسات متشابهة:

فالسلوك الإنساني هو محصلة لحوافز بيئية كامنة في الموقف الخارجي. ومن ثم فإنك إذا وضعت مجموعة من القادة السياسيين مختلفي العقائد والشخصيات في ذات الموقف السياسي فإنهم سيتبعون حتماً ذات السياسات.[٢]

ثالثاً . خصائص القيادات السياسية يلغي بعضها البعض:

يضيف عدد آخر من الباحثين أن السياسة الخارجية لا يصنعها قائد سياسي واحد، وإنما يصنعها مجموعة من القادة السياسيين لكل منهم خصائصه المستقلة. ومن شأن تفاعل تلك الخصائص في عملية صنع السياسة الخارجية أن يلغي الأثر المحتمل لقائد واحد. ومن ثم تصبح عملية السياسة الخارجية _على أحسن الفروض _ محصلة لتفاعل مفاهيم وعقائد مجموعات من الأفراد.[٣]

يمكن الرد على تلك الحجج بأن القائد السياسي ليس مجرد ممثل لمصالح وتصورات وعقائد مؤسسة اجتماعية، صحيح أن هناك مصالح قومية عامة يؤمن بها كل من يشغل منصب القائد السياسي المركزي، لكن تلك المصالح تكتسب أبعاداً محددة من خلال رؤية القائد السياسي لتلك المصالح، ووسائل تحقيقها، وإن الموقف السياسي لا يشكل بمفرده مرشداً لتوجهات السياسة الخارجية. ولكن القائد السياسي يتصرف في الموقف المحدد طبقاً لعقائده وتصوراته عن الأسلوب الأمثل للتعامل مع الموقف، وإن خصائص القيادات

---

[١] Katarina Brodin, Belief systems, doctrines ,and perception ,co-operation and conflict,2,1972,p.101.

[٢] Joyce Kolko and G.Kolko, The limits of power: World and the United States Foreign Policy, 1945 -1954, New York: Harper and Row, 1972,pp.7-8.

[٣] W.Levi ,Ideology, Interests, and foreign policy. International studies Quarterly,14,1970,pp.1-13.

السياسية لا يلغي بعضها البعض وإنما العكس هو الصحيح. فالقائد السياسي المركزي يختار مستشاريه ومساعديه من بين من يتفقون معه في العقائد والتصورات. فإذا اختلف أحدهم معه في تلك العقائد والتصورات، يتم إعفاؤه من منصبه. فالقائد السياسي المركزي يستطيع إلى حد بعيد أن يفسر الدور الذي يضطلع به تفسيراً يتفق مع آرائه، وينطبق ذلك بالذات على ميدان السياسة الخارجية حيث تقل القيود المفروضة على القائد السياسي خاصة تلك القيود المفروضة من الرأي العام الداخلي، وتصدق تلك الملاحظة بشكل أكبر على النظم التسلطية وخاصة تلك النظم التي تتميز بضعف المستوى المؤسسي، وعند تأمل السياسات التي تخلى عنها القائد السياسي بعد دخوله السلطة، ربما يتبين أن بعض تلك السياسات لم يكن يعكس عقائد وتصورات القائد السياسي، ولكنه كان محصلة لعملية المزايدات السياسية الانتخابية التي تعود عليها القادة السياسيون في النظم الغربية الديمقراطية. [1]

تستنتج الدراسة أن تلك الانتقادات الموجهة لمدرسة تحليل دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية هي عبارة عن عوامل مؤثرة في دور القائد السياسي زيادةً وإعاقةً في صنع السياسة الخارجية، وليست حجج مقنعة بضرورة عدم دراسة ذلك الدور.

وبالنتيجة فإن العوامل أو المتغيرات الموضوعية المؤثرة على السياسة الخارجية تشترك في صفة جوهرية وهي أنها متغيرات ذات طبيعة بنيوية، أي أنها مرتبطة ببناء الدولة والمجتمع والنظام السياسي، والنظام الدولي، أما العوامل الشخصية القيادية (المتغيرات ذات الطبيعة الفردية) تؤثر بشكل حاسم في السياسة الخارجية ،لأن تلك السياسة يضعها في التحليل الأخير فرد أو مجموعة أفراد، وهي ليست محصلة للمجموع الآلي للمتغيرات الموضوعية البنيوية.

ومن أهم الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها الحاجة إلى القوة و الحاجة الشديدة إلى الانتماء، ومن أهم نماذج السمات الشخصية للقائد السياسي التي ثبت علاقتها بالسياسة الخارجية هي: نموذج الشخصية التسلطية، ونموذج الشخصية المنغلقة عقلياً، ونموذج تحقيق الذات.

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص٣٧٣-٣٧٥.

الفصل الثاني

عوامل بروز دور الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: خصائص بيئة القرار في روسيا عند استلام الرئيس بوتين الحكم.

المطلب الأول: القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد الروسي.

المطلب الثاني : البيئة الجغرافية والسياسية التي يعمل بها القائد الروسي.

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الروسية قبل الانتخابات الرئاسية لعام٢٠٠٠ .

المبحث الثاني: الخصائص والصفات الشخصية والخبرة المكتسبة للرئيس الرئيس بوتين.

المطلب الأول: الخصائص المتشكّلة أثناء الطفولة.

المطلب الثاني: الصفات والخبرة المكتسبة في العمل الاستخباراتي.

المطلب الثالث: الخبرة السياسية.

المبحث الثالث: أسلوب قيادة الرئيس بوتين.

المطلب الأول: أسلوب القيادة السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: قيادة الرئيس بوتين للمؤسسة العسكرية.

المطلب الثالث: نهج الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية.

الفصل الثاني

عوامل بروز دور الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية

شهدت روسيا الاتحادية تحولات جذرية منذ بداية التسعينيات، على صعيد مقومات القوة الشاملة، بما يشمله ذلك من التماسك السياسي الداخلي، والقدرة العسكرية والأداء الاقتصادي والمكانة الدولية. وكانت هذه التحولات من الكثافة والتسارع بصورة يندر حدوثها في العلاقات الدولية الحديثة.

ففي أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي ١٩٩١ ورثت روسيا الاتحادية أغلب التركة السوفييتية، ولكنها عانت من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية حادّة، ومما زاد من حدّة هذه الأزمات تلك الاختلالات التي شابت أداء نظام الرئيس بوريس يلتسن ١٩٩١-١٩٩٩، التي اتسمت بارتباك سياسي كبير وهيمنة أقليّة محدودة واسعة الثراء على شؤون السياسة والاقتصاد في آنٍ واحد معاً، بالإضافة إلى انفلات المشكلات الإثنية وتفشي الفساد والجريمة المنظّمة...

وفي ظل هذه الأوضاع، شَكلت شخصية الرئيس بوتين- التي برزت منذ توليه رئاسة الحكومة في عام ١٩٩٩م، ثم توليه رئاسة الدولة في عام ٢٠٠٠م – والسياسات التي تبناها محاولةً إصلاحيةً شاملةً ضمنت له دعماً شعبياً وقاعدة اقتصادية وعسكرية وسياسية مكّنته من اتباع سياسة خارجية نشطة واستعادة المكانة الدولية لروسيا التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفييتي.

سيتم دراسة الأوضاع الروسية التي مهدت لبروز دور الرئيس بوتين في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني شخصية الرئيس بوتين القيادية التي ساهمت بشكل كبير في بروز دوره، وفي المبحث الثالث السياسات الداخلية التي اتبعها الرئيس بوتين و التي ستتأثر وتؤثر حتماً بالسياسة الخارجية الروسية في عهده .

المبحث الأول: خصائص بيئة القرار في روسيا عند استلام الرئيس بوتين الحكم:

تتضمن بيئة صنع القرار واتخاذه القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد السياسي، والبيئة السياسية والجغرافية التي يعمل بها القائد السياسي، وأوضاع البلاد الاقتصادية والعسكرية وغيرها...

إن الخصائص الاجتماعية والثقافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية لبيئة صنع القرار في روسيا تُبرز دور القائد الفرد في روسيا بشكلٍ عام و أبرزت دور الرئيس بوتين بشكل خاص.

وتتضمن خصائص بيئة صنع القرار واتخاذه في روسيا القيم السائدة في المجتمع الروسي، والبيئة السياسية التي يعمل بها القائد الروسي، لأن المجتمع والبيئة السياسية في روسيا يعطيان الدور الأكبر في صنع القرار للقائد الفرد، ومن خصائص بيئة صنع القرار واتخاذه في روسيا أيضاً تدهور الأوضاع الروسية قبيل انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠ التي جعلت الشعب الروسي يؤيد الرئيس الذي يعيد الاستقرار للبلاد.

المطلب الأول: القيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد الروسي:

تتجلى القيم السائدة في المجتمع الروسي في التكوين الاجتماعي، و الهُوية الروسية، والثقافة السياسية.

وسيتناول المطلب كيف أثرت هذه القيم في نمط قيادة الرئيس بوتين وكيف يعمل على مراعاة هذه القيم، ويأخذها بعين الاعتبار دائماً في تصريحاته، وقراراته رغم التناقضات أحياناً بين فئات المجتمع، وبالتالي يحافظ على شعبيته المرتفعة بين جميع الفئات.

أولاً: التكوين الاجتماعي:

تعد روسيا دولة متعددة القوميات، وقد جاء ذلك في مقدمة الدستور: "نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات". وينتمي سكانها إلى ١٣٠ جماعة عرقية، يشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان.[١] أما من حيث الديانة، فتعد روسيا دولة متعددة الأديان فهناك ٩ آلاف طائفة أو (تجمع ديني) مسجلة في روسيا تنتمي إلى أكثر من ٤٠ عقيدة وديانة. إلا أن غالبية معتنقي الديانات من المسيحيين، ومعظمهم من الأرثوذكس ويشكل المسلمون ثاني الديانات.[٢] إن التباين العرقي والديني الكبير في روسيا الاتحادية هو ما يرشح كثيراً من المناطق لخطر الانفصال والتفكك. وتجد كثيراً من الجماعات القومية في روسيا نفسها تقبل خيار القبضة الحديدية المركزية والشمولية حفاظاً على أصقاع الدولة مترامية الأطراف بدلاً من أن يأتي خيار الديمقراطية بالتفسخ والتفكك وانفراط البناء الفدرالي.[٣]

ولذلك عندما اقترح الرئيس بوتين البدء بعملية مكافحة الإرهاب في الشيشان– عندما كان رئيساً للوزراء ١٩٩٩– أيده الروس، وتبين أن هذه العملية في الشيشان تصلح لأن تكون سبباً جيداً للتضامن، لأنها لعبت دورَ العدو الداخلي والخارجي معاً، إذ كان المجتمع الروسي، متشككاً في مستقبله، ولهذا السبب وجد مواطنو ما بعد الحقبة السوفييتية المرهقون والخائبون في العودة إلى القرارات القاطعة والنموذج السلطوي والبحث عن العدو بعض السكينة والراحة..[٤]

ثانياً: الهُوية الروسية:

شهدت روسيا منذ الاستقلال سنة١٩٩١ إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا، هل هي دولة أوربية أم دولة آسيوية؟ ...وحتى أن الشعار الرسمي لروسيا القيصرية يمثل نسراً ذا رأسين، واحد ينظر باتجاه الشرق (آسيا)، والآخر في اتجاه الغرب (أوربا).[٥]

---

[١] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨، ص١٦.

[٢] المرجع السابق نفسه، ص١٧.

[٣] عاطف عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي(أزمة الفترة الانتقالية)**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٩، ص٤٢.

[٤] ليليا شيفتسوفا، **روسيا الرئيس بوتين**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ ،٢٠٠٦، ص٥٨.

[٥] محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٤٠.

إن روسيا ليست شرقية تماماً، وفي نفس الوقت لها خصوصية جغرافية ترفض النموذج الغربي القائم على الفدرالية والديمقراطية وتعلن أنها غير مستعدة لسماع محاضرات الديمقراطية الغربية. ويعود السبب في ذلك إلى ما يمكن تسميته مبدأ "الكفاية" الروسي الذي تَعْتبر فيه روسيا نفسها مكتفية عن غيرها، وغير مضطرة لتطبيق التجارب الأوربية... تتمثل أهم ملامح الكفاية الروسية في أن لدى هذه الدولة مساحة كبيرة من الثقة بالنفس وشعوراً عميقاً بأن لها فضلاً كبيراً على شعوب المنظومة الغربية[١].

ومبدأ الكفاية هذا يستند إلى وعي الشعب الروسي لذاته إذ تمتلك روسيا المقوم الروحي لأية دولة تتطلع إلى السيادة العالمية، ذلك المقوم الذي أطلق عليه عالم الأنثروبولوجيا الروسي "جومليف" اسم "الباسيونارنست" أو "الولع بالسيطرة على العالم"، إذ يبدو الشعب الروسي على دراية بذاته ويمتلك وعياً تاريخياً بالدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في العالم.[٢] شعرت روسيا الاتحادية بخيبة الأمل من جراء سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، والتجاهل الواضح للمواقف الروسية المعارضة لمواقفها في بعض الأحيان على الرغم من تمتع روسيا بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي(كما حدث عندما عارضت روسيا قرار الولايات المتحدة الأمريكية غزو العراق ٢٠٠٣) إن هذا الشعور أدى إلى توافق الآراء المختلفة، وبروز إجماع شعبي على وجوب أن تعود روسيا كما كانت، قوّة عظمى لها هيبتها، الشعور العام لدى الشعب الروسي فحواه أن روسيا لم تقبع بعد في موضع الزاوية.[٣]انطلاقاً من هذه النقطة، كان تركيز الرئيس بوتين على السياسة الخارجية التي تعيد لروسيا مكانتها الدولية وهيبتها، وهو ما جعله يحافظ على مستويات قبول شعبي عالية. وفي بعض الفترات كان "الولع بالسيطرة على العالم" يستمد قوته من الدور الوظيفي التاريخي الذي لعبه الروس في حماية المناطق المجاورة لروسيا. وقد يستمد هذا الولع طاقته من الدور الديني لروسيا في العالم المسيحي، إذ تمثل الكنيسة الروسية أحد أهم المراكز الدينية في العالم ومعقلاً للمذهب الأرثوذكسي في كافة أنحاء أوراسيا،

[١] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي(أزمة الفترة الانتقالية)**، مرجع سابق، ص٤٥.

[٢] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي(أزمة الفترة الانتقالية)**، مرجع سابق، ص١١٩.

[٣] لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص٢٣٣.

كما يستمد هذا الولع مصادره من التباهي بالدور "التنويري" الذي لعبه الروس في آسيا الوسطى حين نقلت دول الإقليم من المرحلة البدوية ودولة القبيلة إلى المرحلة المعاصرة في زمن الشيوعية.[١]

ثالثاً: الثقافة الروسية:

يمكن الحديث عن الثقافة السياسية الروسية من زاويتين أساسيتين: الزاوية الأولى: البحث عن دور جديد لروسيا: الروس على مدى أجيال متعاقبة ولقرون لم يعرفوا سوى العيش في ظل امبراطورية كبرى، تسيطر فيها روسيا على جيرانها. كما أن العالم الخارجي اعتاد على معاملة روسيا كإمبراطورية، ومن ثم فإن السؤال المطروح في روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي هو: ما هي روسيا؟ وماذا يجب أن تكون: دولة أم امبراطورية متعددة القوميات؟ وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين: الاتجاه الأول: يرى أن روسيا لا يمكن أن تكون سوى امبراطورية كبرى، وأن مصالحها الحيوية مع الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي تحتم الإبقاء على قدر من السيطرة والهيمنة الروسية في تلك المناطق. وهذا الاتجاه يعبر عن غالبية الشعب الروسي.[٢]

لذلك اختاروا الرئيس بوتين "لقد افترض الناس الذين كانوا ينظرون إلى رئيس له ماضٍ في (KGB) بأنه وطني بالضرورة ومؤيد لمكانة روسيا كقوة عظمى... إن الموقف من الزعيم كان عنصراً جوهرياً من هذه العقلية القديمة الجديدة ... كان الإيمان بالزعيم أمراً عاطفياً أكثر منه عقلانياً".[٣]

الاتجاه الثاني: فيعبر عن بعض الأصوات التي تتساءل عن أهمية الحفاظ على علاقات وروابط قوية مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي وأهمية العودة إلى الامبراطورية الروسية، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن

---

[١] عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي(أزمة الفترة الانتقالية)**، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٢] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**، مرجع سابق، ص١٥ .

[٣] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٢١٦.

تكلفة هذا المسعى تفوق بكثير العوائد المرجوة منه، وأنه يجب التخلص والتحلل من أي روابط مع هذه الجمهوريات.[١]

الزاوية الثانية: وهي الثقافة السياسية الروسية تجاه العالم الخارجي، فقد تأثرت بكون الروس عاشوا على مدى أكثر من ٧٠ عاماً في ظل الحكم الشيوعي الذي فرض حصاراً محكماً على المجتمع الروسي، فأصبح الشك والتردد تجاه كل ما هو قادم من العالم الخارجي سمة غالبة على الروس. ولكن مع تفكك الاتحاد السوفييتي والانفتاح الحادث على العالم الخارجي وبخاصة الغرب والولايات المتحدة الامريكية، بدأ هذا الاتجاه يتعدّل...[٢]

مع ذلك هناك شعور بين أغلبية الشعب الروسي بأن الغرب كان وراء تقويض قوة روسيا وتأثيرها على الصعيد الدولي، وبأنه نجح في تصفية روسيا كدولة عظمى بمساعدة بعض الروس الموالين للسياسات الغربية... وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تساعد روسيا لكي تستعيد عظمتها أو تقوي اقتصادها وتنافسها من جديد، وأن هدف الغرب هو تقويض القوة العسكرية الروسية وإنهاء المنافسة الروسية على صعيد القضايا الدولية والقضايا الإقليمية، وتوجيه السياسة الروسية لخدمة المصالح الأمريكية.[٣]

حتى الرئيس بوتين أبدى انزعاجه من وسائل الإعلام الغربية التي شنت حملات إعلامية للاستخفاف بروسيا والتقليل من مكانتها ومحاولة انتزاع مقوماتها الثقافية والحضارية، إذ أعرب أن "مشكلة العالم الغربي أنه ما يزال ينظر إلى الروس كشعب بدائي".[٤]

المطلب الثاني : البيئة الجغرافية والسياسية التي يعمل بها القائد الروسي:

إن قيادة دولة شاسعة المساحة لابد مختلفة عن قيادة دولة صغيرة المساحة، لأن المساحة تعد من معايير القوة للدولة (ناهيك عن امتلاكها لثروات طبيعية أم لا) هذا من جهة، لكن قيادتها مضنية من جهة أخرى.

---

[١] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**، مرجع سابق، ص١٥–١٦.

[٢] المرجع السابق، ص١٦

[٣] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص٢٣٠.

[٤] عاطف عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي(أزمة الفترة الانتقالية)**، مرجع سابق، ص١٥.

وحسب إدراك القائد لحجم ومكونات القوة الشاملة لدولته، يضع أهداف سياستها الخارجية، وإن دراسة ما يخص طبيعة النظام السياسي للدولة تشرح البيئة السياسية التي يعمل بها القائد هل تساعده أم تعيقه في اتخاذ القرار (ما هي صلاحياته في الدستور، ما هي القيود، ومن يؤثر على صنع القرار السياسي؟) لذلك فالبيئة متمثلة بالعوامل الجغرافية والبيئة السياسية هي عوامل تؤثر في شخصية القائد وإدراكه وسلوكه وبالمقابل فإن فهمه لهذه البيئة بمقوماتها يؤثر في صوغه للسياسة الخارجية لبلده .

إن الكيان الجغرافي لروسيا أقرب إلى قارة منه إلى دولة، فتعد روسيا أكبر دول العالم من حيث المساحة ، وهذه المساحة الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية . لقد كان الاتحاد السوفييتي يشغل النصف الشرقي من أوربا والثلث الشمالي من آسيا، و رغم تفككه ووراثته مازالت روسيا الاتحادية تثير من الناحية الجغرافية الذهول بتنوعها ومساحتها التي تبلغ ١٧.٠٧٥.٢٠٠كم٢ . ولا تعد روسيا أكبر الدول الوارثة من حيث المساحة فقط ، وإنما أكثرها من ناحية السكان أيضاً ، وهي بهذا تضم ثلاثة أرباع أرض الاتحاد السوفييتي ونصف سكانه ، وتشغل مساحة شاسعة (خمس سطح الكرة الأرضية)، حيث تمتد من شواطئ بحر البلطيق غرباً حتى شواطئ المحيط الهادي شرقاً، ومن شواطئ المحيط المتجمد الشمالي شمالاً حتى الحدود مع منغوليا الشعبية والبحر الأسود جنوباً . [١]

وتتكون روسيا حسب الدستور الروسي لعام ١٩٩٣،الفصل الثالث، المادة (٦٥)، من ٨٩ وحدة إدارية موزعة كالآتي: ٢١ جمهورية منضوية ضمن الاتحاد الروسي، واثنتان من المدن الفدرالية (وهي موسكو، وسان بطرسبورغ) و٦ مقاطعات، و٤٩ إقليماً و إقليم واحد ذو حكم ذاتي هو الإقليم اليهودي)، وعشر مناطق ذات حكم ذاتي .[٢]

ومن حيث ثروات الطاقة يضم قطاع الطاقة في روسيا كل من النفط والغاز الطبيعي ، والفحم وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول

---

[١] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ١٤٦- ١٤٧.

[٢] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية**، مرجع سابق، ص ١٤.

الخليج وفنزويلا، حيث قُدر احتياطيها من النفط بحوالي ١٠%من الاحتياطي العالمي؛ كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي حيث قدر احتياطيها بحوالي ٣٥% من الاحتياطي العالمي . الأمر الذي مكنها من أن تتقدم لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز والثانية في تصدير النفط ومشتقاته... فروسيا تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط ويسهم النفط بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي ؛ وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) ما يزيد عن نصف الصادرات الروسية ، وتسهم عائداته بأكثر من ٦٠% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة، كما تنتج روسيا حوالي ٤٠٠ مليون طن من الفحم سنوياً.[١]

تؤثر العوامل الجغرافية على القائد الروسي من خلال أن العقل السياسي الحاكم يدرك جيداً أهمية وغنى جغرافية بلاده ، وكان ومازال يتوجس منها، يشعر دائماً بأن هذه الجغرافية الواسعة تضغط عليه من جهة قسوة طقسها وتشتت ناسها على بقاع متباعدة جداً... وهذا الأمر كان ولا يزال يثقل عقل الحاكم المركزي الذي يجهد بتوزيع طاقات إدارته للقيام بالمشاريع الكبرى والصغرى من أجل تسيير شؤون البلاد. كان الهاجس إعطاء الحقوق سواسية لكل سكانه متنوعي الانتماءات، والتوجس دائماً من أن لا تنفلت "حبات المسبحة" الإثنية والإدارية الروسية .[٢]

أيضاً يؤثر على دور القائد الروسي طبيعة النظام السياسي الروسي لأنه يعطيه صلاحيات واسعة، فالنظام السياسي المعمول به الآن في روسيا في ظل دستور ١٩٩٣ هو نظام رئاسي. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه لمدة أربع سنوات، وذلك بالاقتراع العام السري المباشر. ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من مدتين متتاليتين.[٣]

---

[١] نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، ٢٠-٨-٢٠٠٩، ص٥.

[٢] سهيل فرح، **الجيوبوليتيك الروسي: ملامح القوة والضعف**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٢)، خريف٢٠٠٣، ص ٢٨ .

[٣] نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا**، مرجع سابق، ص ٢٩ .

وفي عام ٢٠٠٨ أقر القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي المتعلقة بزيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة إلى ٦ سنوات بدلاً من ٤ سنوات ومجلس الدوما إلى ٥ سنوات بدلاً من ٤ سنوات .[١]

ويُعد الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، ويتضح ذلك من السلطات واسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور عام ١٩٩٣: "يمثل الدولة في الداخل والخارج –يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية – له حق تعيين رئيس الوزراء و نوابه والوزراء وعزلهم – من حقه حل الحكومة – يُشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه –يُقر السياسة الدفاعية للدولة – هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية" .[٢]

وعن دور الزعيم في التاريخ السياسي لروسيا كتبت (ليليا شيفتسوفا– محللة سياسية): " إن سجل إدارة الرئيس بوتين، كما هو سجل إدارتي غورباتشوف ويلتسن، يجعلنا نفكر في الدور الذي يلعبه الزعيم في التاريخ السياسي لروسيا، لماذا جعلت النقطة الأخيرة تدور حول الزعيم ؟ لأنه في مجتمع يكون فيه الزعيم هو المؤسسة السياسة الأكثر أهمية وغالباً الوحيدة ، فهو (الزعيم) الذي يقرر وِجْهة حركة المجتمع " [٣]

ومعنى عبارة "الرئيس المؤسسة السياسة الأكثر أهمية وغالباً الوحيدة" أن المؤسسات السياسية الأخرى محدودة التأثير، وهذه المؤسسات هي:

١– **الحكومة:** هي جهاز تنفيذي معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس، وقد لا يأخذ بها.[٤]

٢– **البرلمان:** يتكون البرلمان الروسي (الجمعية الفدرالية) من مجلسين هما مجلس الفدرالية (المجلس الأعلى)، ومجلس الدوما (المجلس الأدنى). ويتمتع الرئيس بسلطات واسعة في مواجهة الدوما. فللرئيس حق

---

[١] **معلومات عامة عن روسيا**، موقع روسيا اليوم الإلكتروني، http://www.arabic.rt.com/russia/russia/#1 .

[٢] **الدستور الروسي**، الفصل (٤)، المادة (٨٠).

[٣] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٤٢٩ .

[٤] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية**، مرجع سابق، ص ٤٥ .

حل مجلس الدوما والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. كما أن الدور الرقابي للدوما على سلطات الرئيس وعلى الحكومة لا يمثل قيداً حقيقياً عليها .[١]

٣- **النخبة السياسية:** يمكن التمييز داخل النخبة السياسية الروسية بين ثلاثة اتجاهات رئيسية يمثلها: الإصلاحيون الراديكاليون (اليمين)، والقوميون والمحافظون ومعهم الشيوعيون (اليسار)، واتجاه الوسط. هذا إلى جانب اتجاهين آخرين هما: يمين الوسط ويسار الوسط، وتتمثل أهميتها في كونها المصدر الأساسي للتجنيد للمناصب العليا في الدولة، ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من كون ما تطرحه هذه النخبة غير ملزم للرئيس إلا أنه من الصعوبة في بعض الأحيان تجاهل هذه الآراء والانتقادات.[٢]

وهناك قوى أخرى كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام، هذا إلى جانب الصحافة والكنيسة، لكن يغلب على هذه القوى الضعف ومحدودية التأثير في عملية صنع القرار. [٣]

المطلب الثالث: تدهور الأوضاع الروسية قبل الانتخابات الرئاسية لعام٢٠٠٠ :

تآكلت الدولة الروسية في أواخر عهد بوريس يلتسن، وفقدت سلطاتها، ومعها القدرة على القيام بوظائفها الأساسية، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة كانت تزداد عمقاً يوماً بعد يوم،(هبوط متوسط الأعمار، عودة الأمراض المعدية التي كانت استؤصلت من الاتحاد السوفييتي إلى الظهور من جديد، تفشي الانحلال في المدارس، تشرد مئات الآلاف من الأطفال، ملايين المهاجرين، اقتصاد منكمش – تراجع في عهد يلتسن عملياً بنسبة ٤٠%-) وأخيراً، انتشار الفساد ومخالفة القوانين اللذان أصبحا نمط الحياة الطبيعية في روسيا.[٤]

---

[١] **الدستور الروسي**، الفصل(٤) ، المادة (٨٤) .

[٢] نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية**، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.

[٣] المرجع السابق، ص ٣٩ .

[٤] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ١٩.

فعلى الصعيد السياسي اتسمت أواخر فترة حكم بوريس يلتسن بتدهور سياسي ظهر في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، بعد أن كان يلتسن على وشك استنفاذ فترته الرئاسية الثانية والأخيرة، وكان يلتسن وكبار مساعديه يخشون من انفلات الأمور من أياديهم، ووصول منافسيهم إلى السلطة، بما ينطوي على ذلك من فتح ملفات الفساد الهائل الذي اتسمت به فترتا حكم يلتسن، كما كانوا يخشون بصفة خاصة من الوزن السياسي المتنامي للتيار الإصلاحي الذي كان يتزعمه كل من يوري لوجكوف وبريماكوف، زعيمي تحالف الوطن . كل روسيا، واللذان كانا يوجهان نقداً عنيفاً لكافة السياسات التي يتبناها نظام يلتسن.[١]

ضمت عائلة يلتسن السياسية ابنة الرئيس الصغرى تاتيانا، ورئيس أركان يلتسن ألكسندر فولشين، وأحد المتنفذين أبراموفيتش، وبوريس بيريزوفسكي هؤلاء هم الأشخاص الذين حكموا الكرملين في أواخر التسعينيات وبسطوا نفوذهم على السياسة الروسية.[٢]

ومع ازدياد ضعف فترته الرئاسية الثانية، تمثلت استراتيجية يلتسن الأساسية في ممارسته للسلطة عبر التغيير الدائم لموظفيه. ففي سنوات رئاسته الثماني، غيّر يلتسن رئيس الوزراء سبع مرات. أصبحت مسألة تغييره الدائم لفريقه السياسي أداته الأهم لتمسكه بالسلطة ، حيث كانت تعطي انطباعاً بأنه مازال ممسكاً بزمام الأمور.[٣]

هذه الأوضاع دفعت أقطاب الحكومة للبحث عن مخرج يضمن حماية يلتسن وعائلته من المساءلة القانونية، كما يضمن حماية مصالح النخبة المسيطرة مالياً من كبار رجال الأعمال، المخرج المستهدف يتمثل بتمهيد السبيل أمام رئيس جهاز الاستخبارات الروسية (أف أس بي) ورئيس مجلس الأمن القومي فلاديمير بوتين للوصول إلى السلطة، كرئيس حكومة أولاً ثم رئيس للدولة لاحقاً.[٤]

---

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٣-١٠٤.

[٢] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٣٠.

[٣] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٣١.

[٤] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١٠٤.

نجح الفريق الحاكم ومرشحه بوتين في الحفاظ على صورته كزعيم قوي وفعال إلى أن جاء يوم الانتخاب، تلك الصورة التي بنيت فقط على قدرته على تحمل مشاق رحلاته المستمرة وعلى دلائل أخرى تشير إلى نشاطه البدني، أما بشأن خططه الحقيقية ، فلم يعلن عنها، وعندما سأله أحد الصحفيين عن ماهية برنامجه أجاب بوتين:" لن أفصح عنه"، وفي ٢٦ آذار عام ٢٠٠٠، فاز بوتين بالرئاسة في الجولة الأولى بتأييد حوالي٥٣ بالمائة. [١]

أما على الصعيد الاقتصادي ورث فلاديمير بوتين تركة اقتصادية ثقيلة للغاية عند توليه السلطة كرئيس للحكومة في عام ١٩٩٩، ثم عند انتخابه رئيساً للبلاد في عام ٢٠٠٠، حيث كان الاقتصاد الروسي يعاني من حالة تدهور متعددة الأبعاد والمستويات: تفاقم الديون، وعجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، وانتشار الفقر، وهبوط الإنتاج الزراعي والصناعي، وتفشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على معظم مجالات النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة، بحيث كانت صورة روسيا أمام العالم الخارجي صورة دولة مافيا، تسيطر فيها عصابات الجريمة المنظمة على مختلف مجالات النشاط السياسي والاقتصادي.[٢]

وتعود جذور هذه التركة إلى العلاج بالصدمة، إذ بعد حلّ الحزب الشيوعي الحاكم وإعلان موت الاتحاد السوفييتي والرغبة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كان يجب إيجاد الطريقة الأفضل لتحقيق هذا التحول الجذري الكبير، وبناءً على نصائح صندوق النقد الدولي، تبنّى يلتسن ورئيس وزرائه (إيغور غيدار) ابتداءً من مطلع العام ١٩٩٢، برنامج "العلاج بالصدمة" الذي يتضمّن إبعاد الدولة كلياً عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص عبر مجموعة إجراءات، منها التحرير الكامل والسريع للأسعار والخصخصة على نطاق واسع وتحرير التجارة الخارجية...، لكن ردّ الاقتصاد السريع على هذه الإجراءات كان سلبياً.[٣]

---

[١] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ١٠٢.

[٢] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١١.

[٣] غسان العزّي، **روسيا ما بعد الحرب الباردة من اليلتسنية إلى البوتينية**، بيروت، فصلية الدفاع الوطني اللبناني،العدد (٣٣)، حزيران، ٢٠٠٠، ص٦-٧.

ومع نهاية عقد التسعينيات، لعبت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، والحمى التي أحدثتها بين الجماهير، دوراً هاماً في تسريع الأحداث في روسيا. في عام ١٩٩٨، كانت روسيا تتجه نحو انهيار مالي لا مجال لإيقافه. في تلك السنة، انخفضت الأسهم الروسية بشكل كبير وكان البنك الروسي المركزي يحاول جاهداً المحافظة على الروبل مستقراً. أما القرض الذي منحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي بلغ ٢٢ مليار دولار، فقد ذهب إلى جهات غير معروفة.[١]

وقد تمكن رجال أعمال قلائل من إقامة امبراطورية اقتصادية ضخمة على أنقاض الاقتصاد السوفييتي، الكثير ممن قاموا بشراء الشركات العامة وأصول الدولة كانوا أصلاً من كبار المسؤولين في تلك الشركات، وكانوا بحكم مواقعهم السابقة أقدر من يمكنهم تقدير قيمة تلك الشركات والسيطرة عليها، ثم توظيفها بعد ذلك لتحقيق ثروات طائلة. وكان معظم كبار رجال الأعمال الذين استفادوا من تلك الظروف لتحقيق ثروات طائلة من الملياردييين اليهود، والذين تمكن ثلاثة منهم من السيطرة على الاقتصاد الروسي هم : بوريس بيزوفسكي، والكسندر سمولينسكي، وفلاديمير وسينسكي. والأكثر من ذلك أن رجال الأعمال امتنعوا بعد السيطرة على الشركات الكبرى عن سداد الضرائب والتأمينات الاجتماعية للعاملين، مستفيدين في ذلك من التواطؤ بين كبار المسؤولين في عهد يلتسن مع الطغمة التجارية، مما أتاح لهم التهرب من سداد الضرائب، بالإضافة إلى تهريب رؤوس الأموال بكميات كبيرة من روسيا للخارج، حيث تشير التقديرات إلى خروج ما بين ١٣٠-١٤٠ مليار دولار منذ عام ١٩٩٣-٢٠٠٠، بينما لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية مبلغ ال ١٠ مليارات دولار، في حين حصلت روسيا على دعم من صندوق النقد والبنك الدوليين ولكنها كانت تعجز في الكثير من الأحيان عن سداد أقساط هذه الديون.[٢]

وأُصيبت روسيا بفقدان الهيمنة و بضمور النفوذ على الصعيد الدولي، إذ كانت روسيا تسير إلى الكارثة، فهذا البلد الذي كان يشكل تهديداً حقيقياً للعالم الغربي، صار ناتجه القومي لا يكاد يصل إلى عشرين في المائة من نظيره الأمريكي، إذ كانت هيبة الدولة تتراجع لصالح الجماعات الخارجة على القانون في غياب

---

[١] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢.

[٢] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١١.

استراتيجية متماسكة ورؤية واضحة لمرحلة ما بعد الشيوعية، وحيث التماسك الوطني والتناغم الاجتماعي مفقودان في مجتمع تسيطر على أفراده هموم العيش اليومية، هذا دون الكلام عن الجماعات الإثنية والدينية التي تبحث عن استقلالها (الشيشان وداغستان وغيرهما) وعن " رابطة الدول المستقلة" التي بيَّنت عن هشاشة بنيوية في أكثر من مناسبة.[١]

وعلى صعيد المؤسسة العسكرية الروسية ظهر التدهور الهائل في أوضاع القوات المسلحة الروسية نتيجة لسنوات طويلة من الإهمال والتجاهل، والذي يعود في جزء منه إلى التراجع الضخم في حجم الإنفاق العسكري الروسي، بالمقارنة مع ما كان الاتحاد السوفييتي ينفقه على الدفاع، إذ أدت الأزمات الاقتصادية في التسعينيات إلى خفض الإنفاق الدفاعي، بحيث كان يقدر عقب التفكك مباشرة في عام ١٩٩٢ بحوالي ٨٧ مليار دولار، بالمقارنة مع حوالي ٣٢٤ مليار دولار في العام السابق للتفكك مباشرة، ثم ظل التراجع في الإنفاق العسكري مستمراً، حتى وصل إلى حوالي ٤٦ مليار دولار فقط في أواخر التسعينيات.[٢]

وكان من شأن هذا الوضع أن عجزت الحكومات الروسية عن توفير المخصصات المالية اللازمة للحفاظ على كفاءة القوات المسلحة، وهو ما أدى بالتالي إلى تراجع الإنفاق العسكري في كافة المجالات المتعلقة بالتسلح والإمداد والتموين، كما أصبحت الدولة الروسية عاجزة عن الحفاظ على القاعدة الضخمة من الصناعات الدفاعية، التي كانت تعد قلب الاقتصاد السوفييتي، إذ لم تعد الدولة الروسية قادرة على تمويل هذه الصناعات، لاسيما أنها لم تعد في حاجة إلى تصنيع كميات هائلة من الأسلحة، على غرار ما كان يحدث في العهد السوفييتي. وفي الوقت نفسه، انعكس هذا الوضع في تراجع الاهتمام بتوفير العديد من الخدمات اللازمة للعسكريين، بما في ذلك حتى التغذية الضرورية لهم، علاوة على عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي للضباط، وحرمانهم من معظم الامتيازات والتسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في السابق. ولم يكن هذا الوضع عائداً فقط إلى ضعف القدرات التمويلية للدولة الروسية في فترة ما بعد التفكك السوفييتي، ولكن الأكثر من ذلك ارتباطه بالدعاية التي روجت لها عناصر النخبة المالية في عهد يلتسن، والقائمة على

---

[١] غسان العزي، مرجع سابق، ص١١.

[٢] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١٦.

أن كافة المشاكل التي يعانيها المجتمع الروسي في كافة المجالات تعود إلى السياسة التي كانت متبناة في العهد السوفييتي بشأن تفضيل الجيش وعناصره على عملية البناء والتطوير في المجالات المدنية، مع التحجج في هذا الصدد بتجربة فشل الجيش الروسي في حرب أفغانستان، بل ووقفت القوى اليمينية الجديدة ضد كافة المطالب المنادية باستعادة ولو جزء ضئيل من الماضي المجيد للمؤسسة العسكرية الروسية، وهو ما أدى ليس فقط إلى تراجع اهتمام النخبة السياسية بالحفاظ على كفاءة القوات المسلحة، ولكن أيضاً تدهور الصورة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية وانعدام الرغبة لدى قطاعات واسعة من المجتمع في العمل في القوات المسلحة.[1]

المبحث الثاني: الخصائص والصفات الشخصية والخبرة المكتسبة للرئيس بوتين

إن شخصية القائد السياسي من العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، لأن نوعية الشخصية تحدد إلى درجة كبيرة سلوك الفرد وقراراته، وبالتالي فإن دراسة الشخصية القيادية تُفسر ما لا يفسره باقي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية من اختلاف أو حتى تناقض بين سياسة خارجية وأخرى لنفس البلد أو بين بلد وبلد آخر.

وشخصية القائد السياسي تؤثر في فاعلية صنع القرارات حسب أمرين:

- خصائص تتشكّل أثناء الطفولة.
- عوامل مكتسبة في مرحلة ما بعد الطفولة كالصفات والخبرة المكتسبة في العمل.

[1] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١٧.

سيدرس المطلب الأول الخصائص المتشكّلة أثناء الطفولة، وكيف أثرت على شخصية الرئيس بوتين.أما المطلبين الثاني والثالث سيدرسان العوامل المكتسبة في مرحلة ما بعد الطفولة كالصفات والخبرة المكتسبة في مفصلين هامين في العمل(العمل الاستخباراتي و العمل السياسي).

المطلب الأول: الخصائص المتشكّلة أثناء الطفولة:

لكل فرد ميزات شخصية يمكن قياسها، ففعالية صنع القرارات في السياسة الخارجية تُستمد بدرجات متفاوتة من الخصائص التي يكتسبها الفرد أثناء نشأته الاجتماعية، وتثقفه من البيئة المحيطة به، فالعوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية التي ترعرع فيها الطفل تؤثر على نمط شخصيته، فمركز عائلته الاجتماعي وعلاقاته الفردية من اختلاط أو عزلة أو سيطرة أو رضوخ، تساعد على تكوين نمط الشخصية مستقبلاً، وسيتم تطبيق ذلك على الرئيس بوتين ودراسة الخصائص التي اكتسبها وكيف أثرت في شخصيته القيادية.

وُلد فلاديمير بوتين، الروسي الأصل، في ٧ تشرين الأول /١٩٥٢/ في مدينة سان بطرسبورغ، العاصمة الشمالية لروسيا الاتحادية.وكانت عائلته متواضعة الحال، إذ كان والده يشتغل عاملاً في مصانع المدينة، وقد أدرك بوتين منذ صغر سنه أن عليه أن يعتمد على نفسه في شق طريقه في الحياة.[١]

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ترعرع فيها الطفل بوتين، نتيجة الفقر والأوضاع السياسية التي كان يمر بها الاتحاد السوفييتي، أثرت بشكلٍ بالغ في شخصيته، يقول الرئيس بوتين في حوار أجراه معه عدد من الصحفيين أنه كان تلميذاً شقيّاً وليس رائداً طليعياً ... وقال: "ثمّة صورة محفوظة في أرشيف العائلة أظهر فيها بلباس مدرسي من الطراز القديم، أشهب أغبر شبيه بالعسكري..."[٢]

وعلقت المعلمة (فيرا ديميتريفنا غوريفتش) التي أشرفت عليه من الصف الرابع حتى الصف الثامن: "كانت أوضاعهم مريعة. الشقة مشتركة خالية من أية مرافق للراحة...كانت أم الرئيس بوتين رقيقة، محبة للخير،

[١] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ١٦٣.

[٢] نتاليا غيفوركيان و آخرون، **حوار مع الرئيس بوتين**، ترجمة: عبد الوهاب مدور، دمشق، دار طلاس، ط١، ٢٠٠٢، ص١٩.

مسايرة وطيبة. لا تتركه جائعاً أبداً...كان أبوه رجلاً جدياً وقوراً ذا مظهر متجهم. حين زرته أول مرة انتابني الذعر، تصورته شخصاً قاسياً، لكنني اكتشفت فيما بعد أنه طيب، كانت حياتهم في البيت صارمة خالية من الدعابة والمزاح..."[١]

تلك الأوضاع التي عاش فيها الرئيس بوتين جعلت منه شخصاً صارماً، وبدا حزمه أكثر ما بدا في الحرب على الشيشان. وكان الشعب الروسي يُفضل تلك الصورة: "لقد سمحت الحرب الشيشانية للرئيس بوتين بأن يلعب دور الزعيم القوي والحازم ... صورته كزعيم صارم لا يزيح عن مبادئه كانت إيجابية بالمقارنة مع صورة يلتسن الضعيف الواهن."[٢]

وانطلاقاً من إدراكه أن عليه الاعتماد على نفسه "اضطر الرئيس بوتين إلى البدء بالعمل بنفسه، وإلى إظهار قدرته على التحكم بعملية صنع القرارات. كان عليه أن يتعلم فن الحكم."[٣]

وفي سن العاشرة بدأ الرئيس بوتين بممارسة الرياضة، ومارس (السامبو) في البداية ثم أنتقل إلى (الجودو). وكان لذلك أثر بالغ في إثبات الشخصية وصقلها وطبعها بطابع القوة، ويرى الرئيس بوتين أن: "الجودو ليست مجرد رياضة... إنها فلسفة.. احترام للأقدم وللخصم.. ليس فيها مكان للضعفاء..."[٤]

إن اهتمامه بالفن القتالي، الجودو، يوحي بأنه لم يكن بسيطاً كما كان يبدو، بل كان يمتلك قوة داخلية وطموحاً خفياً.[٥]

و" يجب أولاً ملاحظة أن إمكانية قيادة الرئيس بوتين حُرضت في طفولته، فالرئيس بوتين كَشف بأنه ضُرب من قبل الأطفال الأقوى جسدياً وذلك في الناحية التي كان يقطنها في لينينغراد والتي تتسم بالعنف والقسوة،

---

[١] المرجع السابق، ص١٥و ص٢١.

[٢] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٩٦.

[٣] المرجع السابق، ص١١١.

[٤] نتاليا غيفوركيان و آخرون، مرجع سابق، ص٢٤.

[٥] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٤٨.

لكنه بعد ذلك كان قادراً على الرد بدون تأخير على أي هجوم، إذ أتقن الجودو ونال الحزام الأسود وبطولة المدينة."[١]

إن تدرُّب الرئيس بوتين الجودو علمه السيطرة على مشاعره وعواطفه، إن المهارات والقدرة التي أبداها في السنين المبكرة من حياته ساعدته في سن رشده ليكون منظماً وأكثر استراتيجية.[٢]

صورته كرياضي زادت من شعبيته ومن إقبال الناس على اختياره وانتخابه، وأبرزت لديه صفة التحدي والعناد على إحراز النصر، وأثر ذلك فيما بعد خصوصاً في الحرب والسياسة الخارجية. وعند تفكيره بالمخابرات ظهر لديه الإصرار على تحقيق أهدافه إذ إنه قبل أن ينهي الرئيس بوتين تعليمه في المدرسة، نشأت لديه رغبة بالعمل في المخابرات، وقال: "رحت أقرأ الكتب وأشاهد الأفلام المتعلقة بهذه الرغبة... كان أكثر ما يدهشني هو كيف يمكن بقوى قليلة تحقيق ما لم تتمكن جيوش بكاملها من تحقيقه... لم يتفهم أبواي ذلك الخيار مباشرة، فقد كان أبي من النوع المتسلط، ولكنني ببساطة تشبثت برأيي، وأبلغته قراري النهائي."[٣]

ولمعرفة كيف يمكنه أن يصبح ضابط مخابرات، توجّه إلى (KGB) وهو في الصف التاسع وقال لأحدهم هناك أريد العمل لديكم، فأجابه أنهم لا يقبلون المبادرين وأن عليه أن يؤدي الخدمة في الجيش أو أن يدرس الحقوق، وقتها قال الرئيس بوتين: "ومنذ ذلك الوقت بدأت أستعد للانضمام إلى كلية الحقوق في جامعة لينينغراد، ولم يتمكن أحد من إيقافي."[٤]

وتُبرز نشأة الرئيس بوتين الاجتماعية إصراره على تحقيق الأهداف التي يضعها أمامه.

المطلب الثاني: الصفات والخبرة المكتسبة من العمل في الاستخبارات

---

[١] Katheleen Camacho, **Vladimir Putin leadership style**, mightystudents,22-11-2008

[٢] المرجع السابق نفسه.

[٣] نتاليا غيفوركيان و آخرون، مرجع سابق، ص٢٧.

[٤] نتاليا غيفوركيان و آخرون، مرجع سابق، ص٢٨.

في مرحلة ما بعد الطفولة تبدو الصفات الشخصية بوضوح أكبر وتصبح مائلة إلى الاستقرار وبدراستها يتبين كم هي مؤثرة ودالة على شخصية القائد، سواء من حيث الشكل الخارجي، طبيعته الاجتماعية، الصفات السلبية والإيجابية. فطبيعة العمل تؤثر على الشخصية وتُكسبها خبرة، و تؤثر بعد ذلك على سياسة القائد السياسي الخارجية.

وتعتمد فاعلية صانع القرارات إلى درجة كبيرة، على العوامل المكتسبة في مرحلة ما بعد الطفولة، والتي تشمل: الاهتمام بالشؤون الدولية، وخبرته في ذلك المجال المستمدة من الدراسة ومن الأوضاع السياسية السائدة، ودرجة وطنيته، وشهرته العالمية، والدوافع الشخصية، ومدى هيمنته في مركزه الرسمي ومدى تصميمه على تحقيق الذات. في هذا المطلب ستُوضح العوامل المكتسبة في مرحلة ما بعد الطفولة عند الرئيس بوتين لاستنتاج الصفات والخبرة المكتسبة من العمل في الاستخبارات.

تخرج الرئيس بوتين في عام١٩٧٥ من كلية الحقوق بجامعة لينينغراد، والتحق بجهاز لجنة أمن الدولة(KGB)، وانخرط في سلك الاستخبارات الخارجية، وبالتحديد في فرعها بمدينة لينينغراد، حيث شغل مناصب مختلفة إلى أن أرسل عام ١٩٨٥ إلى مجموعة القوات السوفييتية في ألمانيا الديمقراطية، ليزاول نشاطه الاستخباراتي خلال خمسة أعوام، تحت ستار وظيفة مدير دار الصداقة السوفييتية– الألمانية.[١]

وبشكل عام يتصف رجال الاستخبارات بصفات مشتركة أقرب إلى الشروط الواجب توفرها لينجح بعمله، بعضها موجود بالفطرة وبعضها الآخر مكتسب ومتعلم. أي أن شخصية الفرد تؤهله للنجاح في العمل الاستخباراتي، وبالمقابل هذا العمل يؤثر في شخصية الفرد وأسلوب قيادته. ومن أهم صفات ضابط الاستخبارات[٢]:

١. الدهاء والحيل والخديعة وحسن التصرف والتمويه.

[١] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ١٦٤.

[٢] الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، **صفات ضابط الاستخبارات**، http://www.pass.ps/vb4/showthread.php?2344، ٢٩ -١٢-٢٠١٠.

٢. الخبرة والمهارة: تمكنه من معالجة الأمور وتقييم المعلومات والاستنتاج الدقيق على كل الأصعدة العسكرية أو السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية.

٣. الصبر والمرابطة.

٤. حفظ الأسرار والكتمان ويعلم متى يلزم الصمت.

٥. معرفة البيئة وتكييف النفس عليها.

٦. الطاعة والتقيد بالأوامر وهي أساس الانضباط العسكري.

٧. قوة الذاكرة والقدرة على ملاحظة كل شيء وعلى تذكر التفاصيل الدقيقة ومرونة التفكير.

٨. متزن العاطفة وأن يكون صبوراً وهادئ الطبع وموفور الصحة.

٩. يقدر على أن يعبر عن الأفكار بوضوح واختصار وبطريقة مشوقة.

١٠. يبذل الجهد في الحصول على المعرفة سواء في مجال الفنون والعلوم الاجتماعية وخاصة في علم التاريخ والجغرافيا.

١١. الإلمام بلغة أجنبية وخاصة لغة المنطقة التي يعمل بها.

١٢. على دراية بالعوامل السيكولوجية التي تحدد سلوك الإنسان كفرد في المجتمع.

وبالفعل تنطبق الصفات تلك على الرئيس بوتين وتظهر الصفات في أكثر من موقف أو خطاب له، أهمها:

التقيد بالنظام والكفاءة التنظيمية والحصافة والفعالية: يقول ميخائيل فرولوف (وهو عقيد متقاعد مدرس في معهد الراية الحمراء في لينينغراد):" أذكر أنه جاءني يرفع تقريراً، وهو يرتدي بدلة مع صدريتها، رغم أن درجة الحرارة في الشارع أكثر من ٣٠ درجة، وكنت أنا نفسي أرتدي قميصاً قصير الأكمام. كان يرى أن مراجعة المدير يجب أن تتم بلباس العمل النظامي الكامل. هنا أردت أن أجعله مثالاً يحتذي به الآخرون...قررت النظر إليه كرئيس وحدة، فرئيس الوحدة في معهد الراية الحمراء ليس مجرد ضابط مناوب، بل لا بد من أن تتوفر فيه الكفاءة التنظيمية والحصافة و الفعالية، إذ تتوقف عليه الكثير من الأمور، وبدا

لي الرئيس بوتين يتمتع بهذا كله... كان قرار الاستخدام اللاحق لكل طالب تحدده لجنة التخرج، وبالنسبة لبوتين فقد تم تثبيته في ممثلية (KGB) في جمهورية ألمانيا الديمقراطية".[١]

وبعدها في مطلع عام ١٩٩٠ عاد بوتين إلى لينينغراد كضابط احتياط برتبة مقدم بعد أن شهد انهيار سور برلين، وسقوط خطوط الدفاع الأمامية للإمبراطورية السوفياتية التي كان الذود عنها واجبهم المقدس.[٢]

بعد عام ١٩٩١، نُزعت صور لينين من المكاتب، ثم اختار الجميع صورة يلتسن. أما الرئيس بوتين فقد أوصى بإحضار صور بطرس الأول، ولم يختر صورة بطرس الشاب بل صورة من أواخر صور بطرس الأول، وكانت من تلك الأعوام التي تمت فيها الإصلاحات، وقام بطرس- خلالها بالتحديد- بوضع حجر الأساس للإمبراطورية الروسية.[٣]

لم يكن اختيار الرئيس بوتين لهذه الصورة اختياراً عفوياً بل ظهر بعد استلامه الحكم سعيه إلى الإصلاح وإعادة مكانة روسيا الدولية.

أثَّر العمل الاستخباراتي على إدراك بوتين وسياسته إذ إن عمليات الجاسوسية بالنسبة له لا تُعد انحرافاً، وإنما هو إنجاز يجب تقديره وذلك نتيجةً لعمل بوتين سابقاً كرئيس لوحدة المخابرات السوفييتية في ألمانيا التي يتركز عملها في جمع معلومات عسكرية وصناعية وأمنية عن الدول الغربية، وأرجعت مجلة " Foreign Policy" الأمريكية في تقرير لها، عملية تقارب أساليب عمل المخابرات الروسية بسابقتها السوفييتية إلى التكوين الأيديولوجي لفلاديمير بوتين، والذي تربى في بيت المخابرات السوفييتية قبل تفكك الاتحاد، ورأت الصحيفة أن قضية التجسس الروسي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تبدو سخيفة ولكن الجواسيس الروس كانوا ينفذون خطة بوتين البارعة، وهي إعادة تكوين الـ " KGB ". و قبل تولي بوتين مقاليد السلطة في روسيا عام ٢٠٠٠، لم تكن وكالة المخابرات الروسية تعتمد على خدمات الجاسوسية، بل على العكس تماماً،

---

[١] نتاليا غيفوركيان و آخرون، مرجع سابق، ص٥٠-٥٣.

[٢] <http://abcnews.go.com/reference/bios/putin.html>.

[٣] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص٨٢.

فعندما تفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر عام ١٩٩١ ، وتم تقسيم " KGB" إلى عدة وكالات مستقلة، بهدف الحيلولة دون ظهور دولة أمنية جديدة في البلاد، تم اختيار بريماكوف، رئيساً لوكالة المخابرات الجديدة، وكان هدف بريماكوف الأول هو" تنظيف المنزل" أو استئصال العناصر التي لها صلة بالوكالة السوفييتية القديمة، ومع انتخاب بوتين رئيساً عام ٢٠٠٠، كان قد عقد عزمه على وضع بصمته على وكالة الاستخبارات، وهو ما كان واضحاً عندما قام باختيار سيرجي ليبيديف كرئيس جديد للوكالة. وبخلاف بريماكوف، تتركز خبرة ليبيديف في منطقة الغرب، حيث قضى أغلب حياته المهنية في المخابرات الروسية وهو يعمل في تلك المنطقة، كما خدم(مثل بوتين) خلال الفترة السوفييتية في " KGB " في ألمانيا الشرقية وفي وكالة جهاز الاستخبارات الفدرالية(SVR) في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل، عقب تولي سيرجي ليبيديف، أعلنت ٣ دول غربية، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، مخاوفها من تزايد نشاط عملاء جهاز الاستخبارات الفدرالية (SVR) داخل البعثات الدبلوماسية الروسية في بلادها.[١]

إن الرئيس بوتين يبذل جهوداً كبيرة لصالح تحقيق استراتيجيته الاقتصادية وطموحاته الرامية إلى جعل المؤسسات الروسية تتبوأ مواقع متميزة في الخارج، ويستخدم لذلك نفس الأساليب التي دأب على تطبيقها في روسيا منذ وصوله للحكم، والتي كان لماضيه في (KGB) دور لا يستهان به في صياغتها.[٢]

المطلب الثالث: الخبرة السياسية

في عام ١٩٩١ اختار أناتولي سوبتشاك الذي كان قد انتخب رئيساً لمجلس نواب الشعب في مدينة لينينغراد، بوتين للعمل بصفة مستشار للشؤون الدولية، ثم أصبح بوتين رئيساً للجنة العلاقات الخارجية لبلدية المدينة

[١] Andrei Soldatov and Irina Borogan, **The Spies Were No Joke** ,Foreign Policy,22-7-2010, p3.

[٢] Andrei Soldatov and Irina Borogan, , Ibid., p.4.

بعد انتخاب سوبتشاك محافظاً لمدينة سان بطرسبورغ، وخلال الفترة من حزيران١٩٩١ إلى حزيران١٩٩٦ تحول بوتين إلى إحدى الشخصيات المهمة والمتنفذة في الحياة السياسية والاقتصادية لهذه المدينة الكبيرة.[١]

تقول الباحثة في الشؤون الروسية ليليا شيفتسوفا: "بعد أن أصبح مساعداً لسوبتشاك، تحوَّل بوتين إلى مدير حقيقي. وإذا ما أردنا فهم كيفية وصوله إلى الرئاسة، فإن علاقته مع رئيسه (سوبتشاك) ذات أهمية قصوى في هذا الخصوص. فقد أثبت الرئيس بوتين قدرته على الإخلاص والوفاء، وأثبت كذلك بأن الدعم المخلص للرؤساء والأصدقاء كان في غاية الأهمية بالنسبة له، أو لنقل ببساطة إنه اتبع القواعد وكان شخصاً يمكن الاعتماد عليه؛ إن هذه الصفة الأخيرة كانت وما تزال صفة نادرة بالنسبة للسياسيين والمدراء الروس"[٢]

قال الرئيس بوتين:" أكسبني العمل في بطرسبرغ لمدة سبع سنوات خبرة جيدة في الاقتصاد والإدارة..."[٣]

بالإضافة إلى ذلك حس اللباقة الذي تميز به الرئيس بوتين في تصرفاته مع من كانت تربطه بهم علاقات والتزامات. وخير دليل على ذلك استقالته من عمله بعد خسارة سوبتشاك لمعركته الانتخابية على منصب حاكم سان بطرسبورغ في تموز من العام ١٩٩٦، بالرغم من أنه كان يستطيع الاستمرار في عمله مع الحاكم الجديد، فلاديمير ياكوفليف.[٤]

بعد انتقاله إلى موسكو عُين من قبل يلتسن كمدير لجهاز الأمن الفدرالي، كان سلوك الرئيس بوتين كرئيس لجهاز الأمن الفدرالي (FSB) عاملاً حاسماً بالنسبة ليلتسن وعائلته في اختيارهم له كوريث. كان الرئيس بوتين حذراً و حريصاً ولم يُظهر طموحاً مفرطاً. وكان دقيقاً ومنضبطاً، فهو لم يتورّط في أي علاقة يمكن أن تشوّه سمعته. كان يعرف كيف ينتظر، ولا يستعجل أبداً، وبدا بأنه رجل عقلاني و برغماتي، لكن الأهم

---

[١] <http://abcnews.go.com/reference/bios/putin.html>.

[٢] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٤٧.

[٣] نتاليا غيفوركيان و آخرون، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٤] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٤٧.

من ذلك كله هو إثباته بأنه قابل للوثوق به حتى في أحلك الأوقات. هذه هي الصفات التي حددت مصير بوتين ومصير الدولة.[١]

قال الرئيس بوتين: "عام ١٩٩٨ عينوني نائب أول لمدير إدارة رئيس الجمهورية وكنت أهتم بالأقاليم وبالعلاقات مع الولاة والمحافظين. كان ذلك العمل أكثر متعة، أقمت فيه صلات مع كثير من رؤساء المحافظات، واتضح لي أن العمل مع قادة المناطق من أهم النشاطات في البلاد."[٢]

وبوجوده في الكرملين بدأ الرئيس بوتين باكتساب الخبرة حول رئاسة البلاد، وازدادت هذه الخبرة بعد استلامه منصب رئيس الوزراء.

في الفترة من نهاية العام ١٩٩٩، وصفت الخطوات التي أخذها الرئيس بوتين بصفته رئيساً للوزراء على أنها عودة إلى الماضي السوفييتي؛ بدون شيوعية ولكن مع شيوعيين. كان هناك شعور بأنك ترى أو تعيش ظرفاً عشته من قبل، بيد أن الوقت كان مبكراً جداً لاستخلاص استنتاجات نهائية بخصوص النظام الجديد، فحياة الرئيس بوتين كانت تتضمن فترة سان بطرسبورغ مع الليبرالي أناتولي سوبتشاك، الأمر الذي لا يمكن إغفاله، لكن الأمر الذي بحاجة إلى نظر هو الكيفية التي زاوج من خلالها الرئيس بوتين بين العادات السوفييتية والخلفية الاستخباراتية، وبين المبادئ الليبرالية التي اكتسبها في سان بطرسبورغ.[٣]

خلال الاحتفال الذي أعدَّه الكرملين لتسليم بوتين الرئاسة عام ٢٠٠٠، والذي راقبته روسيا كلها بدا الرئيس بوتين شاحباً ومتوتراً، كان وجهه بلا تعابير وكانت نظرته عميقة الغور، تلك هي الطريقة التي تعامل فيها مع الحدث الهام_ شاب في سان بطرسبورغ، شخص عادي من أسرة عاملة، سياسي حديث العهد، كان يتسلَّم بلداً ضخماً ليحكمه، وذلك كان كافياً كي يُصاب رأسه بالدوار_ لكنه من الناحية الخارجية على الأقل سيطر على مشاعره ..، ومن ناحية الشكل الخارجي، لم يكن الرئيس بوتين بالاختيار المتوقع لكي يكون

---

[١] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٨١.

[٢] نتاليا غيفوركيان و آخرون، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٣] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٦١.

زعيماً، فهو ليس وسيماً، وأقرب إلى القِصَر، مع وجه ذو تعابير باردة وسلوك خجول في المناسبات العامة، على الأقل... في البداية، بدا الرئيس بوتين بأنه خجول وانطوائي، بعيد كل البعد عن أن يكون شخصية شعبية. وفي هذا الخصوص، من غير المحتمل أن يكون حتى أشهر خبراء السياسة الروسية معرفةً ودرايةً قد رأوا فيه الحاكم المستقبلي لروسيا.[١]

الرئيس بوتين بنشاطه الدائم، وسيمائه الذي يوحي بالتصميم، حيَّر المراقبين الذين اعتادوا على مشاهدة زعيم عليل على الدوام، هذا الرئيس الجديد يشيع القلق بين مجموعات متنوعة، إذ إن أحداً لا يعرف بالضبط ماذا يدور في خلده.[٢]

وفي المجالات غير المألوفة بالنسبة إليه، أظهر الرئيس بوتين حذراً ورويَّة، حيث كان ينتظر، ويتأمل، ويحاول جاهداً الوصول إلى جوهر المسألة. إن رغبته في فهم التفاصيل، والتعامل مع كل شيء بنفسه، وإصغائه إلى محاوريه كانت من بين صفاته الإيجابية بكل تأكيد. لقد استطاع الرئيس بوتين توسيع رقعة جمهوره عن طريق دعوة أناس من كل الطبقات الاجتماعية إلى الكرملين، وطرح الأسئلة عليهم بكل اهتمام، والاستماع إلى أجوبتهم بكل مودة... كان يعرف كيف يكسب الأصدقاء. لقد أوجد مصادر بديلة للمعلومات، ولم يكن معزولاً كما كان حال يلتسن.[٣]

وفاز الرئيس بوتين بولاية رئاسية ثانية (٢٠٠٤- ٢٠٠٨)، إذ كانت الانتخابات الرئاسية الروسية لعام ٢٠٠٤ بمثابة اختبار لمدى التأييد والشعبية التي يحظى بها الرئيس بوتين في الساحة السياسية الروسية، إذ مع انطلاق السباق الانتخابي على منصب الرئيس منذ أوائل عام ٢٠٠٤، بنى الرئيس بوتين دعايته السياسية في حملة الانتخابات الرئاسية على نجاحه في وقف ما أسماه بـ عدوان الإرهاب الدولي، وإنقاذ البلاد من تهديد تشرذم حقيقي، في إشارة إلى المسألة الشيشانية، كما حرص قبل الانتخابات على قطع آخر علاقاته وروابطه مع فريق الرئيس السابق بوريس يلتسن، من خلال إقالة رئيس الحكومة ميخائيل كاسيانوف

[١] ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص٨٠ وص٤٧.

[٢] المرجع السابق، ص١٨.

[٣] المرجع السابق، ص١١٠.

في شباط ٢٠٠٤، لاسيما أن الأخير كان محسوباً من الناحية العملية على ما يعرف بـ العائلة، أي أنصار الرئيس السابق بوريس يلتسن، علاوة على شيوع شائعات بضلوعه في عمليات فساد وتلقى رشاوى وعمولات، ومع إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٤ آذار ٢٠٠٤، لم تكن المفاجأة فوز الرئيس بوتين فوزاً ساحقاً، بنسبة ٧١% من أصوات الناخبين، بقدر ما تمثلت في تفويت مخطط المعارضة بتحريض الناخبين على مقاطعة الانتخابات، حيث شهدت الانتخابات إقبالاً واسعاً من الناخبين، بنسبة تجاوزت النسبة القانونية المطلوبة.[١]

ويمكن تلخيص أسباب فوز الرئيس بوتين في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ بالآتي:[٢]

١. ضعف الكاريزما السياسية لدى منافسي الرئيس بوتين، في وقتٍ اتشح هو فيه بملامح الشخصية المهمومة بقضايا الوطن.
٢. ضعف الأيديولوجيات المطروحة بين شيوعية تناصرها أغلبية كبار السن، وليبرالية غير قادرة على التغلغل في الأقاليم الروسية بنظم حياتها الريفية، وحتى الأيديولوجيات الديمقراطية لم تنجح إلى الآن في تقديم برنامج متكامل وعملي.
٣. تبنى الرئيس بوتين – ذلك الشاب موفور الصحة البدنية والعقلية عندما يقارن بسلفه يلتسن – نهجاً إصلاحياً ، وصورته إدارته كرجل التاريخ الجديد، فنشرت كتباً لسيرته الذاتية وبيعت صوره التذكارية كنجم قومي بل وعُلقت صوره الجدارية في مكاتب موظفي الدولة باعتبارها رمزاً للدولة وعلامة لها.

إن استلام الرئيس بوتين مهامه الرئاسية أعطته خبرة واضحة فيما بعد، فنتيجة أربع سنوات في الكرملين نقلت الرئيس بوتين من دهاليز الـKGB البيروقراطية الصلفة – هكذا تصوره المراقبون عام ١٩٩٩– إلى رجل دولة قوي أفلح بسرعة مدهشة في الإمساك بحبائل اللعبة السياسية وتعقيدات العلاقات الدولية، وحسبما ذهبت (مجلة تايمز) فإن الرئيس بوتين صار يمثل لدى المواطن الروسي ثاني أهم شخصية إصلاحية بعد

---

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١٠٨.

[٢] عاطف معتمد عبد الحميد، **بانوراما التوتر الداخلي في روسيا قبيل الانتخابات الرئاسية**،٣/١٠/٢٠٠٤، www.aljazeera.net.

القيصر الشهير بطرس الأكبر! ربما تأثر هذا التصور بتمثال للقيصر واقف في عزم ومهابة خلف المكتب الرئاسي للرئيس بوتين وكأنه يهديه إلى الطريق..، والمتابع للشأن الروسي يلحظ التغيير اللوني في خطاب الرئيس بوتين من حديث عن الأمن القومي ومحاربة الإرهاب إلى حديث عن الاقتصاد، وتفهمه لتدني مستويات المعيشية، ولكن بوعود أكيدة بأن السنوات العجاف قاربت على الرحيل.[١]

حرص الرئيس بوتين قبل خروجه من الكرملين _ في الولاية الثانية _ على تدعيم مواقعه من خلال ضمان أغلبية برلمانية لحزب روسيا الموحّدة الحاكم الذي ساهم في تأسيسه لضمان تأثيره في القرار السياسي في البلاد من خلال شغل منصب رئيس الحكومة الروسية و قيامه بإضعاف مواقع مراكز القوى المالية والإعلامية المناهضة له ومن هنا، قام الرئيس بوتين بإجراء عدة خطوات يستطيع من خلالها المحافظة على ما حققه من إنجازات أهمها إعلانه الإثنين ٢٠٠٧/١٠/١ أنه يعتزم قيادة حزب روسيا الموحّدة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٧.[٢]

استطاع حزب روسيا الموحّدة أن يحقق فوزاً كبيراً في انتخابات مجلس الدوما التي جرت في ٢ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٧، و هو ما عكس تأييد الكثير من الروس لجهود الرئيس بوتين في إقامة دولة قومية مستقرة يكون لها وزن دولي يتناسب مع ما تتمتع به روسيا من إمكانات هائلة ويثبت الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها بين الجماهير، وهو أمر وصفه الرئيس بوتين بالنصر "فيما يتعلق بروسيا الموحدة إنه ولاشك نجاح، إنه نصر".[٣]

إن ما تقدم يساعد الرئيس بوتين كرئيس مجلس الوزراء في أن يمرر القوانين التي يرغب فيها، وبتأييد من الأغلبية البرلمانية، وآثر عدم خرق الدستور أو اللجوء إلى تعديله ليستأثر بفترة رئاسية ثالثة، ولعب الرئيس

---

[١] عاطف معتمد عبد الحميد، بانوراما التوتر الداخلي في روسيا قبيل الانتخابات الرئاسية، مرجع سابق.

[٢] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص١٧٢.

[٣] هاني شادي، **الانتخابات البرلمانية في روسيا**، بي بي سي، ٢٠٠٧/١٢/١.

بوتين دوراً فعالاً في الحملة الانتخابية لديمتري ميدفيديف، حيث ظهر معه في كافة الملصقات الانتخابية التي كتب عليها "معاً سنفوز".[1]

واستلم الرئيس بوتين رئاسة مجلس الوزراء في عهد الرئيس ميدفيديف وبقي كمستشار لرئيس الدولة في ما يخص السياسة الخارجية، وعاد الرئيس بوتين إلى الرئاسة مرة أخرى بعد فوزه بانتخابات العام ٢٠١٢ ، لكن هذه المرة عاد بقوة أكبر وبخبرة أوسع فلقد أصبح لديه باع طويل في السياسة الروسية وفي التعامل مع الدول الأخرى ،وظهر ذلك أوضح ما يمكن في تعامله مع الأحداث في سورية التي بدأت عام ٢٠١١.

المبحث الثالث: أسلوب قيادة الرئيس بوتين:

في ظل الأوضاع المتردية التي مرت فيها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وباستلام الرئيس بوتين الرئاسة بما يملكه من خصائص وصفات شخصية وخبرة مكتسبة، تميز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخاصية تبرزه بشكل كبير مقارنة بالكثير من السياسيين الذين تزعموا روسيا والاتحاد السوفييتي خلال العقود الأخيرة، إذ يحظى الرئيس بوتين بشعبية عالية ولا يفقد هذه الشعبية بمرور السنوات منذ أن حكم روسيا في عام ٢٠٠٠ وهو في سن السابعة والأربعين وحتى الآن، وصوت لصالحه في انتخابات الرئاسة التي جرت في آذار ٢٠٠٤ خمسة وستون بالمائة من الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات أي حوالي ٥٠ مليون شخص.

والسؤال الذي يُطرح : ما الذي تمكن الرئيس بوتين من عمله خلال سنوات رئاسته للدولة والحكومة، ولماذا تحظى سياسته بمثل هذا الدعم الكبير من قبل مواطني روسيا، وما هو أسلوب الرئيس بوتين القيادي(السياسي والاقتصادي والعسكري)الداخلي والخارجي الذي مكنه من البروز كفرد في السياسة الخارجية لبلده؟

المطلب الأول: أسلوب القيادة السياسية والاقتصادية

[1] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص١٧٣.

بدأ الرئيس بوتين منذ استلامه الرئاسة عام ٢٠٠٠ القيام بإصلاح للنظام السياسي والاقتصادي الروسي، والتخلص من سيطرة عائلة يلتسن والأوليغارشيين والمافيات على مفاصل الدولة الرئيسية، ونجح في استعادة قدر من الصحة والانضباط والنمو في الاقتصاد الروسي، وفي السنوات الأخيرة لم تسدد روسيا كل ديونها الخارجية فحسب، ولكنها سددت الجزء الأكبر منها قبل موعده، هذا ما ضمن لها توقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الغربية عن التطفل على سياساتها الداخلية والخارجية. وأكثر من ذلك نجحت روسيا في الادخار من عائداتها من مبيعات البترول والغاز الطبيعي، وكان للرئيس بوتين إدارة مميزة لقطاع الطاقة تؤدي إلى تحقيق هدفه في استعادة روسيا لدورها العالمي. سيتناول هذا المطلب ثلاثة مواضيع أولاً خطة الرئيس بوتين لإصلاح النظام الروسي، وثانياً برنامج الرئيس بوتين للإصلاح الاقتصادي، وثالثاً إدارة الرئيس بوتين لقطاع الطاقة.

أولاً: خطة الرئيس بوتين لإصلاح النظام الروسي:

انطلقت خطة الإصلاح من نتائج الحقبتين السابقتين، حقبتي الرئيسين غورباتشوف ويلتسن بنجاحاتهما وإخفاقاتهما. في الحقبة الأولى، تلخص فحوى الإصلاحات في ما اتفق على تسميته "البيريسترويكا" و "الشفافية"، والتي انتهت بتفكيك النظام الاشتراكي السابق ومن ثم بتفكك الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى. أما الحقبة الثانية، حقبة يلتسن، فكان عنوانها إنشاء المستلزمات المؤسساتية والقانونية لقيام اقتصاد رأسمالي في روسيا الجديدة المفترض أن تسير على طريق الديمقراطية والاستقرار السياسي والانفتاح على العالم الخارجي، ويرمي نهج الرئيس بوتين، من حيث الجوهر، إلى تحقيق الهدف نفسه، ولكنه يضع في رأس الأولويات مسألة إصلاح جهاز الدولة، ويطرح مهمة جعل الدولة القوة المهيمنة في الاقتصاد والمجتمع، وتحقيق ذلك تطلَّب أولاً احتواء ومن ثم محاصرة النفوذ السياسي للأوليغارشيا وتقليصه إلى الحد الأدنى، وثانياً إقامة علاقات جديدة بين المركز والأقاليم انطلاقاً من تعزيز دور الأول وسلطته وهيبته، وثالثاً إحداث تغيير جذري في البيئة الحزبية في البلاد على نحو يعزز نفوذ الرئيس فيها، لم يتكلل العمل على إنجاز هذه الأهداف بالنجاح المطلوب، أو في أحسن الأحوال حقق نجاحات محدودة على عكس ما كان يتمناه

الكرملين، لا بل واجهت هذه العملية معارضة جدية سواء من قبل الأوليغارشيا وأقطابها، أم من قبل النخب الأقاليمية ذات النفوذ القوي في مناطقها، ووصل الأمر إلى حد القطيعة بين الرئيس وبعض مراكز القوى في صفوف الأوليغارشيا التي كان لها الفضل بنسبة كبيرة في وصوله إلى سدة الرئاسة.[١]

فهم الرئيس بوتين الدولة القوية في فترة رئاسته الأولى على أنها تعني سحب الكثير من الصلاحيات التي أعطيت للمقاطعات والأقاليم والجمهوريات الروسية، والصلاحيات التي أعطيت لرجال المال والأعمال والأوليغارشيين خلال فترة يلتسن.[٢]

لقد قام الرئيس بوتين فور انتخابه بعملية سيطرة كبرى على الاتحاد الروسي والـ ٨٩ كياناً التي يتألف منها وتم تقسيم البلد إلى سبع مناطق واسعة ليست إلا نسخة طبق الأصل عن الأنظمة العسكرية. على رأس كل منها جنرال كبير يعينه رئيس الدولة، له اليد العليا على أجهزة الأمن ويتمتع بصلاحيات أيْنَ منها صلاحيات الممثلين السابقين لبوريس يلتسن ويحتفظ الرئيس بوتين لنفسه بحق حل البرلمانات المحلية وإقالة وتعيين الزعماء الإقليميين.[٣]

اعتمدت استراتيجية الرئيس بوتين منذ البداية على دعم السلطة المركزية للدولة، وعلى تشديد قبضتها على مؤسساتها الاقتصادية وقدراتها الاستراتيجية. لذلك، فقد قوض سلطة ما عرف بأباطرة المال، بل واعتقل بعضهم. وامتدت هذه السياسة إلى الأقاليم التي كاد حكامها في عهد يلتسن أن يُكوِّنوا كيانات مستقلة، ولذلك اتجه إلى تعيينهم بدلاً من انتخابهم واختيارهم من شخصيات يعرفهم ويثق في قدراتهم..[٤]

---

[١] محمد دياب، **من يحكم روسيا.. الصراع بين الكرملين و الأوليغارشيا**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٢)، خريف٢٠٠٣، ص ٧٤ .

[٢] أيمن يوسف، **روسيا الالرئيس بوتينية**، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، كانون الأول، ٢٠٠٨، ص٨٠ – ٨١.

[٣] غسان العزّي، مرجع سابق، ص٢١.

[٤] السيد أمين شلبي، **الرئيس بوتين وسياسة روسيا الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٥)، كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢٥٧.

بدأ الرئيس في النصف الثاني من ولايته الأولى العمل على تنفيذ مشروعه الخاص، المستقل عن مراكز النفوذ السابقة والأوليغارشيا، لبناء روسيا الحديثة. وقد تضمّن ذلك السعي لإنجاز الخطوات التالية[1]:

- تكوين نخبة حاكمة جديدة موالية للرئيس، والتخلص بالتالي نهائياً من التبعية للأوليغارشيا.
- العمل بهدوء وحذر على إزاحة النفوذ السياسي لما يسمى "العائلة"، التي كانت مهيمنة على القرار السياسي في عهد يلتسن.
- العمل تدريجياً على إنشاء القاعدة السياسية الخاصة بالرئيس، من خلال ما يسمى "حزب السلطة" (حزب "روسيا الموحدة")، وتأمين أكثرية برلمانية موالية لتمرير القوانين اللازمة للإصلاحات السياسية والاجتماعية

التي يجب إجراؤها وفق تصور الكرملين.

- العمل على استعادة موقع روسيا كدولة عظمى مُهابة وذات نفوذ وتأثير على الصعيد الدولي. ومن هذا المنطق اعتماد خيار الانفتاح في العلاقات الدولية، بدلاً من مقولات الانعزال والمجابهة.

هذه الأهداف خصوصاً الأول من بينها الرامي إلى إنشاء نخبة سياسية حاكمة موالية للرئيس، ساهمت في تغيير الوضع السياسي في البلاد وأدت إلى إعادة تكوين اصطفاف القوى السياسية فيها، وتضمنت هذه النخبة الجديدة ثلاث مجموعات أساسية الأولى تتألف من بعض أعضاء "العائلة" السابقة. لا يزال تأثير هذه المجموعة على الحكومة وفي الاقتصاد (في القطاع المالي خصوصاً، وكذلك في قطاع الموارد الطبيعية) كبيراً، ولكنه في تناقص مستمر. والثانية تضم خليطاً من القوى المختلفة المتمحورة حول مصالح مشتركة، وهي تتألف من ممثلي قوى الأمن وبعض العسكريين ومسؤولي البنى الاقتصادية وممثلي المجمع الصناعي العسكري، وممثلي الشركات النفطية غير الكبيرة التي لا تزال في عهدة الدولة كشركتي "روسنيفت" و"سلافنيفت" ، وكذلك قطاع الغاز العملاق التابع للدولة، وأيضاً حكام الأقاليم والمسؤولين الحزبيين والنواب وأعضاء مجلس الاتحاد المقربين من الرئيس بوتين، فضلاً عن زملاء الرئيس من سان بطرسبورغ الذين

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص ٧٥ .

يتبوؤون مناصب عالية في بعض الوزارات. والثالثة مجموعة غير كبيرة من المنظرين الاقتصاديين المتناقص تأثيرهم باستمرار، من ذوي النهج الليبرالي، والخبراء في ميدان السياسة الخارجية والأمن الذين لعبوا دوراً مهيمناً في رسم سياسة الدولة في عهد يلتسن. باختصار إن النخبة السلطوية السابقة التي أوصلت الرئيس بوتين إلى السلطة لم تعد موجودة في حالتها السابقة، فبعض شرائحها أزيح من المسرح السياسي كلياً، والبعض الآخر على وشك لقاء المصير نفسه، ورغم التناقضات والتباينات بين ممثلي المجموعات المختلفة للنخبة الجديدة، فإن ما يجمعهم هو كونهم من أنصار المشروع الإصلاحي (على المستوى السياسي وبنية السلطة) حسب الصيغة التي يدعو إليها الرئيس بوتين، وأن ما يوحدهم هو هدف استعادة موقع روسيا كدولة كبرى مهابة على الصعيد الدولي، ذات اقتصاد سليم ومتين ومجتمع متماسك.[1]

أما في الفترة الرئاسية الثانية من (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، تطلب بناء الدولة بحسب منظور الرئيس بوتين إعادة بناء أجهزة ممارسة الصلاحيات بطريقة تكفل اعتماد المحافظين والقضاة والأوليغارشيين وقادة الجيش على مؤسسة الرئاسة بشكل شبه كامل، قبل اتخاذ القرارات الهامة التي تخص الدولة الروسية وشؤونها المختلفة. كما أن الكثير من محافظي الأقاليم والمقاطعات عملوا على خلق علاقة تناغم بين الإجراءات المحلية والقوانين الوطنية لمصلحة الحكومة المركزية في موسكو. ففي العام ٢٠٠٤ صدر عن الرئيس بوتين مبادرتان لتكريس الحكم المركزي والإدارة المحلية المركزية، الأولى تخص القضاة، والثانية، متعلقة بالحكم والمحافظين في الأقاليم والمقاطعات، وهناك ميزة أخرى من إدارة الرئيس بوتين المحلية لمؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية تجلت في اعتماده على الكادر الأمني، والعسكري، والاستخباري لإدارة وظائف مدنية، حيث كان كادر جهاز المخابرات السوفييتي (KGB) القيادي مصدراً للكثير من التعيينات التي قام بها الرئيس بوتين في الوظائف العامة العليا والجهاز البيروقراطي، و خلال فترة بسيطة من حكم الرئيس بوتين سمح لبعض قادة الجيش باستلام مناصب في الأقاليم والمقاطعات ليكونوا جزءاً من الكادر الحكومي،

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص ٧٦.

والمجالس الفدرالية وديوان المحاسبة، والوزارات المختلفة، وهذا بالطبع جزء من استراتيجية الرئيس بوتين لتسييس الجيش، والقوات المسلحة الروسية.[1]

ثانياً: برنامج الرئيس بوتين للإصلاح الاقتصادي:

جرى التعبير عن رؤية الرئيس بوتين للإصلاح الاقتصادي في البرنامج الذي طرحه رئيس الوزراء أمام مجلس الدوما في ٢٦ أيار عام ٢٠٠٠، عقب تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس بوتين. وانطوى هذا البرنامج على عناصر شديدة الطموح لإصلاح أوضاع الاقتصاد الروسي آنذاك إذ أشار أن برنامجه للإصلاح الاقتصادي سوف يكون نشطاً ومناسباً ومتوازناً، وارتكزت رؤية الرئيس بوتين الاقتصادية على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى يمكن رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل، مستفيداً بذلك من ارتفاع عائدات النفط والغاز الطبيعي، والاستفادة من التعاون الإيجابي من جانب مؤسسات التمويل الدولية بعد أن أعلن الرئيس بوتين اعتزامه تنفيذ شروط الإصلاح الاقتصادي التي كانت تلك المؤسسات تطالب به بقوة منذ عهد يلتسن، بالإضافة إلى تأكيد الاستعداد لسداد الديون القديمة على روسيا، وإطلاق أيدي السلطة القضائية والأجهزة الأمنية في ملاحقة المتورطين في الجرائم ذات الطبيعة الاقتصادية، وكانت الأسبقية الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي للرئيس بوتين تتمثل في إعادة النظر في عملية الخصخصة التي تمت بصورة فوضوية في عهد يلتسن، واختار الرئيس بوتين منهجاً وسطياً يقوم على التصدي للحالات الأكثر فجاجة في عملية الخصخصة، لاسيما تلك التي تخص أقطاب النخبة المالية.[2]

ويقف الرئيس بوتين مع شكل جديد من أشكال الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق، المتضمن الحريات الاقتصادية، والإصلاحات المالية والإدارية، وتعزيز مفهوم الدولة الوطنية القومية في روسيا، بما يخدم مصالحها الوطنية والأولية، وهذا النوع من الليبرالية الجديدة يمكن أن يُولد تحت ظروف معينة من رحم

---

[1] أيمن يوسف، مرجع سابق، ص٨١-٨٢.

[2] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١١-١١٢.

البرجوازية الوطنية التي تتسع دائرة تأثيرها في الاقتصاد الروسي اليوم، ويتزامن نفوذها المتصاعد مع نمو الرأسمالية الروسية وزيادة حجم وعدد الطبقة الوسطى.[1]

أدت السياسة الاقتصادية للرئيس بوتين إلى تحقيق نتائج إيجابية من حيث تحقيق معدل نمو سنوي مرتفع سنوياً، وهو ما ينعكس في ارتفاع الدخل الفردي.[2]

ثالثاً: إدارة الرئيس بوتين لقطاع الطاقة:

يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة العالمي.

أعلن الرئيس بوتين عقب توليه السلطة عام ٢٠٠٠ أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتماداً على مواردها الذاتية. وقد كان قطاع الطاقة أحد دعامتين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسي) نهض عليهما الاقتصاد الروسي. وكان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشاد في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية. فرغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس بوتين فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة، وتحسن أداء الاقتصاد الروسي كثيراً منذ عام ٢٠٠٠ لتوقف روسيا تماماً عن طلب أية مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى، ووفاء روسيا كلياً بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها منذ عام ٢٠٠٢ يُضاف إلى ذلك الاتجاه نحو توظيف هذا الانتعاش الاقتصادي للنهوض بباقي قطاعات الاقتصاد الروسي وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها وإكسابها قدرات تنافسية في الأسواق العالمية. وكذلك النهوض بالمؤسسة العسكرية واستعادتها لهيبتها وانضباطها. على صعيد آخر، كان لبروز روسيا كقوة اقتصادية

---

[1] أيمن يوسف، مرجع سابق، ص٧٩.

[2] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١٤.

كبرى من منظور الطاقة واكتسابها تأثيراً واسع النطاق على سوق الطاقة وأسعارها العالمية، ونهوضها اقتصادياً، تأثيرٌ مباشرٌ في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة "الثمان" في حزيران ٢٠٠٢ ، والتي تولت روسيا رئاستها واستضافت قمتها عام ٢٠٠٦مؤكدة مكانتها كإحدى القوى الكبرى الفاعلة دولياً.[١]

المطلب الثاني: قيادة الرئيس بوتين للمؤسسة العسكرية:

إن الأوضاع المزرية للقوات المسلحة الروسية آنذاك جعلت مسألة الإصلاح العسكري مسألة مطروحة بقوة في قائمة اهتمامات الرئيس بوتين منذ توليه السلطة، بحكم محورية القوة العسكرية الروسية كواحدة من أدوات قليلة للغاية تحفظ لروسيا مكانتها كواحدة من القوى الكبرى على الساحة الدولية من ناحية، ولإخراج هذه المؤسسة من الأزمات العنيفة التي تعاني منها في المجالات كافة من ناحية أخرى، وسيُدرس في هذا المطلب نظرة الرئيس بوتين لكيفية صيانة الأمن القومي الروسي، و رؤيته لإصلاح وتحديث القوات المسلحة الروسية، ومعادلته في تطوير القدرات النووية.

أولاً: نظرة الرئيس بوتين لكيفية صيانة الأمن القومي الروسي:

كانت مسألة صياغة عقيدة عسكرية جديدة في مقدمة أولويات الرئيس بوتين، حتى أثناء فترة توليه رئاسة الحكومة عام ١٩٩٩، إذ كانت الخطوة الأولى لصياغة العقيدة الجديدة تتمثل في انتهاء مجلس الأمن القومي الروسي من صياغة المسودة الأصلية لوثيقة "مفهوم الأمن القومي لروسيا"، في ٥ تشرين أول ١٩٩٩، أثناء رئاسته للحكومة، ثم وافق عليها الرئيس بوتين في ١٠كانون الثاني ٢٠٠٠، عقب توليه رئاسة الدولة بعد استقالة الرئيس بوريس يلتسن. وكانت تلك الوثيقة تمثل الإطار المرجعي للعقيدة العسكرية الجديدة، والتي جرى بعد ذلك الانتهاء من صياغتها بصورة نهائية، ثم وقع الرئيس بوتين عليها في ٢١ نيسان ٢٠٠٠، عقب انتخابه رئيساً للبلاد، وكانت أهمية صياغة هذه العقيدة الجديدة في بداية عهد الرئيس

[١] نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، مرجع سابق، ص٨-١٠.

بوتين تتركز في أنها مثلت انعكاساً لرؤية الرئيس بوتين لكيفية صيانة الأمن القومي الروسي، عقب فترة طويلة من التدهور على كافة المستويات إبان فترة حكم يلتسن، وكان إقرار هذه العقيدة تعبيراً عن الفكر الجديد الذي يحمله الرئيس بوتين، كما كانت انعكاساً للتحولات السياسية الداخلية في روسيا ذاتها، بالإضافة إلى كونها محاولة للتعامل الجدي من جانب الرئيس بوتين للتعامل مع التحديات الماثلة في البيئة الاستراتيجية الدولية، وبالذات فيما يتعلق بتصاعد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العديد من القضايا، وفي مقدمتها الخلاف بشأن برنامج الدفاع الصاروخي الوطني الذي تتبناه الإدارة الأمريكية.[١]

وتؤكد هذه العقيدة أن هناك حاجة لتعزيز الأمن على الحدود الجنوبية لروسيا مع آسيا الوسطى والصين، ومن جهة أخرى الجيش الروسي ما يزال يعتبر حلف الناتو تهديداً، ويستلزم بناءً على ذلك تقوية القواعد الروسية الغربية والاحتفاظ بقدرتها النووية".[٢]

وكان التطور الأكثر أهمية على الإطلاق الذي اشتملت عليه هذه العقيدة يتمثل في أنها زادت من الحالات التي يمكن أن تلجأ فيها القوات الروسية نحو استخدام الأسلحة النووية، بالمقارنة مع مفهوم الأمن القومي الذي كان معمولاً به منذ عام ١٩٩٧. فقد كان المفهوم السابق يشير إلى أن روسيا تحتفظ لنفسها بحق الاستخدام الأول للأسلحة النووية، ولكنه كان يقصر هذا الاستخدام على حالة وجود تهديد لوجود روسيا الاتحادية، في حين أن العقيدة العسكرية الجديدة تسمح باستخدام الأسلحة النووية، حتى في حالة حدوث عدوان واسع النطاق باستخدام القوات التقليدية في ظروف حرجة للأمن القومي الروسي، بالإضافة طبعاً إلى استخدام هذه الأسلحة للرد على هجمات باستخدام جميع أسلحة الدمار الشامل. ويعني ذلك أن استخدام الأسلحة النووية لم يعد قاصراً على مجرد الحماية ضد تهديدات الوجود والبقاء، وإنما أدت العقيدة الجديدة إلى تسهيل إمكانية اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية من جانب السلطات الروسية عند الحاجة. هذا التوجه كان هادفاً في جوهره إلى التعويض عن الضعف النسبي لروسيا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وللتلويح بالقوة النووية الاستراتيجية لروسيا، سواء لردع الغرب أو للحصول على المزيد من

---

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق،ص١١٧-١١٨.

[٢] محمد سعيد الفطيسي، **نظرة على العقيدة العسكرية الروسية**، صحيفة السبيل الأردنية، ص٣.

المساعدات أو للتجاوب مع المواقف الروسية بشأن القضايا الخلافية. ولذلك أثارت هذه العقيدة الجديدة استياءً حاداً من جانب الدول الغربية، واعتبروها تحدياً للغرب، وطالبوا روسيا بتعديل هذه العقيدة، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو المزيد من التأكيد على الرغبة في التعاون مع الدول الغربية للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، إلا أن كبار المسؤولين الروس أكدوا أن استخدام الأسلحة النووية يعد عنصراً دفاعياً مهماً لصيانة الأمن القومي الروسي.[١]

وفي عام ٢٠٠٥ أُقرت عقيدة جديدة، بالإضافة إلى تبنيها جل تلك الأفكار والطروحات العسكرية الدفاعية والهجومية الاستراتيجية الواردة بوثيقة عام ٢٠٠٠، قد تم هذه المرة إضافة معايير استثنائية تراعي التطورات العقائدية العسكرية للدول الأخرى، وهي عقيدة مواجهة وهجوم واستفزاز للغرب، وذلك في محاولة من قبل الرئيس بوتين لإظهار المكانة القوية التي وصلت إليها وتملكها روسيا الجديدة اليوم، وبالتالي التأكيد على رفض أي إملاءات أو تدخلات خارجية في الشأن الروسي.[٢]

وفي(٥شباط٢٠١٠) أصدر الرئيس الروسي ديميتري مدفيديف، المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا، التي تعد امتداداً للعقيدة العسكرية لعام ٢٠٠٠ التي أصدرها الرئيس بوتين، مع تعديلها في ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المحيطة بروسيا، وجاءت لتؤكد مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعزمها توظيف قدرتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج.[٣]

ثانياً: رؤية الرئيس بوتين لإصلاح وتحديث لقوات المسلحة الروسية:

اهتم الرئيس بوتين اهتماماً كبيراً بالقوات المسلحة منذ توليه المسؤولية كرئيس للحكومة أولاً، ثم كرئيس للدولة لاحقاً، إذ أصدر مرسوماً فور توليه السلطة لإصلاح هذه القوات، بما يتناسب مع ظروف مرحلة ما بعد

---

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.

[٢] محمد سعيد الفطيسي، مرجع سابق، ص٣.

[٣] نورهان الشيخ، **طموحات روسية: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨١)، تموز، ٢٠١٠، ص١٩٠.

الحرب الباردة، بحيث تكون القوات المسلحة أقل عدداً وأكثر كفاءة، وأن يتلقى أفرادها رواتب جيدة، وأن تكون هذه القوات المسلحة في مستوى يتناسب مع متطلبات وإمكانيات الدولة. وقد ركزت عملية الإصلاح على عدد من المحاور، كان في مقدمتها خفض حجم القوات المسلحة، وبما لا يؤثر على قدرات البلاد الدفاعية، وإدخال تحسينات جوهرية في التسليح والتدريب، ولذلك تم الاستغناء عن الأعداد الضخمة من أفراد القوات المسلحة، وفي الوقت نفسه تزويدها بأسلحة متطورة وفعالة.[١]

وقد حظيت هذه المسألة بمناقشات طويلة في دوائر السلطة التنفيذية والتشريعية في موسكو، خلص أطرافها إلى أن خفض حجم القوات المسلحة لا يجب أن يؤثر على قدراتها القتالية، كما أن هناك مجموعة من الأحداث، مثل الحرب في الشيشان، واعتبارات الميزان الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد ساهمت في تعزيز التوجه نحو إصلاح القوات المسلحة الروسية منذ بداية عهد الرئيس بوتين. وقد أسفرت جملة هذه المتغيرات عن صدور قرار من مجلس الأمن القومي الروسي في تشرين الثاني ٢٠٠٠ بتقليص عدد القوات المسلحة الروسية حوالي ٦٠٠ ألف رجل، في غضون ثلاث سنوات، بحيث يكون عددها عام ٢٠٠٣ حوالي ٧١٥ ألف رجل.[٢]ومن أجل تحقيق هدف الحفاظ على القدرات القتالية للقوات، اهتم الرئيس بوتين دائماً بتقديم دعم حكومي كبير إلى الصناعات الحربية ،ففي أحد تصريحاته في (١٨تشرين الثاني عام ٢٠٠٤) أكد عزم حكومته على صرف ما يلزم لتحديث الوسائل الرادعة وإدخال ما هو جديد فيها لتعزيزها.[٣]

وصل الاهتمام بتحديث القوات المسلحة وتلبية احتياجاتها إلى اتفاق القيادة السياسية والعسكرية على ضرورة إعادة النظر في ميزانية القوات المسلحة مرتين في العام، بما يكفل إمدادها بما يتطلبه تمويل احتياجاتها العسكرية. وأدت هذه المراجعة الدورية لاحتياجات القوات المسلحة في عام ٢٠٠٤ إلى صدور قرار بزيادة ميزانية القوات المسلحة لعام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٧.٦ %، مع احتمالات رفع هذه النسبة. وفي الوقت نفسه امتد الإصلاح العسكري إلى تعزيز السيطرة السياسية . المدنية على المؤسسة العسكرية الروسية من خلال

---

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١١٦.

[٢] المرجع السابق، ص ١١٧.

[٣] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص٢٢١.

الحرص على تعيين شخصية مدنية في منصب وزير الدفاع، بدلاً من الماريشال إيجور سيرجييف الذي كان قد بات مؤكداً منذ بداية عهد الرئيس بوتين أنه سوف يترك منصبه، ثم تعيين سيرجي إيفانوف سكرتير مجلس الأمن القومي السابق وزيراً للدفاع، وهو من رجال الاستخبارات السابقين، ومن المقربين بقوة من الرئيس بوتين. وقد قفز اهتمام الرئيس بوتين بتحديث القوات المسلحة عدة قفزات في أواخر عام ٢٠٠٤، حينما أعلن في أواخر العام أن بلاده تعمل على تصميم منظومات تسليحية حديثة لا مثيل لها لدى الدول الكبرى الأخرى، وكان يقصد بذلك الأسلحة التقليدية والنووية في آن واحد معاً.[١]

ثالثاً: معادلة الرئيس بوتين في تطوير القدرات النووية:

تعامل الرئيس بوتين مع المسألة النووية وفق معادلة مزدوجة تقوم من ناحية على الرغبة في دفع عملية خفض التسلح النووي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تقوم من ناحية أخرى على تطوير القدرة النووية الروسية، في الحدود التي تسمح بها معاهدة خفض الرؤوس النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أن القدرات النووية تظل في نهاية المطاف ركيزة أساسية في القدرة العسكرية للبلاد، ناهيك عن أنها واحدة من أدوات قليلة تتيح لروسيا الحفاظ على مكانتها كقوة كبرى على الساحة الدولية.وفق هذه المعادلة المزدوجة، وقع الرئيس بوتين مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام ٢٠٠٢ على اتفاقية لخفض الأسلحة النووية، والتي خفضت مخزون الأسلحة النووية لدى كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة الثلثين لما هو موجود لديهما، أي ما مقداره ١٧٠٠ رأس نووي لروسيا و٢٢٠٠ للولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامت هذه الاتفاقية على مبدأ الخفض غير المتوازن للرؤوس النووية. بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل تحتفظ بعدد أكبر من الرؤوس النووية. ويعود ذلك إلى أن كل طرف منهما قد حدد لنفسه العدد الملائم من الرؤوس الذي يحفظ له أمنه القومي، وبينما كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أكدت منذ تشرين الثاني ٢٠٠١ أنها تحتاج إلى ما يتراوح بين ١٨٠٠-٢٢٥٠ رأساً نووياً، فإن الجانب الروسي لا يملك من ناحية الإمكانيات المادية والفنية التي تتيح له صيانة ما يزيد عن ١٧٠٠ رأس نووي،

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١١٧.

كما لا يواجه من ناحية أخرى تهديدات جسيمة تجعله في حاجة إلى الحفاظ على عدد أكبر من تلك الرؤوس.[١]

ولكن من ناحية أخرى واصل الجانب الروسي جهوده في مجال تطوير القدرات النووية، فيما يبدو أنه رد فعل للجهود الأمريكية في هذا المجال. فقد أعلن الرئيس بوتين في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤ أن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية، كما نقلت وكالة (إنتر فاكس) عن الرئيس بوتين قوله: على الرغم من أن الإرهاب الدولي واحد في التهديدات الأساسية التي تواجهها روسيا، فإنه يتعين على موسكو الإبقاء على اهتماماتها بعناصر من دفاعاتها النووية لمواجهة تهديدات أخرى.[٢]

وكان من الواضح أن هذا الموقف الروسي يأتي رداً على الجهود المحمومة التي تقوم بها الإدارة الأمريكية على صعيد إنتاج جيل جديد من الأسلحة النووية، بموجب قانون وقع عليه الرئيس بوش الأب في كانون الأول ١٩٩٣، ثم قام الكونجرس الأمريكي من ناحيته بتخصيص مبلغ ٣,٦ مليار دولار لبرنامج الأسلحة النووية خلال السنة المالية ٢٠٠٤. وتركز الجهود الأمريكية بشكل خاص على تطوير وإنتاج قنابل نووية مصغرة قادرة على اختراق الملاجئ المحصنة تحت الأرض، بحيث تكون قادرة على تدمير مراكز القيادة ومستودعات الأسلحة الموجودة في مواقع محصنة تحت الأرض، ويترافق ذلك مع استمرار الإدارة الأمريكية في تنفيذ برنامج الدفاع الصاروخي، دون أن تعبأ بالمخاوف والتهديدات التي تشعر بها الدول الأخرى. ومن المؤكد أن خطط التطوير النووي الأمريكي تمثل تهديداً للتوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وهو أحد أهم أسباب إعلان الرئيس بوتين المذكور بشأن تطوير روسيا لجيل جديد أكثر تطوراً من الأسلحة النووية، وكان واضحاً أن الرسالة التي تسعى روسيا لإيصالها من وراء مثل هذا الإعلان تتمثل في التأكيد على أن روسيا حريصة على الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية.[٣]

المطلب الثالث: نهج الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية:

---

[١] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١١٩.

[٢] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص٢٢٢

[٣] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١٢٠.

من أهم عوامل بروز دور الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية هو نهجه الذي تبناه ، ففي ظل المناقشات العقيمة الجارية في روسيا حول (إلى من ينبغي لروسيا أن تتوجه : إلى الولايات المتحدة الأمريكية أم الاتحاد الأوروبي أم الصين أم غير ذلك؟) أوضح الرئيس بوتين بنهجه أن سياستها الخارجية ستكون في عهده موالية لمصلحة روسيا.

إذ تخلصت روسيا في عهد الرئيس بوتين نهائياً من تركة "الحرب الباردة" المهلكة بالنسبة لها، وأقامت علاقات شراكة مع كافة دول العالم البارزة. ورئاسة روسيا لمجموعة "الثمانية الكبار" في العام٢٠٠٦ اعتراف واضح بسمعتها ونفوذها من قبل المجتمع الدولي. سيبحث هذا المطلب نهج الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية من خلال دراسة اتجاهات السياسة الخارجية الروسية، وعقيدة السياسة الخارجية الممثلة لنهج الرئيس بوتين، ومبدأ الرئيس بوتين وتحولاته.

أولاً: اتجاهات السياسة الخارجية الروسية وما تبنى الرئيس بوتين:

هناك توجهان رئيسان في السياسة الخارجية الروسية، إلا أن الرئيس بوتين لم يطبق أحدهما دون الآخر، لكنه تبنى منهجاً وسطياً. و يمكن تلخيص توجهات السياسة الخارجية الروسية بشكلٍ عام في التقلب بين توجهين ولكل منهما افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية، وهما: التوجه الأول: أورو _ أطلنطيEuro . Atlantic: ويُطلق عليه التوجه "المُغربن" الذي لا يرى أنصاره أي حظ لروسيا لكي تخرج من مأزقها إلا بالانضمام إلى حلف آمن مع جار قوي، والجار المرتجى هو كل من أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.[١]

سيطر هذا التوجه على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية سنة ١٩٩١ وحتى نهاية سنة ١٩٩٥ في ظل وزير الخارجية آنذاك (كوزيريف)، وانطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف شمال الأطلسي... وفي إطار هذا التوجه، الذي قاده يلتسن ووزير

[١] سهيل فرح، مرجع سابق، ص٣٢.

خارجيته كوزيريف، ركزت روسيا على الاتجاه غرباً، واتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية كذلك ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد.[١]

التوجه الثاني: أوراسي جديد New Eurasian : تأكد التحول نحو التوجه الثاني مع تعيين بريماكوف وزيراً لخارجية روسيا في كانون الأول سنة ١٩٩٦ ، ذلك أن بريماكوف هو أحد خبراء السياسة الروسية في "الشرق الأوسط"، وأحد أشد أنصار هذا التوجه.[٢]

الخيار الأوراسي الجديد الذي يطرح نفسه بصيغة تشبه السوفييتية الجديدة (معدلة جغرافياً ومنفتحة إيديولوجيا وسياسياً واقتصادياً وثقافياً) ولعل هذا الخيار هو الطريق الأقل إشكالاً وعلى كل المستويات، والذي قد يشكل ليس فقط المخرج الأقل صعوبة من أجل أن تستقر روسيا على هوية حضارية جديدة، بل قد يكون المجال الذي تستطيع فيه روسيا أن تتنفس بحرية أكبر، وأن يكون نشاطها فيه قوي الحضور. ففي هذا المجال (الذي يتضمن مجموعة البلدان المستقلة بخاصة) نافذة واسعة يمكن لروسيا من خلالها أن تطل على المستقبل من موقع القوة وليس من موقع الضعف.[٣]

أما الرئيس بوتين تبنى سياسة خارجية تركز بدرجة كبيرة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف الدول الكبرى، حتى وإن لم يكن ذلك بنفس المكانة التي كانت للاتحاد السوفييتي، إذ اتسمت السياسة الخارجية للرئيس بوتين بالوسطية فيما بين تيارين رئيسين حكما هذه السياسة، الأول هو تيار المواجهة الذي جرى تبنيه في العهد السوفييتي، والذي اتخذ صورة الحرب الباردة مع الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التيار الذي كان متمسكاً بالحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الروسية وتعزيز قدرات روسيا العسكرية حتى برغم انتهاء الحرب الباردة. والثاني هو تيار المهادنة الذي تبناه نظام حكم بوريس

---

[١] محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

[٢] المرجع السابق، ص ٤٢.

[٣] سهيل فرح، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

يلتسن عقب تفكك الاتحاد السوفييتي مباشرة، وطيلة عقد التسعينيات، والذي لم يقم فقط على إنهاء التوتر والعداء مع الغرب. ولكنه انجرف أيضاً وراء استجداء المعونات من الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما بين التيارين، تبنى الرئيس بوتين سياسة خارجية عملية تنطلق من إدراك ومعرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا في عصر ما بعد التفكك، والتي تتسم بالتضاؤل الشديد بالمقارنة مع ما كانت عليه في ظل الاتحاد السوفييتي من ناحية، كما تأخذ في اعتبارها من ناحية أخرى طبيعة المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تتسم بهيمنة قطب دولي واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات القومية والمتغيرات السائدة على الساحة الدولية دفع الرئيس بوتين نحو تبني سياسة خارجية، يصفها هو نفسه بأنها "عملية"، تقوم من ناحية على التخلي عما يصفه بـ "التوسع الاستعماري" للاتحاد السوفييتي، كما تحذر من ناحية أخرى من الانجراف الأعمى وراء الغرب أو الإيمان الساذج به، وتجسد هدف الرئيس بوتين الأساسي في حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن والسلم، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الساحة الدولية مستحوذة على الدور الأكبر في صنع القرارات الدولية الحيوية في المجالات كافة.[1]

ثانياً: عقيدة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية:

في الأشهر الأولى من نشاطه حرص الرئيس بوتين لأن يتمايز عن سلفه في توجيه وممارسة السياسات، وظهر ذلك بشكل خاص في السياسة الخارجية وهذا ما برز في شباط عام ٢٠٠٠ أثناء توقيعه على عقيدة الأمن الوطني لروسيا، وبرز بشكل أكثر دقة في الوثيقة اللاحقة التي وقعها الرئيس بوتين في ٢٠ حزيران عام ٢٠٠٠ والمتعلقة بالسياسة الخارجية وبتحديد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، وطبقاً

[1] **روسيا الرئيس بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١.

للعقيدة السياسية التي أُقرت فإن النشاط الديبلوماسي الروسي يتوجب أن يعمل من أجل تحقيق عدد من الأهداف الرئيسة، منها[1]:

١. مسألة تأمين الأمن القومي الروسي، والحفاظ على توطيد سيادة البلاد ووحدة أراضيها بشكل عام.
٢. بذل الجهد من أجل إقامة نظام عادل وآمن وديمقراطي، يرتكز على نظام هيئة الأمم المتحدة. يستند إلى مبادئ الشراكة والمساواة بين الدول. إلا أن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من كل ما جرى في المسألة العراقية يتحاشى دور الأمم المتحدة، لكن مواقف روسيا والصين وفرنسا المناهضة يبين أن واشنطن ليست هي اللاعب الأوحد، هنا الأولوية يتوجب أن تتمحور على مهمة تحقيق عالم جديد آخر، قائم على المساواة والاحترام المتبادل والشراكة المتبادلة، بحيث يشعر كل عضو من أعضاء هذا النظام العالمي الجديد بأن أمنه القومي مضمون فعلاً.
٣. تشكيل حزام من البلدان المجاورة لتعيش بسلام في ما بينها على الحدود الروسية، والسعي للتخلص من بؤر التوتر ومن الصراعات والنزاعات في تلك المناطق المتاخمة لحدود البلاد.

ومن خلال ترميم العديد من النقاط والتوجهات في الجيوسياسة الروسية الخارجية استطاع الرئيس بوتين أن يقوي إحساس الروسي القائم في بلده وفي الخارج بالاعتزاز القومي، وهنا بعض التوجهات التي أقرها الرئيس الروسي من خلال توقيعه العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية، فباتجاه الغرب هناك تركيز على أوربا الغربية بدءاً من ألمانيا، مروراً بفرنسا وتبقى بريطانيا تحتل المرتبة الأخيرة في سلم الأولويات الروسية، وباتجاه الشرق التركيز ينصب على الصين وفيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية ومجموعة النمور السبعة، وباتجاه الجنوب التركيز على إيران و"اسرائيل "ويبقى التخوف من تركيا، أما التركيز الجيوسياسي الروسي الأساسي ما زال منصباً على المجال الأوراسي السوفييتي والنهج السياسي المتبع هناك يجري بحذر شديد ويرسم لنفسه أولويات تحركها من حيث الحيوية والأهمية روابطُ التاريخ واللغة والمصلحة والدين والثقافة،

[1] فلاديمير شوبين، **عقيدة السياسة الخارجية الروسية**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٢)، خريف٢٠٠٣، ص ٤٣.

وهي بيلاروسيا، أوكرانيا، أرمينيا، كازاخستان، طاجكستان، مولدافيا، ومن ثم أوزباكستان، قرغيزستان، تركمانستان، أذربيجان، في حين لا تزال دول البلطيق هي الحلقة الأضعف.[١]

إن مضمون العقيدة السياسية للسياسة الخارجية الروسية، لا يزال يحافظ على بعض معالم قوته، والذي تمثل بانخفاض خطر اندلاع الحرب النووية، وعامل استخدام القوة في توجيه السياسات لم يفقد حضوره، لقد تغيرت فقط قواعد اللعبة ... لقد برزت بؤر جديدة للتوتر، بما في ذلك مناطق ملاصقة لروسيا.[٢]

ثالثاً: مبدأ الرئيس بوتين في السياسة الخارجية وتحولاته:

عندما جاء الرئيس بوتين إلى السلطة في كانون الثاني سنة ٢٠٠٠، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية ففي حزيران سنة ٢٠٠٠، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ الرئيس بوتين" وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، من ناحية أخرى، فإن مبدأ الرئيس بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا و"الشرق الأوسط" بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وأضاف مبدأ الرئيس بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية، أولها أنه إذا استمر توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً من روسيا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي سابقاً لحماية منطقة دفاعها الأول، ثانيها أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، ثالثها أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.[٣]

تحولات مبدأ الرئيس بوتين في السياسة الخارجية:

---

[١] سهيل فرح، مرجع سابق، ص٣٥-٣٦.

[٢] فلاديمير شوبين، مرجع سابق، ص٤٦.

[٣] محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سابق، ص٤٢-٤٣.

التحول الأول: أدت أحداث ١١ أيلول سنة ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار الإرهاب بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو _ أطلنطي، فقد سعى الرئيس بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، أملاً في الحصول على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ (نظام طالبان)، والحصول على دعم اقتصادي أمريكي ،وفي إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في تشرين الأول سنة ٢٠٠١.[١]

التحول الثاني: تحولت روسيا نحو توجه جديد في ظل الرئيس بوتين أيضاً ،و يرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول سنة ٢٠٠١، والتي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار سنة ٢٠٠٣، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو كذلك، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل في تحول روسيا لأول مرة لأن تكون في المرتبة الأولى بين دول رابطة الدول المستقلة في ترتيب التنمية البشرية، طبقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوي سنة ٢٠٠٦ ،الجديد هنا هو أن الرئيس بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو . أطلنطي و الأوراسي الجديد في سبيكة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية، وتنوع البدائل دون أن يعني ذلك الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا، فروسيا لم تستعمل حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروعات القرارات الأمريكية المدعومة أوروبياً إلا في حالة ثانوية واحدة، هي حالة مشروع القرار الأمريكي الخاص بحقوق الإنسان في ميانمار، بينما اكتفت بالامتناع عن التصويت عن مشروع القرار الخاص

[١] المرجع السابق، ص٤٣.

بتشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، رغم انتقادها للمشروع، وقس على ذلك كل المشروعات الأخرى المدعومة أمريكياً. [1]

التحول الثالث: عادت روسيا نحو التوجه الأوراسي، ومن معالم العودة إلقاء الرئيس بوتين المسؤولية على الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي عن تسميم أجواء الثقة ومحاولة زعزعة استقرار العلاقات الدولية عبر نشر منظومة الدرع الصاروخية واستخدام الضربات العسكرية لإنهاء الأنظمة، ولعدم السماح بتكرار المشهد الليبي في سورية، استعملت روسيا والصين حق النقض (فيتو مزدوج) في مجلس الأمن ضد مشروعي قرارين حول سورية* مع أنهما مدعومان أمريكياً وأوربياً ومن الجامعة العربية، وجدد الرئيس بوتين التأكيد على أن روسيا والصين رفضتا مشروع القرار حتى لا يتم تأويله كإذن بالتدخل العسكري في الأزمة الداخلية السورية كما جرى في ليبيا، وشدد على أن موسكو سوف تعارض أي قرار يأتي في هذا الإطار محذراً من استسهال اللجوء إلى النماذج المبسطة التي تم استخدامها سابقاً: "إذا حصلنا على موافقة من مجلس الأمن على هذه العملية أو تلك فهذا جيد، وإذا لم نحصل نشكل تحالفاً للدول ذات المصلحة، ونقصف" ، ويلفت الرئيس بوتين الانتباه إلى أن العالم تغير وأن مصالح روسيا تتمثل في قيام فضاء أوروبي اقتصادي وبشري من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، فروسيا جزء من أوربا الكبيرة، ولقطع الطريق على أية محاولات للإيقاع بين روسيا والصين، أو استئثار الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي تحدث الرئيس بوتين عن اهتمام بلاده بهذه المنطقة، وأكّد على أن نمو الصين الاقتصادي والعسكري والسياسي لا يمثل مشكلة لبلاده بالمطلق، بل على العكس يفتح مجالات لتطوير الاقتصاد الروسي، وتعزيز التعاون في حل مشكلات المنطقة، ويرى أن الصين القوية والمزدهرة ضمانة لروسيا، خصوصاً بعد أن حلت جميع القضايا العالقة بين الطرفين، ويشدد الرئيس بوتين على أن الصين تتبع سياسة

---

[1] محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٥.

* استعملت روسيا والصين حق النقض (فيتو مزدوج) في مجلس الأمن في ٢٠١١/١٠/٤ ضد مشروع قرار ينص على" إدانة قمع المتظاهرين" في سورية ، وفيتو مزدوج مرة ثانية في ٢٠١٢/٢/٤ ضد مشروع قرار ينص على دعم مبادرة الجامعة العربية التي تطالب "بتغيير النظام في سورية"، ويُذكر أن روسيا والصين عادتا واستخدمتا حق النقض للمرة الثالثة في ٢٠١٢/٧/١٨ ضد مشروع قرار ينص على فرض عقوبات على سورية، وللمرة الرابعة في ٢٠١٤/٥/٢٣ ضد مشروع قرار ينص على إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

عالمية واضحة لا تعطي مجالاً للشك في نواياها وأنها تشاطر روسيا موقفها في الأمم المتحدة، وأن الدولتين تتعاونان في إطار مجموعة "بريكس" التي تستحوذ على نحو ربع الناتج الإجمالي من الاقتصاد العالمي، وضمن منظمة شنغهاي للتعاون، ويكمِّل الرئيس بوتين "ضلعي المثلث" بالحديث عن علاقات موسكو ونيودلهي المتطورة والرائدة، وربما أراد توجيه رسالة واضحة بأن حل جميع المشكلات في هاتين المنطقتين وما بينهما يدخل في إطار المصالح الاستراتيجية لهذه البلدان الثلاثة.[١]

في المحصلة، وجه الرئيس بوتين اهتمامه بكل عنصر من عناصر القوة الشاملة لبلاده لكنه ركز على إصلاح الداخل اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً لأن قوة البلاد الداخلية تنعكس بالضرورة على سياسة البلاد الخارجية، وبالتالي على مكانتها الدولية، لذلك استطاعت روسيا في عهد الرئيس بوتين اعادة ترتيب علاقاتها مع الدول الأخرى بما يناسب مصلحتها وبما يعيد لها مكانتها لدولية.

[١] سامر إلياس، **بوتين "الثالث": نحو دور أكبر لروسيا في عالم متغير**، موقع روسيا اليوم الإلكتروني، http://arabic.rt.com/، ٢٧-٢-٢٠١٢.

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية للسياسة الخارجية للرئيس بوتين

المبحث الأول: سياسة الرئيس بوتين تجاه القوى الكبرى.

المطلب الأول: أهم مواقف الرئيس بوتين في سياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه أوربا.

المطلب الثالث: سياسة الرئيس بوتين تجاه الصين.

المبحث الثاني: سياسة الرئيس بوتين في المجال الحيوي لروسيا.

المطلب الأول: سياسة الرئيس بوتين تجاه الدول السوفييتية (سابقاً).

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه جورجيا.

المطلب الثالث: البعد الخارجي لحرب الرئيس بوتين مع الشيشان.

المبحث الثالث: سياسة الرئيس بوتين في "الشرق الأوسط".

المطلب الأول: سياسة الرئيس بوتين البرغماتية تجاه "الشرق الأوسط".

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه الأزمة النووية الإيرانية.

المطلب الثالث: تعامل الرئيس بوتين مع الأزمة السورية.

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية للسياسة الخارجية للرئيس بوتين

إن دور القائد السياسي في السياسة الخارجية يتجسد عملياً بالسياسات التي ينتهجها وبالقرارات التي يتخذها في تعامله مع الدول الأخرى تجاه مختلف القضايا، فبعد أن تناولت الدراسة الظروف التي أدت إلى بروز دور الرئيس بوتين في روسيا وخارجها، ودفعته لاتباع سياسة بعينها دون غيرها، ستتناول الدراسة السياسة الخارجية للرئيس بوتين التي تميزت بالعملية والواقعية والتوازن وتعدد الاتجاهات وتشعب المهام، لذا سيُبحث في هذا الفصل بعض أهم السياسات والقرارات كنماذج، مثلاً كيف تعامل مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا، الصين) ودول المجال الحيوي لروسيا، وكيف ينظر للشرق الأوسط بشكل عام وعمل على تعزيز علاقات التعاون بين روسيا والعديد من دول "الشرق الأوسط" (السعودية، إيران ،سورية)...

المبحث الأول: سياسة الرئيس بوتين تجاه القوى الكبرى

تبنى الرئيس بوتين توجهاً توفيقياً في إدارة علاقات روسيا مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الاستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لا تعني التحالف، وإنما ينبغي على السياسة الروسية أن تتخذ موقفاً متوازناً في علاقاتها الدولية، وألا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، رافضاً بذلك مقولات التيارين اليميني الليبرالي المهادن (الداعي إلى توثيق علاقات روسيا مع الغرب في كافة المجالات باعتبار ذلك مصلحة استراتيجية وحيوية لروسيا)، والمحافظ المتشدد (القائل بأن سياسة المهادنة أدت إلى تآكل المكانة الدولية لروسيا، والمطالب باستعادة روسيا لدورها كقوة عظمى في العالم).

وكانت خلافات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا سبباً في الكثير من الحالات نحو اتجاه السياسة الخارجية الروسية نحو حديث الرئيس بوتين عن بناء علاقات شراكة استراتيجية بين روسيا وبعض القوى الدولية، مثل الصين والهند، للتصدي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي وحيد على الساحة الدولية.

المطلب الأول: أهم مواقف الرئيس بوتين في سياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

إن الاشكالية الرئيسة التي واجهت الرئيس بوتين في علاقاته مع الغرب تمثلت ليس فقط في عدم تجاوب الغرب مع محاولات روسيا للتقارب والتنسيق في القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ولكن في تبني الغرب _ وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية_ لبعض المواقف التي تعتبرها روسيا تهديداً مباشراً لمصالحها، مثل توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً وتبني الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الدفاع الصاروخي والامتناع عن ضم روسيا لعضوية منظمة التجارة العالمية (إلى أن انضمت في ٢٠١١/١٢/١٦) وتعزيز العلاقات والروابط الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول القوقاز التي تعتبرها روسيا عمقاً استراتيجياً لها، أو دعم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لحكومات مناوئة لروسيا في بعض دول أوربا الشرقية، مثلما حدث في انتخابات أوكرانيا. ولكن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية شهدت تحولاً إيجابياً بالغ الأهمية عقب هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان الرئيس بوتين أول من تقدم بتعازيه إلى الرئيس بوش الابن، واقترح عليه التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، معتبراً أنه ليس أمام روسيا من خيار سوى المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب لأنه لا يمكن إنزال الهزيمة بالإرهاب إلا بواسطة تحالف تتحد فيه قوى العالم المتحضر. وأعلن استعداد روسيا للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، وحصل الرئيس بوتين في المقابل على الدعم السياسي من الغرب في الحرب الروسية في الشيشان، بل قامت الدول الغربية بمساعدة روسيا في إغلاق المصادر المالية التي تغذي المقاتلين الشيشانيين بالأموال. وقد فتحت الروح الجديدة التي طرأت على العلاقات الروسية– الأمريكية المجال أمام حدوث تطورات استراتيجية هامة في تلك العلاقات أبرزها التوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، غير أن العلاقات بين الجانبين توترت بسبب الغزو الأمريكي للعراق ومعارضة روسيا لهذا الغزو عام ٢٠٠٣، وما انفك الرئيس بوتين يوجّه انتقادات للولايات المتحدة وخصوصاً بشأن تفردها بالشؤون الدولية عبر تصريحاته اللاذعة أبرزها تصريحاته في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية (٢٠٠٧/٢/١٠).

أولاً: موقف الرئيس بوتين من مشروع الدرع الصاروخية الأمريكي:

جاء إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن انسحابها رسمياً من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية في ١٣ كانون الأول العام ٢٠٠١، وتدشين مشروع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، ليُشكل أحد أبرز تجليات السياسة الأحادية التي انتهجتها إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن. وفي ذلك الوقت اقتصرت منصات الاعتراض الصاروخي على موقعين اثنين داخل الولايات المتحدة الأمريكية أحدهما في ولاية ألاسكا والآخر في كاليفورنيا. وكان ذلك كفيلاً بإثارة معارضة الرئيس بوتين، نظراً إلى التداعيات التي يفرضها مشروع الدرع الصاروخية الأميركي على توازنات القوى دولياً، لكن وعلى الرغم من ذلك، واصلت الإدارة الأميركية انتهاج سياسات أحادية في سياق استراتيجية الدفاع الصاروخي إذ بدأت في العام ٢٠٠٧، بالترويج إلى إنشاء قاعدة للدفاع الصاروخي في كل من بولندا وجمهورية التشيك، الأمر الذي أعاد أجواء الحرب الباردة لتخيّم مجدداً فوق سماء العلاقات الأميركية – الروسية. وفي المقابل، شرعت روسيا في اتّخاذ إجراءات مضادة لسياسة واشنطن، ولاسيما بعد توقيع اتفاقيات نشر مكوّنات الدرع الصاروخية مع جمهورية التشيك وبولندا في تموز وآب/٢٠٠٨، ثم إن مبررات توسيع مظلة الدفاع الصاروخي الأميركية إلى شرق أوربا، تقوم على ادعاء أنها اقتصرت على التصدي لتهديدات الصواريخ الباليستية الإيرانية، لكن ذلك لم يكن في الواقع مقنعاً بالنسبة إلى روسيا. ويعود ذلك إلى اعتقاد مفاده أنه ليس في استطاعة ترسانة طهران الصاروخية أن تُشكّل تهديداً لواشنطن بسبب اقتصارها على الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى. كذلك، فإن سياسة طهران الدفاعية لا تتمحور حول استخدام الصواريخ الباليستية لتوجيهها ضد أهداف في القارة الأوروبية، إذ إن أكثر ما يعنيها هو منطقة "الشرق الأوسط" عموماً والكيان الصهيوني على وجه الخصوص، لأن إيران تعد هذه المنطقة بمثابة المجال الحيوي الرئيسي لها، ثم إن منصات الاعتراض الصاروخي الأمريكية تقع على حدود روسيا من جهة الغرب (بولندا، تشيكيا..) والتي تبعد آلاف الأميال عن تلك المنصات وليست على حدود إيران.[١]

[١] مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، **لماذا غيّر أوباما استراتيجية الدفاع الصاروخي؟**، مجلة الرأي الآخر اللبنانية، العدد (٣٧)، تشرين الأول، ٢٠٠٩، ص٥.

بالمحصلة إن مشروع الدرع الصاروخية الأميركية الذي تبنته إدارة جورج بوش الابن لنشره في شرق أوربا وقرب الحدود الروسية، نبه القائد الروسي لضرورة إعادة بناء مكانتها الدولية من جديد، وهو ما عبّر عنه الرئيس بوتين في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية (٢٠٠٧/٢/١٠)، عندما حذّر من خنق روسيا والاقتراب من حدودها، وكذلك حذّر من هيمنة القطب الواحد في العلاقات الدولية، إذ قال: «إن السياسة الأميركية لا تترك أحداً يشعر بالأمن».[١]

ثانياً: قرار الرئيس بوتين بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في "الحرب على الإرهاب":

منذ الساعات الأولى التي تلت التفجيرات الإرهابية في نيويورك وواشنطن، كان الرئيس فلاديمير بوتين قد قرر وحده التخلي عن السياسة الخارجية الروسية القائمة على معاداة الولايات المتحدة الأمريكية وإدراج بلاده ضمن التحالف المناهض للإرهاب، والجدير بالذكر أن مثل هذا القرار الفردي والمفاجئ قد جاء متخطياً تماماً القيادة العسكرية المحيطة به وفي الوقت نفسه بيروقراطية وزارة الخارجية الروسية و قسماً لا بأس به من الرأي العام في بلاده وعلى هذا وصف البعض هذا القرار بأنه تحول بنسبة ١٨٠ درجة في السياسة الخارجية الروسية، ويمكن إبراز أهم ملامح هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية من خلال التوصيات التي أبداها الرئيس بوتين حول التدخل العسكري في أفغانستان، إذ قال بمنح روسيا الاتحادية ل "التحالف ضد الإرهاب" الحق في استعمال مجالها الجوي لطلعات "ذات أهداف إنسانية "، ومنح حق الاستفادة من الاستخبارات الروسية وأيضاً من خبرة روسيا الواسعة عن المواقع الأفغانية، ونصح بالالتزام باللجوء إلى وسائل معتدلة مع المراعاة الدائمة لما ستؤدي إليه العمليات الحربية من عواقب سياسية على المدى الطويل، والتوقع الدائم بما ستؤدي إليه أي عمليات حربية تقتل المدنيين الأفغان من ردود فعل تضامن واحتجاج لدى الدول الإسلامية الأخرى.[٢]

أما المقابل الذي توقع الرئيس بوتين الحصول عليه يشمل أكثر من مجال وبصفة خاصة إدراج الحرب التي تقودها روسيا منذ سنوات ضد الانفصاليين في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الائتلاف

---

[١] علي العنزي، **التحولات الاستراتيجية في الفضاء الروسي**، صحيفة الحياة، السبت، ٢٠١٠/٥/١، ص٣.

[٢] نبية الأصفهاني، **أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، كانون الثاني،٢٠٠٢ ، ص١١٨.

الدولي لمكافحة الإرهاب وكان هذا الأمر يعني التجاوز من قبل المجتمع الدولي للانتقادات التي دأبت منظمات حقوق الإنسان في توجيهها للنظام الروسي نتيجة للممارسات التي تقوم بها القوات العسكرية الروسية في الشيشان .[١]

فروسيا كانت تشكو باستمرار من أن أفغانستان تشكل مصدر الخطر الرئيس عليها نظراً لتحرك المقاتلين بين أفغانستان والشيشان عبر دول آسيا الوسطى التي يقدم بعضها التسهيلات لهم، ووفقاً للاتهامات الرائجة فإن الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها لم تكن بعيدة عن هذا النشاط المسلح المعادي لروسيا وذلك من أجل زيادة الضغط عليها وإخضاعها وحملها بالتالي على تقديم تنازلات إضافية في الملفات الرئيسية التي تهم واشنطن، وعلى ذلك فقد بدت معركة أفغانستان لروسيا بمثابة مصلحة أمريكية –روسية مشتركة ، بحيث يحقق كل طرف الفوائد التي يتوخاها منها ولكن بدون أن يؤثر ذلك على موقف روسيا من النظام الأحادي القطبية، إذ ذكر المستشار السياسي لمجلس الشيوخ الروسي فلاديمير شوبين أن الاقتراب الروسي من الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ لا يعني تخلي روسيا عن إقامة عالم متعدد الأقطاب ولا عن سياسة متشعبة المهام والأهداف للسياسة الخارجية.[٢]

وقد تم لروسيا تحقيق هذا الهدف نتيجة لإبراز مدى التعاون القائم بين المقاتلين الشيشان والإرهابيين من طالبان في أفغانستان ويمكن القول بأن الرئيس بوش الابن اقتنع بهذه الحجة وقد انعكس هذا الاقتناع على معظم الدول الأوروبية التي أصبحت تصف الحرب الدائرة في الشيشان بأنها لا تخرج عن كونها مشكلة داخلية روسية.[٣]

وهناك قرار لابد من التوقف عنده وهو معارضة روسيا للغزو الأمريكي للعراق، إذ شهدت العلاقات الروسية _ الأمريكية توتراً شديداً حينما انحرفت الإدارة الأمريكية بالحرب على الإرهاب نحو الحرب على العراق، لاعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية. فالموقف الروسي كان قائماً على الخشية من التداعيات

---

[١] المرجع السابق، ص١١٩.

[٢] فلاديمير شوبين، مرجع سابق، ص٤٦.

[٣] نبية الأصفهاني، مرجع سابق، ص ١١٩.

الاستراتيجية التي سوف تنجم عن الاحتلال الأمريكي للعراق، ووجود قوات أمريكية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا، ناهيك عن القلق من طبيعة الأهداف اللاحقة التي سوف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها، وما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل الحرب لتشمل مناطق أخرى بعد العراق، لاسيما إيران ودول آسيا الوسطى وبحر قزوين وجنوب القوقاز، كما كانت تخشى من أن تكون هذه الحرب مقدمة لإقدام إدارة بوش الابن على إعادة النظر في استراتيجيتها العالمية، علاوة على القلق مما يمكن أن تفضي إليه الحرب من هيمنة واشنطن على نفط العراق والخليج، وبالتالي تستطيع أن تتحكم في سوق النفط العالمية، كما كانت روسيا قلقة أيضاً من انعكاسات الحرب الأمريكية على العراق على الميزان الاستراتيجي في "الشرق الأوسط" . وفي الوقت نفسه كان الرفض الروسي للحرب الأمريكية على العراق نابعاً من الاعتبارات الاقتصادية، وذلك بحكم أن إجمالي التبادل التجاري بين روسيا والعراق كان يناهز ٤٠ مليار دولار في العام، وتتركز أغلب التعاملات بين البلدين في قطاع النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية والعسكرية وشبكة البنية الأساسية، وكان في حكم المؤكد أن روسيا سوف تفقد هذه المكاسب عقب الاحتلال الأمريكي للعراق. وكان ما سبق بمثابة الأساس في رفض روسيا للموقف الأمريكي من غزو العراق في مجلس الأمن، وهو ما أحدث تصدعاً في العلاقات الروسية – الأمريكية.[١]

ثالثاً: موقف الرئيس بوتين من التدخل الأمريكي بالانتخابات الأوكرانية:

شكلت أزمة الانتخابات الأوكرانية عام ٢٠٠٤ علامة فارقة في سياق العلاقات الروسية الأمريكية تحديداً والروسية الغربية عموماً إذ جاء انتصار الثورة البرتقالية الأوكرانية بزعامة فيكتور يوتشينكو الموالي للغرب و خسارة حليف روسيا فيكتور يانوكوفيتش ليرسم خريطة جديدة للتحالفات في المنطقة بشكل يحكم الطوق حول روسيا، إذ تمثل أوكرانيا عصباً حيوياً بالنسبة للاقتصاد الروسي وامتداداً جغرافياً وبشرياً طبيعياً لروسيا، وهي تعد أسوأ خسارة سياسية تعرض لها الرئيس بوتين منذ توليه الرئاسة خصوصاً أن يوتشينكو وعد بإدخال

[١] **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وعرقل نجاح يوتشينكو إنشاء المجال الاقتصادي المشترك الذي يجمع أربع دول سوفييتية سابقة (بما فيها أوكرانيا) الذي كان من شأنه أن يكون رد روسيا على الاتحاد الأوروبي.[١]

اعتبر الرئيس بوتين أن الدول الغربية تتدخل لتحويل الانتخابات في أوكرانيا ونتائجها بما يخدم مصالح الدول الغربية. وكان الرئيس بوتين قد اتهم الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية " بممارسة الدكتاتورية في إدارة شؤون العالم مغلفة بتعبيرات جميلة عن ديمقراطية مزعومة "، واتهم الرئيس بوتين كذلك الغرب "بالقيام بمحاولات خطيرة لإعادة تصنيع حضارة متعددة الأوجه خلقها الله ، وذلك من أجل جعلها حضارة معاصرة وفقاً لمبادئ عالم أحادي القطبية" وقد بدت هذه التصريحات وكأنها تعود إلى مرحلة الحرب الباردة ما يعطي انطباعاً قوياً بأن روسيا أصبحت جاهزة لتفعيل جميع محاولاتها السابقة لخلق "عالم متعدد الأقطاب " في مواجهة الهيمنة الأمريكية[٢].

ولكن روسيا حققت انتصاراً بفوز فيكتور يانكوفيتش في الانتخابات الأوكرانية اللاحقة في عام ٢٠١٠، وإنهاء مرحلة الثورة البرتقالية، وتغيير الحكومة الموالية للغرب والداعمة للانضمام لحلف شمال الأطلسي، مؤكدة من جديد عزم روسيا الاتحادية على التصدي للتمدد الأطلسي تجاه حدودها، وعودة أوكرانيا إلى الفضاء الروسي ممثلة في عودة زعيم حزب الأقاليم الموالي لها إلى السلطة.[٣]

في أول تغيير للحدود السياسية للدول تقوم به إحدى الدول العظمى منذ نهاية الحرب الباردة مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وخلال احتفال في الكرملين في ١٨-٣-٢٠١٤ وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والقادة الجدد لشبه جزيرة القرم الواقعة في جنوب أوكرانيا اتفاقية انضمام القرم إلى روسيا ، بعد أن أكد الرئيس بوتين أن القرم كانت وستبقى جزءاً لا يتجزأ من روسيا، معتبراً أن الغربيين تجاوزوا الخط

---

[١] أحمد دياب، **أمريكا وروسيا.. حدود الاختلاف وآفاق التعاون**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، نيسان،٢٠٠٥، ص١٦٢-١٦٣.

[٢] علي حسين باكير، **عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية**، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد (٥٤)، تشرين الأول ٢٠٠٥، ص٧٧-٧٨.

[٣] علي العنزي، مرجع سابق، ص٣.

الأحمر في الأزمة الأوكرانية، وهدد بالرد على العقوبات الغربية ضد المسؤولين الروس، مشيراً إلى أن حكم السلاح هو الذي يوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وليس القانون الدولي.[1]

رابعاً: تصريحات الرئيس بوتين في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية (٢٠٠٧/٢/١٠):

تبين من خطاب الرئيس بوتين في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية (٢٠٠٧/٢/١٠) أن القول عند الرئيس بوتين لا ينفصل عن العمل، وهناك تصريحات يطلقها الرئيس بوتين في ظروف معينة يتضح لاحقاً أنها لم تكن مجرد عبارات وليدة لحظة النطق بها بل هي دلالة على خطة عمل للفترة القادمة، وتبين أن خطابه هذا لم يكن مجرد انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية و أوربا، بل هو جزء من خطة عمل للدبلوماسية الروسية، وكذلك للمؤسسة العسكرية الروسية، ويمكن تلخيص خطاب ميونخ بنقاط رئيسية أراد الرئيس بوتين الإشارة إليها[2]:

الأولى: تأكيد التمسك بالموقف الروسي الرافض لمبدأ (القطب الواحد) وتفرده بالشؤون الدولية.

الثانية: التذكير بظهور مراكز قوى دولية أخرى وضرورة إشراكها في الشؤون الدولية، لحل الأزمات بالتشاور والتعاون، وعلى أساس نظام هيئة الأمم المتحدة، وقوانينها وتشريعاتها.

الثالثة: تذكير أوربا بأن سياسة توسع حلف شمال الأطلسي ستؤدي إلى عودة التوتر إلى المنطقة، وبأن الدول الأوربية هي الخاسر الأول نتيجة الخضوع للرغبة الأمريكية في المضي بتوسيع حلف شمال الأطلسي.

الرابعة: الإعلان عن قدرة روسيا على توجيه رد مماثل لأي هجوم قد تتعرض له، أو أية محاولة أمريكية لمحاصرتها بقواعد عسكرية ستنشرها الولايات المتحدة الأمريكية في الدول الأعضاء الجدد في حلف شمال الأطلسي، وبعبارة واحدة يمكن تلخيص خطاب الرئيس بوتين بأنه إعلان روسي واضح عن عودة روسيا إلى

[1] سامي عمارة، **روسيا تضم القرم وبوتين يحذر الغرب من التدخل**، الأهرام اليومي، ١٩-٣-٢٠١٤ ، ص٢.
[2] طه عبد الواحد، **خطاب بوتين في ميونخ يقترن بالفعل**، صحيفة النور ، العدد (٢٨٢)، ٢٠٠٧/٢/٢١.

الساحة الدولية كلاعب رئيس له وزنه وتأثيره، ويتمتع بالقوة السياسة والعسكرية والاقتصادية الكافية للعب مثل هذا الدور.

إن الرئيس فلاديمير بوتين هو أول رئيس روسي يشارك في المؤتمر منذ تأسيسه عام ١٩٦٠ وانعقاده للمرة الأولى في عام ١٩٦٢ ليكون ملتقى سنوياً لزعماء العالم يبحثون خلاله أكثر القضايا العالمية إلحاحاً، وشن خلاله هجوماً شديد اللهجة على الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه أمام المؤتمر بجريرة نهجها الأحادي وسياستها الرامية إلى تكريس هيمنتها على العالم، وتجاهلها روسيا والقوى الناشئة الأخرى ودعا الرئيس بوتين واشنطن ، إلى العودة إلى التحرك المتعدد الأطراف ، كما أن إصرار واشنطن على الانفراد بالتعاطي مع كافة القضايا الدولية وتقديم الخيارات العسكرية التي تفتقد الشرعية الدولية، لم يفضِ إلا إلى مزيد من الكوارث والنكبات والمآسي الإنسانية في العالم، وبعد أن اتهم الرئيس بوتين الولايات المتحدة الأمريكية بإثارة سباق التسلح النووي بتطويرها للدرع الصاروخية والعمل على نشر قواعد لها في دول أوروبية، شكك الرئيس بوتين في حسن نية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نزع السلاح النووي. وحذر الرئيس بوتين من تسليح الفضاء، وأعلن أنه سيقدم قريباً مشروع معاهدة دولية لتحييد الفضاء من التسلح.[١]

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه أوربا

ترتكز سياسة الرئيس بوتين تجاه أوربا على عدة أمور متوازية منها التصدي قولاً وفعلاً لأية محاولة غربية للمساس بالمصالح القومية والأمنية لروسيا والعمل على تطوير علاقات التعاون والحوار بين روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوربي ومحاولة الرئيس بوتين فصل أوربا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

[١] بشير عبدالفتاح ، **مؤتمر ميونيخ.. وشبح الحرب الباردة الجديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٦٨)، نيسان ٢٠٠٧، ص٢١٦.

وسيُبحث في هذا المطلب تلك الأمور المتوازية من خلال الفقرات الآتية وذلك بتحليل مضمون بعض تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتعرض لسياسته وأهدافه وأساليبه في التعامل مع الأحداث والتطورات...

فعندما تفكك الاتحاد السوفييتي كان أول تعبير عن التحولات العالمية التي رافقت هذا الحدث الكبير هو التوقيع على (معاهدة باريس للسلام – أو معاهدة انتهاء عصر الحرب الباردة في كانون الأول ١٩٩٠) التي تم توقيعها بين دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول حلف (وارسو) لتحقيق توازن أمني في أوربا عن طريق تقليص حجم التنظيمات القتالية الأساسية للقوات المسلحة التقليدية، وبعد أن تم حل حلف وارسو رسمياً في تموز١٩٩١، لم يتم حل حلف شمال الأطلسي رغم كونه رمزاً للحرب الباردة ،وانضمت عام ١٩٩٩بعض دول أوربا الشرقية(بولندا، التشيك، المجر) التي كانت عضواً في حلف وارسو إلى حلف شمال الأطلسي في إطار أوربا الموحدة وبذلك أصبحت أوربا الموحدة متاخمة لحدود روسيا الاتحادية وقد حاولت روسيا إعاقة انتقال عدد من دول أوربية إلى عضوية الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي لاقتراب قوات أوربا من حدود روسيا وتهديدها للأمن الروسي ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل، لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قامت بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية وفي قمة حلف شمال الأطلسي في آذار ٢٠٠٤، تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للانضمام للحلف*، وصاحب ذلك تبني البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية، وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه ولم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع عضوية الحلف وتمديد نفوذه في اتجاه روسيا، وإنما شرعت أيضاً في تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضادة

* ويُذكر أن ألبانيا وكرواتيا انضمتا إلى الحلف أيضاً، وذلك عام ٢٠٠٩.

للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريباً في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الاستراتيجية.[1]

تطورت العلاقات فيما بعد بين روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوربي وبخاصة دول القرار الأوربي (فرنسا ألمانيا إيطاليا) في كل مجالات التعاون ، وحققت روسيا من خلال هذا الانفتاح مكاسب ضخمة (سياسياً و تقانةً واقتصادياً...الخ)، بقي الحوار مستمراً بين أوربا وروسيا في التعامل مع عدد من القضايا ، لعل من أهمها قضية معاهدة قوات الأسلحة التقليدية في أوربا وقضية الدرع الصاروخي الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية إقامته في عدد من دول أوربا ، وقضايا أخرى، فقضية معاهدة قوات الأسلحة التقليدية في أوربا تتضمن مجموعة من القضايا التراكمية الخاصة بالعلاقات مع أوربا إلى جانب مجموعة من القضايا المستجدة ذات العلاقة الوثيقة بدور روسيا العالمي والمواقف من روسيا وحلفائها باعتبار أن روسيا وحلفاءها قد أصبحوا جبهة عالمية جديدة لابد من وضعها في الحسبان عند التعامل مع قرارات سياسية دولية، وهذا ما أكده استمرار الرئيس فلاديمير بوتين في متابعة ضغوطه على أوربا ففي يوم ١٤ تموز ٢٠٠٧ وقع الرئيس فلاديمير بوتين مرسوماً بتعليق تطبيق بلاده للمعاهدة وذلك احتجاجاً على اقتراب الانتشار العسكري الأمريكي من الحدود الروسية وكان ذلك بمثابة إنذار بإعلان الحرب، وكان واضحاً من التعليقات الروسية أن هدف التصعيد الروسي هو محاولة فصل أوربا عن الولايات المتحدة الأمريكية عبر تهديد(الأمن الأوربي) .[2]

وجاء حديث الرئيس بوتين يوم ٢٥ تموز ٢٠٠٧، ليؤكد عدم سكوته على أية محاولة غربية للمساس بالمصالح القومية والأمنية لروسيا عندما التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مجموعة من الشباب وألقى فيهم كلمة، جاء فيها:" تتصرف بريطانيا تصرف دولة استعمارية في مسألة الجاسوس الروسي السابق ألكسندر ليتيفيننكو، إنهم يقدمون لنا النصائح المهينة بتغيير دستورنا، وما يجب تغييره حقاً هو عقليتهم وليس

[1] نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٥٠.

[2] **الحروب الصامتة والصراعات الدولية**، مجلة مقالات، دمشق، مركز الدراسات الاستراتيجية، آذار ٢٠٠٩، ص١٦-١٧.

دستورنا إن ما يقترحونه هو من بقايا الذهنية الاستعمارية لقد نسو أن بريطانيا لم تعد قوة استعمارية وأن روسيا لم تكن يوماً مستعمرة لبريطانيا ".[1]

وبالحديث عن ملف سياسة الطاقة تجاه الغرب في عهد الرئيس بوتين، رفضت روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب روسيا المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون، وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية، مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار. وقد نفى الرئيس بوتين في مناسبات عدة أن تكون روسيا تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة إلى أوربا، وأكد أن "أوربا شريك طبيعي ومناسب لروسيا"، وأنها التزمت باتفاقياتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة وانتقد الرئيس بوتين المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة؟ ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟ عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمي ذلك استثماراً وعولمة، بينما عندما يفعل الروس الشيء نفسه يسمى ذلك توسعاً ".[2]

أثار النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية، وبدرجة أقل الأمريكية، مخاوف ليس فقط الاتحاد الأوروبي ولكن أيضاً . و بدرجة أكبر . الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد استراتيجية جيوسياسية، المخاوف من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ عن أوكرانيا، وعام ٢٠٠٧ عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوربا، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، وذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بالأسعار نفسها التي تقل كثيراً عن أسعار السوق في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل

[1] المرجع السابق، ص١٩.

[2] نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.

بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي.[1] لكن يدرك الرئيس بوتين أن قيمة التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ تبلغ ١٠ مليارات يورو في حين أنها تبلغ بين روسيا و أوربا ٧٥ مليار يورو أي سبعة أضعاف ونصف الضعف ، وهو ما يعني أن بوسع روسيا الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها لا تستطيع الاستغناء عن أوربا ،لذلك أقترح بصورة ضمنية على أوربا أن يعوّض لها النفوذ العسكري الأمريكي، بأن يؤمن لها إمداداتها من الطاقة حتى يكسب الطرف الأوربي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وقد حاول الرئيس بوتين تشكيل العديد من المحاور والتحالفات لكسر هذه الهيمنة الأمريكية فكان من المحاولات محور روسيا –فرنسا– ألمانيا إذ حاولت روسيا جاهدة صد التحركات الأمريكية تجاه العراق ففعّلت دبلوماسيتها الخارجية باتجاه الأوربيين ، وأدى النشاط الروسي في هذا المجال إلى قيام محور روسي –فرنسي– ألماني ضد الحرب في ٢٠٠٣/٢/١٠ وقد أعلن الرئيس الروسي خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه رئيس الوزراء الفرنسي جان بيار رافاران بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١١ أن "روسيا لجأت مرات عدة إلى استخدام حق النقض مشيراً إلى أنها ستفعل ذلك مجدداً إذا لزم الأمر " وحاول الرئيس بوتين التخفيف من الحلف مع المحور الأوربي فقال إنه " لا يهدف إلى خلق جبهة أو محور بل هو يشكل خطوة أولى في اتجاه خلق عالم متعدد الأقطاب "، وفي هذا الوقت تفاعلت فرنسا وألمانيا مع روسيا – في بداية الحرب الأمريكية على العراق– فعملت فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن على عرقلة حصول الولايات المتحدة الأمريكية على الشرعية الدولية للحرب.[2]

المطلب الثالث: سياسة الرئيس بوتين تجاه الصين

إن السياسة الخارجية في الماضي غير البعيد لروسيا(أي في عهد يلتسن) كانت ذات توجه آحادي الجانب نحو الغرب مما ألحق أضراراً ظاهرة بالمواقع الروسية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ. وقد بذل الرئيس بوتين في سنوات حكمه جهوداً كبيرة وشارك في عشرات القمم مع زعماء الدول الآسيوية من أجل تصحيح اتجاهات السياسة الخارجية و السياسة الاقتصادية الخارجية الروسية، وكانت هناك تخوفات صينية _ مع

[1] Yuliya Tymoshenko, **Containing Russia**, Foreign Affairs, vol. 86, no 3, May/June, 2007.

[2] علي حسين باكير، **عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الامريكية**، مرجع سابق، ص٩٦-٩٧.

مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم_ من أن يكون الرئيس بوتين ذا توجهات غربية، لكن سرعان ما أثبت الرئيس بوتين تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا وبخاصة الصين، حيث أصبحت هناك قناعة راسخة بأن الدولتين، غير الحليفتين للولايات المتحدة، قد أصبحتا في خندق واحد في ظل إصرار الأخيرة على التفرد بالنظام الدولي.[١]

ثمّ ما لبثت أن تكثّفت الاتصالات والزيارات على المستويات الرفيعة بين الصين وروسيا في العام ٢٠٠١.

وينطلق الموقف الروسي إزاء الصين في عهد الرئيس بوتين من مجموعة من العوامل، أهمها رؤية روسيا للنظام الدولي إذ وجه الرئيس بوتين خلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية في ١٠ شباط ٢٠٠٧، انتقادات حادة للسياسة الأمريكية ، ولا شك في أن تصريحات الرئيس بوتين كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبير عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، كما تعكس تصريحات الرئيس بوتين إدراك القيادة الروسية ضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي بالسير بخطى ثابتة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي، وفي هذا الإطار، تبرز الصين كحليف أساسي وأحد الأقطاب التي ترى روسيا في الشراكة معها عاملاً أساسياً لموازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها، لاسيما في منطقة آسيا الوسطى، وأيضا في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، حيث الوجود الأمريكي المكثف في اليابان وكوريا الجنوبية.[٢]

أما العامل الآخر هو المصالح الروسية والعائد الاقتصادي المباشر إذ إنّ الصين هي شريك روسيا الأكبر في المجال العسكري والسياسي، ففي العلاقات العسكرية مع الصين فإن الحساب هو بحدود ٤٥ بالمائة من مجموع الشحنات الروسية، ويساوي المكوّن المالي لمثل هذا التعاون على الأقل من ١ إلى ١.٥ مليار دولار

[١] أبو بكر فتحي الدسوقي، **العلاقات الروسية – الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول،٢٠٠٧، ص٧٦.
[٢] نورهان الشيخ، **روسيا الشريك الطبيعي للصين**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٣)، كانون الأول، ٢٠١١، ص٩٣.

في العام. لكن الأهمية ليست فقط في الأرقام، فروسيا تقول "بأنّ المحافظة على المنشآت الصناعية العسكرية الروسية يمكن فقط أن تكون على حساب شحنات الأجهزة والأسلحة العسكرية إلى الصين" وبكين مدركة جيداً لذلك.[١]

و قد ارتفعت أرقام المبيعات الروسية من السلاح إلى الصين بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدّة الرئاسة العام ٢٠٠٠. و قد زار الرئيس بوتين الصين في تموز من العام ٢٠٠٠ و توّج زيارته هذه لبكين بتوقيع اتفاق استراتيجي حول "التعاون التكنولوجي المتعلّق بالقضايا العسكرية" كجزء من الخطّة المشتركة لتعميق العلاقات الاستراتيجية الصينية–الروسية و الشراكة و التعاون وتنميتها.[٢]

من ناحية أخرى فقد اختلفت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية الأخرى تجاه الصعود الصيني، فروسيا، ورغم ما ينتابها من قلق نسبي من تنامي قدرات الصين المجاورة – وما قد يصاحب ذلك من توسع اقتصادي وديموغرافي صيني في الشرق الأقصى الروسي قد يشكل فيما بعد خطراً على سيادة روسيا – فإنها أكثر قبولاً بالصعود الصيني، وترى أن الشراكة والتحالف هو السبيل الأمثل للتعامل مع الصين، وهو ما يمكن إيجازه بمقولة "فلنصعد معاً ". في حين تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً مباشراً لأمنها ومصالحها وإخلالاً بتوازن القوى في القارة الآسيوية لغير صالحها وحلفائها التقليديين، وفي مقدمتهم اليابان وكوريا الجنوبية، وقد أكدت القيادة الروسية دوماً هذا، فوصف الرئيس فلاديمير بوتين، العلاقات الروسية – الصينية بأنها: "تحمل طابعاً استراتيجيا وتتميز بالثقة، وارتقت إلى أعلى مستوى". وأكد في تشرين الأول ٢٠١٠ أن "الشراكة الاستراتيجية الحقيقية القائمة بين البلدين تستجيب لمصالح الشعبين على المدى الطويل، وتساعد على ضمان الأمن والاستقرار الدوليين، وأن العلاقات بين روسيا والصين قد بلغت أعلى مستوى لها حالياً على مر تاريخها كله، وهي تتصف بتنمية التعاون الديناميكي ومتبادل المنفعة في جميع الميادين، وأن العلاقات الممتازة بين روسيا والصين تساعد على توطيد الأمن والاستقرار في العالم".[٣]

---

[١] نوداري سيمونيا، **السياسة الخارجية الروسية هي في خدمة المصالح الروسية**، نوفوستي، http://ar.rian.ru، ٢٠٠٢/١١/٢٩

[٢] علي حسين باكير، **العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية**، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد(٥٦)، ٢٠٠٦/٤/١.

[٣] نورهان الشيخ، **روسيا الشريك الطبيعي للصين**، مرجع سابق، ص٩٣.

وحول اتفاقية التعاون وحسن الجوار التقى الرئيس الصيني يانغ زيمين والرئيس الروسي بوتين مرات عديدة، ثمّ وقّعا رسمياً(اتفاقية التعاون وحسن الجوار) بين الصين وروسيا في تموز ٢٠٠١ ، الأمر الذي أدّى إلى إرساء أساس قانوني لتنمية علاقات ودية طويلة الأمد بين البلدين، وتشير مواد هذه الاتفاقية إلى أن هناك توافقاً بين الطرفين على مبادئ عامة رئيسية، هي معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، ورفض مفهوم "التدخل الإنساني" الذي تبناه حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩ في كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري، والتي يمكن أن تضر بالأمن العالمي، والاعتراف بحق الصين في تايوان، في ظل التمسك الصيني بسياسة الصين الواحدة، وتدعيم التعاون العسكري بين الطرفين، ومعارضة سياسة الأحلاف العسكرية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم الصداقة من جيل إلى جيل، وعدم استهداف أي من الجانبين الجانب الآخر كعدو له وتؤكد المعاهدة أن العلاقات الودية بين الدولتين نمط جديد من العلاقات بين الدول، يقوم على أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف دولة ثالثة، ويرى كثير من المحللين أن هذه الاتفاقية قد جاءت كرد فعل على التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسي الذي بدأ بالتوسع شرقاً، وهو الأمر الذي يهدد أمن روسيا القومي، هذا إلى جانب تعرض الصين للعديد من المشكلات الداخلية، ومنها: مشكلتا التبت والأقليات القومية، ومشكلة تركستان الشرقية، وقضية حقوق الإنسان، والديمقراطية، ثم توالت الوقائع الداعمة لمسيرة العلاقات الروسية . الصينية والمنفذة لمواد معاهدة التعاون وحسن الجوار، منها صدور بيان مشترك عن الجانبين في ١ تموز ٢٠٠٥ يحدد موقفهما الموحد تجاه عدد من القضايا الدولية، منها إصلاح الأمم المتحدة، والعولمة والتعاون بين الشمال والجنوب، والاقتصاد، والتجارة العالمية .[١]

وهناك اتفاق في وجهات النظر والمواقف بين الدولتين حول إيران إذ ترفض الدولتان تماماً أي تلويح باستخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران، وتؤكدان ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية لهذا الملف، كما عبرت روسيا والصين عن قلقهما تجاه احتمالات تنامي القوة العسكرية لليابان، وهناك توافق بين

[١] أبو بكر فتحي الدسوقي ، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧.

البلدين حول توحيد السياسة تجاه اليابان، باعتبارهما الخاسر الأكبر من سياسات اليابان العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة في ظل النزاعات القائمة حول مجموعة جزر الكوريل بين روسيا واليابان، وجزر سينكاكو (دوايوتاي) التي تعتبرها الصين جزءاً من أراضيها، ولكن تسيطر عليها اليابان. هناك أيضاً تنسيق واسع النطاق بين البلدين فيما يتعلق بالعمل من أجل تحجيم الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وينظم البلدان مناورات مشتركة كل عامين منذ ٢٠٠٥ تحمل اسم "مهمة السلام"، تستهدف زيادة قدرتهما على "مكافحة الإرهاب والحركات العرقية الانفصالية".[١]

ويعد طلب الصين المتزايد على الطاقة أحد أهم النتائج المترتبة على معدلات النمو العالية التي تحققها بكين ويعد النفط المصدر الثاني لتوليد الطاقة في الصين (نسبة ٢٠%) بعد الفحم الذي تعتمد عليه الصين بنسبة ٧٠% في توليد الطاقة، في حين يأتي الغاز في المرتبة الرابعة بنسبة ٣% بعد الطاقة المائية ٦%، وتحتل الطاقة النووية المرتبة الأخيرة بنسبة ١% وحتى عام . ١٩٩٣، كانت الصين تحقق الاكتفاء الذاتي من النفط، إلا أن معدلات النمو العالية ترجمت إلى زيادة في استهلاك النفط (ارتفع الاستهلاك اليومي للنفط في الصين من ٥.٢ مليون برميل عام ٢٠٠٢ إلى ٧.٥ مليون برميل عام ٢٠٠٧)، وهو الأمر الذي دفع الصين للاستيراد من الخارج ففي عام ٢٠٠٤، استوردت الصين ٣.٢ مليون برميل يومياً، أي ٤٨% من استهلاكها من النفط، ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى ٧٥% بحلول عام ٢٠٢٥.[٢]

وفي عام ٢٠٠٦، بلغت الصادرات الروسية من النفط للصين نحو ١٦ مليون طن تم نقلها عبر خط حديدي واللافت للنظر أن معظم مشروعات أنابيب نقل الطاقة (البترول والغاز) من روسيا إلى الصين إما أنها قيد الإنشاء، أو لم يحدد موعد بدء الضخ فيها وتخطط روسيا لإمداد الصين بالغاز الطبيعي بداية من عام ٢٠١١ من خلال خطين: خط غربي يمر بمنطقة شينجيانج شمال غربي الصين، وخط شرقي عبر الحدود الشمالية الشرقية للصين مع روسيا، وفي آذار ٢٠٠٧، عقد الرئيسان الصيني "هوجينتاو" والروسي "بوتين" قمة ثنائية في الكرملين لإقامة "شراكة تعاونية استراتيجية" بينهما، وتتنافس الصين واليابان حول مسار خط

[١] نورهان الشيخ، **روسيا الشريك الطبيعي للصين**، مرجع سابق، ص٩٤.

[٢] أنس الحجي، **الصين سادس أكبر منتج للنفط وثاني أكبر مستهلك له**، مجلة المجلة، العدد(١٤١٨)، ٢١ نيسان ٢٠٠٧.

أنابيب مخصص لنقل النفط من سيبيريا الروسية، وقد جاء رد الرئيس الروسي بوتين على ذلك التنافس الصيني . الياباني بأن مصالح روسيا هي التي سوف تحدد مسار خط أنابيب سيبيريا.[1]

المبحث الثاني: سياسة الرئيس بوتين في المجال الحيوي لروسيا

تحتل دول الكومنولث المستقلة التي كانت من مكونات الدولة السوفييتية الموقع الأول على رأس أولويات سياسة روسيا الخارجية منذ انتهاء العهد السوفييتي، وقد عانت المنطقة إهمالاً من قبل صانع القرار الروسي في السنوات الأولى لتفكك الاتحاد السوفييتي ، مما دفع البعض إلى القول أن روسيا لم يعد بمقدورها تحقيق مكانة في هذه المنطقة، ثم جاء الرئيس بوتين وأكد ضرورة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال على صعيد العلاقات مع المنطقة، وبناء روابط سياسية واقتصادية وغيرها مع دولها ،إذ جاءت أوربا بعد دول الكومنولث، ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم آسيا في وثيقة السياسة الخارجية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٠، سيتناول هذا المبحث سياسة الرئيس بوتين تجاه الدول السوفييتية بشكلٍ عام، كيف كان قائداً في الظل لحرب جورجيا وقاد حرب الشيشان.

المطلب الأول: سياسة الرئيس بوتين تجاه الدول السوفييتية (سابقاً):

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي توجهت الاستراتيجية الروسية لاستعادة النفوذ في الجمهوريات السوفييتية السابقة، أو لمنع واشنطن من التمدد هناك، وإذا استُثنيت جمهوريات البلطيق الثلاث–التي تعامل يلتسن معها مثل دول أوربا الشرقية الثلاث (بولندا وتشيكيا وهنغاريا) ،إذ وافق يلتسن على تمدد (حلف شمال الأطلسي) شرقاً باتجاهها منذ اتفاقية التعاون الروسية الموقعة مع (حلف شمال الأطلسي) في٢٧ أيار ١٩٩٧– فإن طريقة تعامل القادة الروس مع خطط توسع (حلف شمال الأطلسي) نحو أوكرانيا وجورجيا كانت مختلفة جذرياً، وهذا ما اتضح في عهد الرئيس بوتين (٢٠٠٠–٢٠٠٨) ، كما نظر بسلبية إلى التسهيلات العسكرية التي أعطتها أوزبكستان وقرغيزيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي أعقبت

[1] أسامة فاروق مخيمر، **الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا**، السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٩٤.

الغزو الأمريكي لأفغانستان، وهو أمر حكم أيضاً رؤية الروس إلى الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الأميركية في مجالات النفط والغاز في أذربيجان وتركمانستان، وكذلك مشروع أنبوب نفط (باكو – تبليسي – جيحان) المفتتح عام ٢٠٠٥ والذي يمتد بين بحر قزوين وشواطئ المتوسط التركية.[١]

وبذلك، أدت تحركات الدول الخارجية ،سواء الاقليمية أو الدولية، تجاه دول آسيا الوسطى و القوقاز وبقية دول الاتحاد السوفييتي إلى إثارة استياء روسيا الاتحادية وانزعاجها، الأمر الذي دفع بها في النهاية إلى أن تطالب هذه الدول –أي دول الاتحاد السوفييتي – أن تختار بين الاتحاد الذي تقوده روسيا أو أي اتحاد بديل بينها وبين بقية الدول الاقليمية المجاورة ، ودعا الرئيس بوتين إلى إعلان عقيدة روسيا العسكرية الجديدة التي أقرتها وثيقة الأمن القومي الروسي الصادرة في ٢٤-١-٢٠٠٠،والتي شددت على أن من المهمات الاستراتيجية الأساسية لضمان أمن روسيا الاتحادية العسكري تأكيد إقامة تعاون فعال مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، وأن ضمان مصالح أمن روسيا الاتحادية يستلزم في بعض الحالات وجود روسيا عسكرياً في بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في العالم، شرط أن يتم ذلك بمقتضى الاتفاقيات والقانون الدولي. وقد انبنت هذه العقيدة أيضاً على اعتبار أن مناطق الاتحاد السوفييتي كافة هي مناطق ذات أهمية فائقة للأمن القومي والمصالح الروسية، وهو ما يعني أن حدود الاتحاد السوفييتي هي بمثابة الحدود الأمنية لروسيا الاتحادية.[٢]

في هذا الإطار كانت حدة التسارع في سياسة استعادة النفوذ الروسي في تلك المناطق أكثر وضوحاً مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين لجملة من الأسباب أهمها التحولات في موازين القوى العالمية، وتراجع القوة الأمريكية على الصعد كافة من جهة، واستعادة روسيا مجد الاتحاد السوفييتي التليد بعد القفزات الاقتصادية التي حققتها في عهد الرئيس الروسي بوتين من جهة أخرى، والذي ترجم في الحرب الروسية على جورجيا في آب من عام ٢٠٠٨، ردعاً لأية محاولة للاستخفاف بهيبة روسيا وقوتها، ولتشجيع الآخرين على السير على النهج الروسي، وإيجاد دول حليفة ومتعاونة على المسرح الدولي، لم تقتصر خطط روسيا على الدفاع

[١] محمد سيد رصاص، **ما بين روسيا و الجمهوريات السوفييتية السابقة** ، صحيفة دار الحياة، الأربعاء، ٢٨ نيسان ،٢٠١٠، ص٤.

[٢] **وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي**، ترجمة داليا أبو بكر، السياسة الدولية، العدد(١٤٠)، نيسان، ٢٠٠٠، ص٢٨٢-٢٩١.

السلبي أو الوقائي ضد التمدد الأمريكي والغربي في "فنائها الخلفي"، وإنما استندت إلى استراتيجية هجومية واسعة المدى من أجل استعادة نفوذها في تلك الجمهوريات، قامت على عدة محاور رئيسية لتكون أولى وسائلها الاعتماد على مناخات حروب أهلية مسلحة تتيح للروس التدخل للتحكم بالداخل كما حصل في حالتي طاجكستان و مولدافيا، وكانت الطريقة الثانية لاستعادة النفوذ، أو لاحتواء وتطويق الخصم الطامح لملاقاة الغرب ضد روسيا، هي الاستناد إلى إثنيات متمردة ضد المركز في الجمهورية المعنية، كما في حالتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المتمردتين على السلطة الجورجية في العاصمة تبليسي والمدعومتين من روسيا، فيما كانت الثالثة معتمدة على استمالة جمهورية سوفييتية سابقة أثناء نزاعها الإقليمي مع جمهورية أخرى على مناطق محددة، مثلما استمالت روسيا أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان (المتحالفة مع واشنطن وأنقرة) على إقليم ناغورني كاراباخ، و في حالات أخرى، استمر النفوذ الروسي قوياً داخل الجمهوريات الجديدة، وخصوصاً تلك التي تضم أقليات روسية كبيرة مثل كازاخستان وقرغيزيا، والتي كانت في روابط اقتصادية قوية مع المركز السوفييتي القديم، ثم ليأتي تولي القادة المحليين للحزب الشيوعي السوفييتي رئاسة الجمهوريات الجديدة مكملاً أو تعبيراً عن تلك الحقائق السياسية. حصل شيء مماثل في كل من أوزبكستان وتركمانستان ولكن من دون الثقل الديموغرافي الروسي، لتكون الحقائق الاقتصادية المتكلم الأكبر.[1]

بشكل عام إن مشهد بداية القرن الجديد، حتى عام ٢٠٠٤، كان متميزاً بنشوء حالة ثنائية بين موسكو وواشنطن (مثل قرغيزيا وأوزبكستان) أو برجحان كفة واشنطن (حالات: جورجيا – أذربيجان – تركمانستان) أو موسكو (أوكرانيا – بيلاروسيا – مولدافيا – أرمينيا – كازاخستان – طاجكستان)، فعلى سبيل المثال، رمت زيارة سيرغي لافروف بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠٠١ إلى مينسك عاصمة بيلاروسيا ولقاؤه مع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو وكبار المسؤولين إلى تنسيق وتوحيد التشريعات في المجال العسكري بين البلدين ،وتحويل الجزء العسكري من معاهدة الوحدة بين روسيا وبيلاروسيا إلى بنود ذات حيز ملموس ومضمون قابل للتنفيذ وهو الجزء الذي يطلق عليه مصطلح "العقيدة العسكرية" للاتحاد بين روسيا وبيلاروسيا ويأتي

[1] محمد سيد رصاص، مرجع سابق، ص٤.

مضمونها تكريساً للجهود التي بذلها الرئيس بوتين لتقوية علاقات التعاون بين روسيا و"دول الاتحاد السوفييتي" واستعادة نفوذ روسيا في العالم ، وقد اكتسبت هذه الزيارة أهمية خاصة كون رئيس مولدافيا فلاديمير فورنين تطرق في إحدى محادثاته مع الرئيس بوتين إلى موضوع التقارب بين روسيا وبيلاروسيا كخطوة نحو التكامل بينهما، وهو ما قد يؤدي في نهاية الأمر إلى الوحدة بين الدول الثلاث ،وهنا يذكر الرئيس بوتين خلال استقباله رؤساء كومنولث الدول المستقلة في الكرملين بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني٢٠٠١ : "حتى لو كان هناك الكثير من المشكلات في بلدانكم فقد وجدتم من المناسب المجيء إلى موسكو لمناقشة حصيلة هذه الأعوام العشرة الأخيرة ".[١]

خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مالت الكفة في أوزبكستان لمصلحة موسكو مع إغلاق القاعدة العسكرية الأميركية وتوقيع اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا وعبر إعطاء شركة (لوك أويل) الروسية امتياز استثمار حقول الغاز الأوزبكية، فيما حصل العكس في قرغيزيا من خلال تظاهرات ربيع ٢٠٠٥ التي أطاحت بالرئيس عسكر أكاييف الموالي لروسيا وما قاد إليه الوضع القرغيزي الجديد من تعزيز للوجود العسكري الأميركي في قاعدة (ماناس) الجوية ليصبح أساسياً للنشاط العسكري لواشنطن في أفغانستان، حيث مثّلت الحالة القرغيزية في ربيع عام ٢٠٠٥ نكسة ثانية للكرملين بعد أشهُر من «الثورة البرتقالية» الأوكرانية التي ناصبت روسيا العداء، لكن خلال السنوات بعد٢٠٠٥، تعدَل هذا المشهد من خلال ممارسة روسيا ضغوطاً اقتصادية عبر قطع إمدادات الغاز وفتحها، مما أدى إلى ترجمات سياسية في الداخل الأوكراني تمثلت في انشقاق قطبي «الثورة البرتقالية»، أي فيكتور يوتشنكو ويوليا تيموشنكو، لتقترب الأخيرة من روسيا منذ فترة ما بعد الحرب الروسية–الجورجية(آب/ ٢٠٠٨)، حتى اكتمل المشهد بفوز زعيم (حزب الأقاليم) الموالي للكرملين بالرئاسة الأوكرانية في انتخابات شباط (فبراير) ٢٠١٠. تكرر هذا المشهد في قرغيزيا أيضاً، حيث بدأت الضغوط الروسية على الرئيس باكييف لإغلاق قاعدة (ماناس) الأميركية منذ خريف ٢٠٠٨ مقابل وعود روسية بمساعدات وقروض بقيمة ملياري دولار، ليأتي قرار الرئيس القرغيزي بإغلاق تلك القاعدة في

[١] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص٢٨٤.

شباط ٢٠٠٩ على هذه الخلفية، ثم ليكون تراجعه في حزيران عن القرار بداية صدامه مع روسيا حتى أتت تظاهرات نيسان٢٠١٠_ التي اتهمت روسيا بالوقوف وراءها_ لكي تطيح به مسجلة هزيمة جديدة لواشنطن في جمهورية سوفييتية سابقة، ليضاف ما حصل في أوكرانيا وقرغيزيا إلى الهزيمة التي مني بها في صيف ٢٠٠٨ حليف العاصمة الأميركية، أي الرئيس الجورجي ساكاشفيلي، أمام الروس الداعمين للانفصاليين الأبخاز والأوسيتيين، حيث كانت الحرب الروسية – الجورجية بداية هجمة مضادة تقودها روسيا أصبحت واضحة المعالم في المنطقة الممتدة ما بين كييف وبشكيك. [١]

إن تحليل الأداء السلوكي للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين في الدول السوفييتية (سابقاً) يشير إلى الآتي[٢]:

- اعتماد مذهبية الصراع اللامتماثل في مواجهة المخاطر ومن أبرز المؤشرات على ذلك أن روسيا تستخدم نفوذ القوة النفطية كعامل رئيسي في الصراع ضد نفوذ القوة العسكرية وبكلمات أخرى، فقد سعت واشنطن إلى نشر قواعدها العسكرية في دول الجوار الروسي، وبالمقابل سعت روسيا إلى تخيير جيرانها بين الحصول على المزايا النفطية الروسية مقابل عدم الدخول في اتفاقات عسكرية مع أميركا أو مواجهة الحرمان من هذه المزايا في حال الدخول في الترتيبات العسكرية الاميركية.
- أثبتت القوة النفطية الروسية فعاليتها في مواجهة قوة أميركا العسكرية وتمثلت البراهين على ذلك في قيام دول آسيا الوسطى بالتخلي عن الاتفاقات العسكرية مع واشنطن وما قيام قيرغيزستان مؤخراً بإغلاق قاعدة "ماناس" العسكرية الجوية الأميركية في شباط ٢٠٠٩ إلا دليل وبرهان على ذلك.
- التكيف مع معطيات البيئة الإقليمية الخاصة بالمجال الحيوي للسياسة الخارجية الروسية، بحيث أصبحت روسيا تتعامل مع دول جوارها الإقليمي على أساس اعتبارات الأوضاع الجزئية، فهناك سياسة خارجية خاصة بدول البلطيق الثلاث (إستونيا – لاتفيا – ليتوانيا) وهناك سياسة خارجية

[١] محمد سيد رصاص ، مرجع سابق، ص٤.

[٢] **معلومات عن السياسة الخارجية الروسية الجديدة**، مركز افريقية للدراسات والبحوث، ١٦أيلول ٢٠١٢، السياسية(www.ifriqiyah.com/cms/content/view/3307/321)

روسية خاصة بدول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان – تركمانستان – أوزبكستان – طاجيكستان – قيرغيزستان) وهناك سياسة خارجية روسية خاصة بدول القوقاز (جورجيا – أرمينيا – أذربيجان).

- عدم الاهتمام بالتوسع في ردود الأفعال المناهضة للنفوذ الأميركي بالمجال الحيوي لروسيا ،فعلى سبيل المثال لا الحصر لم تسعَ روسيا إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في أميركا اللاتينية أو بلدان الكاريبي كما كان الاتحاد السوفييتي يفعل من قبل.
- التخلي نهائياً عن خطاب السياسة الخارجية الإيديولوجي العقائدي الذي كان سائداً أيام الاتحاد السوفييتي واستبداله بخطاب قائم على علاقات التعاون من أجل تعزيز المصالح المشتركة واحترام القانون الدولي.

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه جورجيا

تم الاستنتاج في الفصل الثاني أن الخلفية الاستخباراتية للرئيس بوتين أثرت بشكل واضح في شخصيته وبالتالي في قراراته وسلوكه، حتى أنه ذهب أبعد من ذلك فقرر استخدام القوة مع جورجيا لتأديبها ولردع الجمهوريات الأخرى وليفهم الغرب والعالم مدى قوة روسيا.

كان مدير بوتين في المخابرات (ميخائيل فرولوف) يقول " ليس المهم أن تضرب القبضة، بل أن تكون مشهرة دوماً على رؤوس الجميع"، وها هي قبضة الرئيس بوتين تهوي على جورجيا.[1]

وكانت الحرب الجورجية لإعادة الهيبة الروسية، إذ لم تكن المواجهة الروسية – الجورجية التي اندلعت عقب القصف الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، إحدى الجمهوريات الجورجية ذات الحكم الذاتي في الثامن من آب ٢٠٠٨، مجرد أزمة إقليمية بين دولتي جوار، وإنما كانت في حقيقة الأمر مواجهة بين روسيا التي تحاول استعادة نفوذها ومكانتها في منطقة الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحاول

[1] عزيز الحاج، **ماذا يريد بوتين من جورجيا ؟** ،http://www.shams-alhorreya.com/studies.html،١٣آب ٢٠٠٨.

اجتذاب حلفائها في المنطقة على النحو الذي يمكنها من تطويق روسيا ومد الهيمنة الأمريكية إلى الحدود الروسية المباشرة[١].

فقد أوضحت تلك الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها في هذا الشأن، فأعادت الحرب الجورجية الهيبة إلى روسيا التي فقدتها مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد جاءت تلك الحرب تنفيذاً لاستراتيجية الرئيس بوتين التي وضعها منذ انتخابه رئيساً لروسيا عام ٢٠٠٠، إذ عارض منذ تسلمه الرئاسة تمدد حلف الأطلسي تجاه روسيا، وهيمنة القطب الأوحد في العلاقات الدولية، وعمل على إعادة الفضاء الروسي إلى حضن روسيا الاتحادية.[٢]

وقد كانت تلك الحرب بمثابة فرصة لتلقين الرئيس الجورجي "ميخائيل ساكشفيلي" درساً لمعارضته الصريحة والمعلنة، وتحديه الواضح لروسيا، ورغبته القوية في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والسماح لقوات الحلف – التي هي في الأساس قوات أمريكية – بأن تقف على الحدود الروسية في استخفاف واضح بالمصالح الروسية.[٣]

وكانت بمثابة رسالة قوية جداً لدول حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بأن روسيا لن تتساهل في التدخل في الفضاء السوفييتي . ووضعت تلك الحرب خطاً أحمر أمام أي توسع آخر للحلف في الحديقة الخلفية لروسيا، كما كانت إشارة قوية إلى كل من جورجيا وأوكرانيا، مفادها أن روسيا لن تقبل أن ينقلب عليها جيرانها الأقربون.[٤]

ومثلما كان التحرك الجورجي يوم افتتاح أولمبياد بكين في ٨/٨ /٢٠٠٨ مفاجئاً للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، فلم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة، متصورين أن أقصى ما يتوقع من روسيا أن تشجب وتندد وتطالب

---

[١] **استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية**، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ٣٥.

[٢] علي العنزي، مرجع سابق، ص٣.

[٣] **استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية**، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٤] عمرو عبد العاطي، **عودة النفوذ الروسي في أوربا الشرقية** ، السياسة الدولية ،العدد (١٨١)، تموز، ٢٠١٠، ص٢٠٣.

المجتمع الدولي بالتدخل السريع لإيقاف الاعتداء ، ولكن على ما يبدو أن الحسم بالقوة كان هو الخيار الأفضل من وجهة النظر الروسية في مثل هكذا حالات، ويعد هذا الموقف موقفاً موحداً للقيادة الروسية إذ دان الرئيس بوتين (الذي كان رئيساً للوزراء حينها) ما اعتبره سياسة "إجرامية" لجورجيا تجاه أوسيتيا الجنوبية واصفاً التدخل الروسي في أوسيتيا الجنوبية بأنه شرعي، معتبراً أن جورجيا وجهت "ضربة قاضية" إلى وحدة أراضيها، وسيكون من الصعب عليها استعادة سيادتها على أوسيتيا الجنوبية بعد هجومها على هذه المنطقة. "إن الأعمال العدوانية لجورجيا في أوسيتيا الجنوبية تستدعي إجراءات انتقامية، ومن المؤسف أن تشن السلطات الجورجية هذه العمليات في يوم افتتاح الألعاب الأولمبية".[١]

الأسباب الكامنة وراء رد الفعل الروسي :

أولاً: العرقية الروسية: نظرت روسيا لامتداداتها العرقية في الجمهوريات السوفييتية السابقة نظرة استراتيجية إذ اعتبرتها جزءاً من أمنها القومي وأن رعايتها والحفاظ على مصالحها تعد واحدة من متطلبات أمنها القومي وحركة السياسة الخارجية الروسية. وجورجيا هي واحدة من هذه الجمهوريات التي يشكل الروس نسبة من سكانها ويتركز نسبة كبرى منهم في أوسيتيا الجنوبية الأمر الذي خلق مشكلة مستدامة أساسها رفض الغالبية الروسية في أوسيتيا الجنوبية الانضمام إلى جورجيا .[٢]

ثانياً : خطوط النفط والغاز: إن الجانب الأكثر أهمية يتمثل في العامل الاقتصادي والمتمثل بخطوط نقل أنابيب النفط إلى أوربا إذ يقع إقليما أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية في منطقة ينظر إليها الغرب على أنها طريق حيوي لتصدير النفط من بحر قزوين إلى أسواق العالم، حيث تتنافس واشنطن وموسكو على النفوذ. وبما أن المنافسة مع الغرب – من وجهة النظر الروسية – لم تعد خاضعة للقوة العسكرية قدر خضوعها للقوة الاقتصادية – الصناعية، فإن التحكم بأنابيب نقل النفط والغاز يعطي لروسيا ميزة مضافة. ومن هنا فإن تحكم جورجيا في خط النفط والغاز –الذي يمر من أذربيجان إلى تركيا ويمنح أوربا قدراً من الاستقلالية عما

[١] لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ٢٩٣.
[٢] المرجع السابق، ص ٢٨٧.

وصفته بالابتزاز الروسي لها في مجال الطاقة– هو الذي أذكى الأزمة مع روسيا وليس فقط الصراع على أوسيتيا الجنوبية. ولذلك لم يندهش أحد لسماع تقارير إخبارية إبان الأزمة بأن الطائرات الحربية الروسية حاولت قصف خط الأنابيب.[1]

ثالثاً : الموالاة الجورجية للولايات المتحدة الأمريكية: ترى روسيا أن دول الاتحاد السوفييتي الموالية للتوجهات الأمريكية يمكن أن تساهم في زيادة الحصار عليها ويعد هذا الأمر أحد الأسباب وراء توتر العلاقات الروسية –الجورجية إلى الدرجة التي دفعت روسيا إلى طلب تنحي الرئيس ساكاشفيلي ، واختيار بديل محايد كونها رأت فيه الموالي الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد موافقته على انتشار قوات أمريكية على حدود بلاده مع روسيا بصفة مدربين للجيش المحلي، ومن ثم تشجيعه على إنشاء نادٍ دولي باسم "غوام" الذي تظن روسيا في أنه أقيم لمنع انتشار نفوذها في القوقاز والبلقان وربط مصير هذه الدول بالحلف الأطلسي فضلاً عن الرغبة الشديدة لدى جورجيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وهو ما يعني توسيعه شرقاً. وهو ما عرضه إلى انتقادات شديدة على لسان الرئيس بوتين واصفاً مساعيه هذه بالمتهورة معتبراً أن طموحه للانضمام إلى عضوية الحلف سيجره إلى مغامرات دامية "إن أي توسيع لحلف شمال الأطلسي باتجاه التخوم الروسية سيكون غير مقبول من الجانب الروسي لأنه يعتبر تهديداً للأمن القومي الروسي."[2]

رابعاً : مسألة استقلال كوسوفو ونشر الدرع الصاروخية: تعد مسألة استقلال كوسوفو ونشر نظام الدرع الصاروخية الأمريكي في أوربا الشرقية من الأمور المرجحة والخطيرة التي شكلت سبباً أساسياً بين الأسباب التي دفعت روسيا إلى الدخول في نزاع عسكري في القوقاز. وهي أمور تُستشف من خلال قراءة تصريح ديمتري مدفيديف من أن بلاده ستدافع بقوة عن مصالحها في الخارج مؤكداً في كلمة ألقاها أمام دبلوماسيين

---

[1] الجزيرة نت، **الأزمة الجورجية تنذر بحرب بالوكالة بين روسيا والغرب**،٢٠٠٨/٨/١٠http://www.aljazeera.net

[2] لمى مضر الأمارة، **الأزمة الروسية –الجورجية التداعيات والدروس المستفادة**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون /جامعة القادسية، العدد(٣)، تموز ٢٠٠٩.

بارزين روس أنه سيتمسك بمبدأ الرئيس بوتين الباحث عن دور لروسيا على الصعيد العالمي يليق بقوتها الصاعدة موضحاً أنه لن يخفف السياسات الصارمة التي أثارت غضب الغرب في ظل حكم الرئيس بوتين.[1]

خامساً : إيقاف التأثير الإسرائيلي: قالت صحيفة يديعوت أحرنوت "إن إسرائيل لعبت دوراً مهماً وبشكل غير مباشر في إشعال حرب القوقاز وذلك بتشجيع الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي على القيام بخطواته العسكرية الأخيرة مع روسيا من خلال تزويد جورجيا بالسلاح والعتاد العسكري". وهو أمر أثاره فلاديمير بوتين رئيس الوزراء آنذاك إثر طلب شمعون بيريس من فلاديمير بوتين وقف تأييده لإيران والتوقف عن دعمها في مجلس الأمن، وذلك خلال زيارة بيريس لموسكو إذ أشار الرئيس بوتين إلى كميات الأسلحة التي أرسلتها "إسرائيل" إلى جورجيا .[2]

من نتائج سياسة الرئيس بوتين الخارجية تجاه جورجيا ما يأتي [3]:

- سياسة الرئيس بوتين الخارجية كرست مفهوم السياسة الخارجية لروسيا بدلاً عن مفهوم "ما بعد الاتحاد السوفييتي" كأساس لخلفية سياسة روسيا الخارجية الذي برز بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية ، وبدأ مفهوم السياسة الخارجية لروسيا يطغى أكثر فأكثر لجهة الإحلال محل مفهوم "ما بعد الاتحاد السوفييتي" ،وخصوصاً بعد الحرب الروسية – الجورجية.
- تآكل نفوذ قوى الثورات الملونة التي اندلعت في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي والتي أدت إلى صعود القوى السياسية الموالية لمحور واشنطن – تل أبيب وعلى وجه الخصوص في جورجيا (الثورة الزهرية) وأوكرانيا (الثورة البرتقالية) وغيرها، ولكن لاحقاً وحالياً تشهد كل من جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان صراعاً داخلياً بدا فيه حلفاء واشنطن أكثر ضعفاً في مواجهة قوة حلفاء روسيا المتزايدة.

---

[1] لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

[2] صالح النعامي، **يديعوت: إسرائيل أسهمت في إشعال حرب القوقاز**،www.onislam.net ، ١١-٨-٢٠٠٨

[3] **معلومات عن السياسة الخارجية الروسية الجديدة**، مرجع سابق.

- أدت نتائج الحرب الجورجية – الروسية إلى بروز روسيا كلاعب رئيسي في دول الجوار الروسي.
- برزت تركيا وإيران في دور اللاعبين الإقليميين القادرين على المناورة وبناء التحالفات والتأثير على تطورات الأحداث والوقائع في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي .
- برز دور الاتحاد الأوروبي الساعي إلى توظيف ملفات الجمهوريات المستقلة في محاولة القيام بدور الطرف الثالث المستقل عن نفوذ واشنطن.

المطلب الثالث: البعد الخارجي لحرب الرئيس بوتين مع الشيشان:

ركز الرئيس بوتين على مواجهة ما يعتبره محاولة انفصالية في الشيشان رافضاً كافة جهود التسوية السلمية التي جرت في السابق لإنهاء هذا الصراع حيث اعتبر أن حكومة يلتسن قد ارتكبت أخطاءً فادحة في إدارة الأزمة الشيشانية ولم توظف القدرات الشيشانية ولم توظف القدرات العسكرية الروسية الضخمة بفاعلية لإنهاء محاولة انفصال الشيشان والذي إذا حدث فقد يشجع أقاليم وجمهوريات حكم ذاتي أخرى داخل روسيا على الانفصال، مما يهدد بانفراط عقد الدولة الروسية، بالإضافة إلى أن المسألة الشيشانية اكتسبت أهمية فائقة من كونها القضية المحورية التي سعى الرئيس بوتين إلى اكتساب الشرعية من خلالها، تعامل الرئيس بوتين مع المسألة الشيشانية بوصفها مسألة داخلية بالكامل ، رافضاً أي تدخل خارجي في هذه المسألة وأصر منذ البداية على سحق وقمع الاتجاه الاستقلالي في تلك الجمهورية، تمهيداً لفرض تصوره الخاص بشأن تسوية هذه المسألة وفق صيغة تضمن بقاءها داخل إطار الدولة الروسية، ووفق هذه الرؤية تم تطبيق استراتيجية عسكرية متكاملة، تقوم على فرض السيطرة العسكرية الروسية الكاملة على الأراضي الشيشانية مع سحب الاعتراف بالرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف، وفي الوقت نفسه، طبقت حكومة الرئيس بوتين خطة سياسية تقوم على فرض فترة انتقالية معينة تتراوح ما بين ٣–٥ سنوات يتم خلالها إخضاع جمهورية الشيشان للحكم المباشر من جانب روسيا ويتم في نهايتها إجراء استفتاء شعبي بشأن مستقبل الجمهورية، ثم يتم في المرحلة الثانية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لتشكيل الهياكل التنفيذية والتشريعية في الجمهورية

والتي سوف تتفاوض مع روسيا بشأن مستقبل جمهورية الشيشان، وفي المرحلة النهائية من هذه الخطة يتم تنظيم مفاوضات بين روسيا والقوى المنتخبة في الشيشان للاتفاق على مستقبل هذه الجمهورية[1] استطاع الجيش الروسي سحق الشيشان في فترة رئاسة الرئيس بوتين الأولى، وصنع الرئيس بوتين من مذبحة بيسلان في فترته الثانية رمزاً للتوحد الوطني أمام الأعداء الخارجيين، وفي العامين الأخيرين من فترة حكمه الثانية حافظ الرئيس بوتين على وضعية الشيشان والقوقاز كنطاق عازل معطل، فهو من الناحية الاستراتيجية جزء من الأراضي الروسية لكن لا هوية وطنية له، واقتنع الرئيس بوتين بالمنهج القيصري القديم بالإبقاء على القوقاز إقليماً مغضوباً عليه.[2]

والاشكالية التي واجهت الرئيس بوتين هنا تمثلت في أن مشروع الضم القسري للشيشان جُوبه بمقاومة شرسة وغير متوقعة من جانب المقاتلين الشيشانيين، الذين رفضوا الاستسلام للقمع الروسي، وأصروا على انسحاب القوات الروسية والقوات الشيشانية الموالية لها من الشيشان وإقامة دولة شيشانية مستقلة، وأقدمت بعض الجماعات الشيشانية على تنفيذ عمليات عنف في العديد من المناطق في روسيا بدءاً بمأساة اختطاف الرهائن في أحد مسارح موسكو في تشرين الأول ٢٠٠٢، مروراً بالهجوم على مترو موسكو في شباط ٢٠٠٤ ناهيك عن أن جمهورية الشيشان صارت بؤرة جذب لمتشددين إسلاميين من العرب والأجانب ممن ذهبوا للمشاركة في القتال ضد القوات الروسية ونظام الحكم الموالي لروسيا في الشيشان، وتمكن المقاتلون الشيشانيون من تحقيق بعض "النجاحات النوعية" الموجعة ضد روسيا كان من بينها اغتيال الرئيس الشيشاني الموالي لروسيا أحمد قاديروف في أيار ٢٠٠٤، برفقة أكثر من ٣٢ آخرين في انفجار ضخم في إستاد جروزني ثم قيام المقاتلين الشيشانيين بتنفيذ غزوٍ سريع لجمهورية الأنجوش المجاورة في ٢٢ حزيران ٢٠٠٤ ، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل ٩٠ شخصاً من القوات الأنجوشية والروسية من بينهم وزير الداخلية الأنجوشي أبوكاركوستويف، وهناك أيضاً عملية بيسلان التي قام خلالها بعض المقاتلين الشيشانيين باحتجاز

---

[1] **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦.

[2] عاطف عبد الحميد، **بوتين يودع روسيا والشيشان**، المعرفة، ٢٠٠٧/١٠/٣، http://www.aljazeera.net/analysis/pages .

مئات الرهائن في مدرسة في مدينة بيسلان في أوسيتيا الشمالية في أيلول ٢٠٠٤ وانتهت العملية بمجزرة راح ضحيتها ٣٤٤ شخصاً كان الكثير منهم أطفالاً.[١]

أثبتت هذه الحوادث وغيرها أن روسيا لن تستطيع القضاء على النزعة الاستقلالية الشيشانية مهما صعدت استخداماتها لقواتها العسكرية الضخمة إلا أن رد حكومة الرئيس بوتين على عمليات العنف التي قام بها المقاتلون الشيشانيون تمثل في تنفيذ سياسة الهروب إلى الأمام عبر المزيد من التشدد في التعامل مع المسألة الشيشانية واستغلال مناخ الحرب على الإرهاب على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن إذ كثفت روسيا اتهاماتها للمقاتلين الشيشانيين ضد روسيا بأنها حركة إرهابية واتهمت مسخادوف ببناء علاقات تنظيمية قوية مع تنظيمات الإرهاب الدولية بما في ذلك تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن، ولكن مسخادوف ظل من ناحيته ينفي كافة هذه الاتهامات كما كان قد أعلن إدانته للعديد من عمليات العنف. بما في ذلك مذبحة بيسلان ، بل إنه كان قد قطع علاقاته مع المتشددين بزعامة شاما باساييف، وطالب بتقديمه لمحاكمة دولية وأعلن هدنة من طرف واحد على روسيا ، وأعلن استعداده للجلوس إلى طاولة المفاوضات للبحث عن حل سلمي للمسألة الشيشانية وهو ما كان الرئيس بوتين قد رفضه مرات عديدة من حيث المبدأ وواصل الرئيس بوتين سياسة التصعيد العسكري والأمني ضد المقاتلين الشيشانيين، وبعد اتهام روسيا باغتيال الزعيم الشيشاني أصلان مسخادوف في آذار ٢٠٠٥ أصبح المقاتلون الشيشانيون أكثر تشدداً في مواجهة روسيا.[٢]

الحرب مع الشيشان في إطار العلاقات الدولية:

عندما اتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عشية أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قراره بالمشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب كان في الواقع يفتح لعبة شطرنج على المستوى العالمي. وهو إذ تخلى عن سيكولوجية "الحرب الباردة" نجح في إدخال بلاده اللعبة كعامل دولي فعال وكمصدر لحلول بديلة. من جهة أخرى فإن

[١] **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

[٢] **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص ١٠٧.

الملف يظهر المكاسب التي حققها الرئيس بوتين على مفترق القضايا الدولية والقومية. إن أحداً لم يعارض رواية روسيا التي مفادها أن الشيشان مشكلة داخلية، لا بل اعترف الجميع بأنه يجب مقاربتها في إطار مكافحة الإرهاب الدولي .وبالرغم من استياء نخبة من السياسيين الروس من هذه الديبلوماسية التي ينتهجها الرئيس بوتين والتي–برأيهم– أدت إلى فقدانهم النفوذ على السياسة الخارجية ، فإن الرئيس يرغب في تثمير علاقاته الجديدة بالغربيين ليمضي قدماً في الطريق المرسوم منذ سنتين، وترمي سياسته الخارجية المجردة من أي اهتمام إيديولوجي، إلى إيجاد ظروف مواتية للنمو الاقتصادي ،وبالتالي لإعادة بناء قدرات روسيا وطالما الرئيس بوتين يبرهن أن سياسته القاضية بالمشاركة في التحالف المضاد ،سوف تساعد على نمو بلاده فالشعب الروسي سيستفيد بالتالي من النهضة الاقتصادية الناتجة عن ذلك وبإمكانه الصمود في وجه هذه الانتقادات واستثمار المنعطف السياسي العالمي الذي حصل بعد ١١ أيلول ٢٠٠١.[١]

أهداف الرئيس بوتين من الحرب مع الشيشان:

لا شك أن الدخول الروسي القوي في الموضوع الشيشاني الشائك لم يكن مجرد ورطة كان يمكن تجنبها ، فإخضاع بلاد الشيشان هو أحد العناوين الرئيسة للقوة الروسية كما ينبغي أن تكون حسب رأي الرئيس بوتين ، ولا يمكنه كرئيس قوي لروسيا الباحثة بتصميم عن موقع لائق بها في العالم أن يتراجع أمام طموحات انفصالية يرفعها الشيشان أو سواهم خصوصاً وأن المسألة خرجت إلى النطاق العالمي وباتت صراعاً مفتوحاً بين دولة يطيب لها أن تعود "عظمى" ومجموعة أثنية تنادي بالاستقلال الذاتي، والأهداف عديدة يمكن إجمالها كما يأتي[٢]:

١- السيطرة على الثروات الطبيعية الاستراتيجية في الشيشان وأهمها النفط الذي قدر ريعه في الأعوام الأخيرة بنحو ٩ مليارات دولار كما تعد الشيشان ممراً لأنابيب النفط في كل المنطقة فمن غروزي العاصمة تمر الأنابيب الآتية من باكو على بحر قزوين إلى نوروريسك على البحر الأسود.

[١] روديارد قازان، **النزاع في الشيشان : حرب مستمرة** ،فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد(٤٦)، تشرين الأول ٢٠٠٣،ص١٥٧و ص١٧٠.

[٢] لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص ٢٧٤-٢٧٥.

٢- التحكم في خطوط المواصلات والترانزيت والخشية من أن تؤدي سيطرة الشيشان على هذه الممرات والطرق الحيوية إلى التضييق على روسيا وخنقها.

٣- توجيه رسالة قوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فحواها أن روسيا ما تزال قوة يعتد بها ولها هيبتها الخاصة.

٤- توجيه ضربة وقائية إلى فكرة الانفصال التي تراود قوميات أخرى .

٥- إن تماسك الحكم الروسي في بداية عهد الرئيس بوتين كان أمراً مرهوناً بنجاحه في حرب الشيشان للحفاظ على وحدة روسيا والقضاء على الأصوليين أو العصابات الإرهابية – بحسب التعبير المتداول في وسائل الإعلام الروسية – في الشيشان وداغستان ويجب ألا ننسى أيضاً أن الطرح المباشر لمفهوم "ماذا يضر روسيا لو انفصلت عنها جمهورية فقيرة مثل جمهورية داغستان أو الشيشان ، وأن هذه الجمهوريات لن تكون لها مكانة على الخريطة الدولية وستعود من تلقاء نفسها" هو طرح ليس له مكان في مفهوم الأمن القومي الروسي الذي يضع الجنوب القوقازي في بؤرة اهتماماته فاستبعاد الجنوب القوقازي من السيادة الروسية يعني إبعاد روسيا عن مناطق بالغة الأهمية في الصراع الدولي وعلى رأسها المنطقة العربية وجوارها التركي والإيراني وآسيا الوسطى. والمشكلة الرئيسية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي هي الأمن القومي الداخلي وتحدد التهديدات الداخلية لأمن روسيا القومي كثيراً من المعايير المهمة لأمنها الجغرافي السياسي . و جدير بالذكر أن الخطاب الرسمي الذي ألقاه الرئيس الروسي بوتين في أيار ٢٠٠١ في ذكرى الانتصار على النازية أكد أنه "إذا كانت روسيا تستحضر اليوم عظمة إنجازها في إلحاق الهزيمة بالنازية وكسر الفاشية ،فإنه يستلزم أن تواجه التطرف والأصولية بالروح والعزيمة نفسها" في إشارة مباشرة إلى الوضع في القوقاز.

المبحث الثالث: سياسة الرئيس بوتين في "الشرق الأوسط"

شهدت السياسة الروسية تجاه منطقة "الشرق الأوسط" تبدلات جوهرية منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في روسيا، فاستحوذت تلك المنطقة على مكانة هامة في إطار جهوده لاستعادة بلاده لمكانتها الدولية. وجرى التركيز بشكل خاص على تعزيز علاقات روسيا مع عدد من الدول الرئيسية في المنطقة، لاسيما إيران والسعودية وسورية، بالإضافة إلى محاولة البحث عن دور لروسيا في عملية التسوية العربية . الإسرائيلية...

يتناول هذا المبحث سياسة الرئيس بوتين البرغماتية تجاه "الشرق الأوسط"، وسياسة الرئيس بوتين تجاه الأزمة النووية الإيرانية، وتعامل الرئيس بوتين مع الأزمة السورية.

المطلب الأول: سياسة الرئيس بوتين البرغماتية تجاه "الشرق الأوسط"

طرأ تغير مهم على السياسة الروسية تجاه المنطقة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في ديسمبر ١٩٩٩، وبالأخص منذ إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٤، حينما بدأت روسيا تطرق أبواب "الشرق الأوسط" من جديد. قام الرئيس بوتين بزيارتين إلى المنطقة في ٢٠٠٥(إلى مصر وفلسطين و "إسرائيل") وفي ٢٠٠٧(إلى السعودية وقطر والأردن) مما أعطى الانطباع بأن 'الروس قادمون' وأن إحياء الدور الروسي في المنطقة ماضٍ على قدم وساق، وأن ثمة حرباً باردة جديدة بدأ الروس يحضرون لها في "الشرق الأوسط"، فالرئيس الروسي 'فلاديمير بوتين' أكثر جرأة واستعداداً لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من سلفه يلتسن، ومع أن سلفه كان له اهتمام ب"الشرق الأوسط" وأوفد إلى المنطقة أهم مبعوثي الدبلوماسية الروسية (يفجيني بريماكوف) حينما شغل منصب وزير الخارجية ما بين ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ إلا أن 'البوتينية' زادت على سياسة يلتسن تجاه "الشرق الأوسط" من حيث درجة التفاعل مع بلدانه إلى جانب الجرأة على تحدي الوجود الأمريكي في المنطقة، ومن الطبيعي في دولة أتقنت توظيف الأداة النفسية ولغة الخطاب الأيديولوجي أن تلجأ روسيا – بوتين إلى استغلال حجم الامتعاض السياسي والشعبي السائد في "الشرق الأوسط" إزاء السياسات الأمريكية. إلا أن روسيا – بوتين ليست بصدد العودة إلى "الشرق الأوسط" من البوابة الأيديولوجية، فمنذ تفكك الاتحاد السوفييتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة

أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية.[١]

يتبع الرئيس الروسي بوتين سياسة برغماتية مع دول "الشرق الأوسط"، بحيث تسمح لروسيا بتطوير علاقاتها مع "إسرائيل" من جانب، مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية، هذه السياسة غير الأيديولوجية (البراغماتية) سمحت لروسيا باسترداد جزء من قوتها ومكانتها الاقتصادية والاستراتيجية التي فقدتها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وقد نجحت روسيا في تطبيق هذه الاستراتيجية بشكل كبير وذلك من خلال أوجه التعاون في مجالات تجارية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، كما نجحت روسيا بشكل كبير في تنمية علاقاتها مع كل من "إسرائيل" وجيرانها من العرب بدون إبداء أي تفضيل أو عزل طرف على حساب الطرف الآخر. فرغم العلاقات الوطيدة التي تربط روسيا ب"إسرائيل" إلا أن الرئيس بوتين دعم حماس واستقبل بعض مسؤوليها في آذار ٢٠٠٦، واستمر في تسليح إيران، وتتسم سياسة الرئيس بوتين في المنطقة بقدر كبير من العملية وخلط الحسابات الاقتصادية بنوع من التهكم ومعاداة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أهمية منطقة "الشرق الأوسط" لروسيا إلا أن روسيا تفتقر إلى استراتيجية واضحة المعالم طويلة المدى والتي تمكنها من لعب دور هام باعتبارها قوة عظمى حقيقية، فروسيا الآن لا يمكنها اختراق منطقة "الشرق الأوسط" بنفس الشكل الذي كان عليه الاتحاد السوفييتي، فمحدودية القدرات الروسية حالياً على التأثير يجبر القادة الروس على التمييز بشكل واضح بين الأهداف الأساسية والأهداف الثانوية لروسيا في المنطقة. وهذا يعني أن روسيا تركز على الحفاظ على دورها التقليدي في المنطقة المتمثل في صفقات الأسلحة لبعض دول المنطقة وفتح أسواق جديدة للشركات الروسية. وقد بدا حرص القيادة الروسية على تحقيق هذه الأهداف واضحاً أثناء زيارة الرئيس بوتين إلى المنطقة في نيسان ٢٠٠٥، فقد رافق الرئيس بوتين في زيارته وفد يضم الرؤساء التنفيذيين لشركة الميج المتخصصة في صناعات الطائرات. الرئيس بوتين ليس مهتماً فقط بتصدير الأسلحة المستمر إلى دول المنطقة ولكنه مهتم أيضاً

[١] إبراهيم عرفات، **روسيا و"الشرق الأوسط" ..أية عودة ؟**، السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٧٢-٧٣.

بتوسيع دور الشركات الروسية في قطاع النفط. لسنوات طويلة كانت الشركات الروسية تقوم بشراء النفط العراقي، وبعد ذلك تقوم بإعادة بيعه لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤخراً بدأت روسيا تتعامل في مجال الطاقة مع المملكة العربية السعودية، وإيران، وسورية، والأردن، وحتى "إسرائيل" .[١]

أولاً- بعض محددات سياسة الرئيس بوتين تجاه "الشرق الأوسط"[٢] :

١- مزاحمة واشنطن في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجياً حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية. وإذا كانت روسيا على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب إلا أنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. وإحدى وسائلها إلى ذلك هي مشاغلة الولايات المتحدة الأمريكية واستدراجها في مشاغبات على أكثر من ساحة، و"الشرق الأوسط" واحدة من بينها.

٢- مصالح اقتصادية صريحة تقوم على أساس حسابات الربح والخسارة. وقد نجحت روسيا في عهد الرئيس بوتين في أن توفق أهدافها الاقتصادية في "الشرق الأوسط" في إطار مصلحتها الاستراتيجية في إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وذلك لأن أحد أبواب عودة روسيا إلى المنطقة جاء عبر تنشيط صادراتها من العتاد العسكري. ولكن التعامل هذه المرة يتم بأثمان السوق العالمية، وليس كما كان يجري خلال سني الحرب الباردة حينما كان الدافع الأيديولوجي يتغلب على المنطق الاقتصادي، فكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء روسيا تجدول أو تخفض أو حتى تلغى كلياً، وتمثل علاقة روسيا بسورية استثناء عن القاعدة، إذ إن من بين ما أسفرت عنه زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا في كانون الثاني ٢٠٠٥ الاتفاق على إلغاء قرابة ثلاثة أرباع الديون المستحقة على سورية من أيام الحرب الباردة، وتقدر بنحو ١٣.٤ مليار دولار.

---

[١] Ilya Bourtman, **Putin and Russia's Middle Eastern Policy** , The Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 10, No.2, June 2006, p.6.

[٢] إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.

٣- مصالح أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموجرافيا، ف"الشرق الأوسط" أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا جواراً قريباً لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها. ومن المخاطر الرئيسية التي جعلت بوتين يزيد اهتمامه ب"الشرق الأوسط" برزت مسألة الإسلام العابر للحدود الذي اقترن منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ بالإرهاب، وتلك في حد ذاتها مسألة فرضت على روسيا توسيع قاعدة التنسيق مع بلدان "الشرق الأوسط" .

ثانياً- العلاقات الروسية - الإسرائيلية في عهد الرئيس بوتين:

أثناء رئاسة الرئيس بوتين أخذت "إسرائيل" حيز هام في سياسة روسيا الشرق أوسطية، فقد عمل الرئيس بوتين أكثر من أي زعيم روسي آخر لتحسين العلاقات والروابط الاستراتيجية والاقتصادية مع "إسرائيل"، وعلى الرغم من هذا فقد أدت بعض خطوات التقارب التي قامت بها روسيا مع بعض خصوم "إسرائيل" إلى تعطيل التطوير المستمر في العلاقات بين روسيا و"إسرائيل"، وقد بدا هذا واضحاً في الرد الإسرائيلي على قرار روسيا في شباط ٢٠٠٦ بتوجيه الدعوة إلى بعض قيادات حماس لزيارة روسيا والاجتماع مع كبار المسؤولين الروس، وبصفة عامة تبدو العلاقات بين روسيا و"إسرائيل" أكثر قوة في عهد الرئيس بوتين، فقد بلغ حجم التجارة المباشرة بين البلدين حتى نهاية ٢٠٠٥ حوالي ١.٥ مليار دولار ، ومليار دولار في صفقات الطاقة، كما توجد مشروعات مشتركة بين الروس والإسرائيليين في الصناعات الثقيلة والطيران والطاقة والطب، وتعتبر مكافحة الإرهاب من أكثر المجالات التي توضح حجم التعاون بين روسيا و"إسرائيل"، فقد كانت "إسرائيل" من أول الدول التي عرضت تقديم الدعم لروسيا بعد مذبحة بيسلان المأساوية في روسيا عام ٢٠٠٤.[١]

رغم كل التقدم الواضح في العلاقات بين روسيا و"إسرائيل" تبقى بعض القضايا العالقة بينهما، فالمسؤولون الإسرائيليون يبدون قلقهم بخصوص الدعم الروسي المستمر لبرامج إيران النووية، على الرغم من التهديدات الإيرانية الواضحة بتدمير "إسرائيل". أيضاً هناك قلق إسرائيلي من مبيعات الأسلحة الروسية لسورية، إذ

[١] Ilya Bourtman, Ibid., p.7.

تمتلك سورية في الفترة الراهنة علاقات وطيدة مع روسيا، ويدل على ذلك الترحيب الروسي الكبير من جانب الرئيس بوتين بالرئيس السوري بشار الأسد في موسكو في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٥ ، بالإضافة إلى قيام روسيا بإسقاط ٧٣% من ديون سورية لدى روسيا وتبلغ حوالي ٩ مليار من أصل ١٣ مليار دولار، علاوة على ذلك قامت روسيا ببيع قذائف أرض – جو لسورية متجاهلة بذلك مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" من سقوط هذه الأسلحة في أيدي حزب الله اللبناني. وفي أيلول ٢٠٠٥ قامت روسيا ببيع الذخيرة إلى سورية ووعدت بمضاعفة عدد الضباط السوريين الذين يتلقون تدريبهم في الأكاديميات العسكرية الروسية، وثمة سياسات اتبعتها روسيا كان من شأنها تعقيد الخلافات بين روسيا و"إسرائيل"، من أهم هذه السياسات رفض روسيا وضع حماس وحزب الله على قائمة روسيا للمنظمات الإرهابية، الأمر الذى يسمح بتدفق الأموال للجماعتين عن طريق روسيا، و روسيا دائماً ما توجه إدانات ل"إسرائيل" داخل الأمم المتحدة بسبب الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما احتجت روسيا على التهديدات الإسرائيلية ضد إيران وسورية، لذا فإن الموقف الروسي المعارض لسياسات "إسرائيل" أخّر إعطاء "إسرائيل" أي دور لروسيا في الصراع العربي – الصهيوني لعدة سنوات، فمثلاً أثناء زيارة الرئيس بوتين ل"إسرائيل" في أيار ٢٠٠٥ اقترح الرئيس بوتين أن تستضيف موسكو مؤتمراً لسلام "الشرق الأوسط" يحضره كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في كانون الثاني ٢٠٠٦، فبينما قبل الفلسطينيون هذا الاقتراح أبدى الإسرائيليون قبولاً فاتراً بخصوص هذا الاقتراح .[١]

ثالثاً– العلاقات الروسية – السعودية في عهد الرئيس بوتين:

إن الأبعاد الأساسية والمحددات الرئيسة للاستراتيجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل بالعنصر الأمني والعامل الاقتصادي فهي ترى أن التحديات التي تمثلها الجماعات الإسلامية داخلها أهم تهديد لأمنها، وفي هذا السياق تبرز قضية الشيشان من جهة وحقيقة وجود نحو عشرين مليون مسلم يعيشون داخل روسيا من جهة ثانية لذلك تسعى روسيا إلى إقامة علاقات مع

[١] Ilya Bourtman, Ibid., p.8.

الدول الخليجية وبالأخص المملكة العربية السعودية والتي ترى فيها أنها ذات تأثير كبير على هذه الجماعات، كما تتطلع روسيا إلى استقطاب استثمارات من الدول الخليجية وحوار منتظم حول قضايا الطاقة وأسعار النفط لذا تعمل على تفعيل علاقاتها مع الأقطار الخليجية في شتى المجالات من أجل تحقيق أهدافها في منطقة الخليج العربي.[١]

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تعززت العلاقة بين السعودية وروسيا ، فالسعودية كانت حريصة كل الحرص على إيجاد حليف جديد يحل محل الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً بعد الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية بعد أحداث ١١ أيلول وتردي العلاقة بينهما . وروسيا كانت تتحين الفرصة المناسبة لتضع قدمها في منطقة الخليج العربي، وجاءت المبادرة من السعودية لتكون الممر الذي ستمر منه روسيا إلى المنطقة، وازداد حجم التبادل التجاري من (٨٧.٧٨ مليون دولار) في عام ١٩٩٩ إلى نحو (٤٠٨.٥١ مليون دولار) عام ٢٠٠٥. وقال الرئيس بوتين أن روسيا والسعودية هما الدولتان القياديتان في مجال تصدير النفط ، وأن هنالك لغة تفاهم مشتركة في هذا المجال، وأنه يرى إمكانية تعاون مع السعودية في مجال الطاقة النووية، وأن في روسيا توجه نحو تقوية علاقاتها مع العالم العربي ، وكان أبلغ شاهد على هذا التوجه التصريح الذي أدلى به الرئيس الروسي بوتين في آب ٢٠٠٣ ، والذي أعلن فيه أن بلاده تفكر في الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي على الرغم من عدم أهلية روسيا لنيل عضوية المنظمة ، حيث تنص قوانينها على ضرورة ألا تقل نسبة المسلمين في الدولة التي يحق لها نيل العضوية عن ٢٥%من مجموع السكان، استطاعت روسيا بفضل الدعم السعودي من الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي كمراقب في عام ٢٠٠٥، وزار الرئيس الروسي بوتين المملكة العربية السعودية في ١١ شباط ٢٠٠٧ ،

[١] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، **الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٨،العدد(٩)،ص٢٤٧.

وكانت هذه الزيارة الأولى لرئيس روسي منذ ٨٠ عاماً ، وتعهد خلالها بتعزيز علاقات روسيا بالعالم الإسلامي .[١]

المطلب الثاني: سياسة الرئيس بوتين تجاه الأزمة النووية الإيرانية

واصلت روسيا في عهد الرئيس بوتين تعاونها النووي مع إيران غير آبهة بالاحتجاجات الأمريكية العنيفة على هذا التعاون، وذلك لما يحققه هذا التعاون لروسيا من مكاسب اقتصادية هامة، إلا أن روسيا تبنت موقفاً وسطاً يقوم من ناحية على الإعراب عن القلق من بعض الأنشطة النووية الإيرانية التي تشير لها تقارير الوكالة، ودعوة إيران للتعاون الكامل معها، ولكن مع تشديد روسيا في المقابل على أنها لن توقف تعاونها مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، استناداً إلى أن روسيا ليس لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها إيران.[٢]

يُعد الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحداً من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران، فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة. ولا ينفي ما سبق أن الدور الروسي كان مع ذلك منطلقاً بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة

---

[١] بشار فتحي جاسم العكيدي، **العلاقات السعودية–الروسية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١**، دنيا الرأي،http://pulpit.alwatanvoice.com/articles، ٣٠–٥–٢٠٠٩.

[٢] **روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، مرجع سابق، ص١٢٣.

تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة.[1]

وقد قدم التورط الأمريكي في العراق إلى روسيا فرصة استراتيجية مهمة على طبق من فضة. فقد تزامن الانغماس الأمريكي في بلاد الرافدين مع صعود إقليمي واضح لإيران، لم تكن روسيا بعيدة عنه بل وقفت إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي، وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة – ولا تزال – قلقاً وإزعاجاً واضحاً خشية انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت بغزو العراق أن تفرضها على المنطقة. وبسبب المأزق العراقي، إلى جانب خطورة الدخول حالياً في مواجهة عسكرية مع إيران، فإن كل انشغال أمريكي في "الشرق الأوسط" بات يمثل بالنسبة لواشنطن نافذة تنفتح على خسارة جديدة، بينما يمثل لروسيا نافذة تؤدي إلى فرصة يجب ألا تضيع، وبقدر ما يفيد توثيق العلاقة مع إيران في إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران فإنه يعتبر إحدى وسائل روسيا في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا، الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ مليوناً وبالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها روسيا مشكلات حادة علاوة على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيوياً يجب أن يظل مقصوراً عليها.[2]

أولاً– المحددات الأساسية لموقف الرئيس بوتين من الأزمة النووية الإيرانية:

هناك ثلاثة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ولعبت بالتالي دوراً أساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في مراحل تطورها كافة، سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران. وهناك قدر كبير من التداخل فيما بين هذه المحددات، بما

[1] أحمد إبراهيم محمود، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص١٠.

[2] إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص٧٣–٧٤.

يعني أن تتكامل فيما بينها، على نحو يساعد صانع القرار الروسي على التحديد الدقيق لحدود سياسته إزاء هذه الأزمة، وهذه المحددات هي[1]:

المحدد الأول: يتمثل في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات. وغيرها.

وفي المجال النووي، قامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، وتعتزم البدء في إنشاء مفاعل ثان في المحطة ذاتها، وتعلن الحكومة الإيرانية عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات النووية من أجل إنتاج ما يتراوح بين ٢٥ . ٣٠ ألف ميغاوات من الكهرباء بواسطة المفاعلات، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة.

أما **المحدد الثاني:** فهو يتمثل في أن روسيا تظل حريصة . برغم مصالحها الوثيقة مع إيران . على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وأن امتلاك إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة.

[1] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ض١١.

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل أوتوماتيكياً بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وبعض دول الاتحاد الأوربي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقييمها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا.

المحدد الثالث : يتأثر الموقف الروسي من هذه المسألة أيضاً بحقيقة أن هناك أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينيات، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعدما أثارت الولايات المتحدة الأمريكية شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية، وكان ما سبق واحداً من الأسباب الرئيسية وراء رفض روسيا الشديد لوقف تعاونها النووي مع إيران، حيث تخشى روسيا من أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تطالبها بالامتناع عن تزويد إيران بالمفاعلات النووية، بينما تبدي تلك الدول استعدادها لتزويد إيران بتكنولوجيا نووية في سياق إغرائها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي سوف يؤثر قطعاً على مستقبل التعاون النووي بين روسيا وإيران.

ثانياً– المبادرة الروسية للتخصيب المشترك لليورانيوم: تحرك الروس في تشرين الأول من العام ٢٠٠٥ وطوال العام ٢٠٠٦ في محاولة لنزع فتيل الأزمة النووية الإيرانية المتصاعدة عبر حل وسط يعمد إلى الإمساك بالعصا من المنتصف والحيلولة دون حرمان طهران من المقاصد التقنية المدنية لعمليات التخصيب المثيرة للجدل من جهة، وتبديد مخاوف الغرب من استخدام الإيرانيين للوقود النووي الناتج عن عمليات

تخصيب اليورانيوم داخل المفاعلات النووية الإيرانية من جهة أخرى، ومن ثم تجميد فكرة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، لذا استندت المبادرة على تخصيب اليورانيوم الإيراني داخل مفاعلات نووية روسية عبر إنشاء مؤسسة إيرانية روسية تشارك فيها أطراف دولية أخرى صديقة لهذا الغرض، فضلاً عن تعهد روسيا بتوفير ضمانات لتزويد طهران بحاجتها من الوقود النووي اللازم لتشغيل مشاريعها النووية السلمية، وذلك بغية تبديد الشكوك الغربية بشأن إمكانية استخدام طهران للوقود النووي الناجم عن عملية تخصيب اليورانيوم داخل مفاعلات إيرانية، في إنتاج السلاح النووي سراً، وقد جاء المقترح الروسي في سياق المساعي التي تتبناها روسيا من أجل تقليص حدة التأزم نتيجة إصرار طهران على استكمال دورة الوقود النووي للأغراض السلمية كحق أصيل تكفله لها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بينما تعتبره الدول الغربية و"إسرائيل" توجهاً إيرانياً محموماً نحو امتلاك السلاح النووي تحت مظلة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ، إلا أن الجانبين الروسي والإيراني اختلفا بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه المبادرة، لاسيما فيما يختص بالجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالمنشأة الروسية . الإيرانية التي سوف يتم إقامتها من أجل تنفيذ عملية التخصيب المشتركة، مما أدى لإجهاض هذه المبادرة.[1]

ثالثاً- رؤية متميزة للرئيس بوتين بشأن العقوبات: مع فشل كافة الجهود الرامية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية سلمياً، لاسيما التي توجت بما سمي بـ "عرض الحوافز الدولية" المقدمة لإيران من مجموعة الدول الست الكبرى، والتي تشمل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران، لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم المثيرة للشكوك، والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، وقد لقي مشروع القرار المقدم من دول الاتحاد الأوروبي معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار يجب أن يكون ذاته، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي

[1] ملوكي سفيان ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني** ، http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1219979/، ١٠ آب ٢٠١٠.

للقرار ليس "معاقبة" إيران، وإنما "تشجيعها" و"تحفيزها" على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، إزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي، والتي تثار علامات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. ووفق هذا المفهوم الروسي، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد، والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فرض "عقوبات" على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من "الضغوط" التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية، والثانية تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، لاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وقد نجحت روسيا بالفعل في تعديل مشروع القرار الأوروبي بشأن هاتين المسألتين، بحيث أصبح أخف حدة بكثير مما كان عليه في الأصل.[١]

المطلب الثالث: تعامل الرئيس بوتين مع الأزمة السورية

شكّلت الأزمة السورية* المستمرة منذ عام ٢٠١١ نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، واحتد التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية على الساحة السورية، لقد شكّلت مواقف كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة السورية مفاجأة للكثير من المراقبين نظراً لتوقعهم استمرار الاتجاه التاريخي الذي أخذته دبلوماسية الدولتين من عام ١٩٧٨ في الصين ومن ١٩٨٥ في روسيا الاتحادية، دون

[١] أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق، ص١١.

* للاطلاع على تفاصيل هذه الازمة يُنظر ألستير كروك وآخرون، وجهات نظر في أحداث سورية، سلسلة ترجمات زيتونة، العدد (٦٦)، بيروت، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، نيسان ٢٠١١.

الأخذ في الاعتبار التحولات العميقة التي حصلت في بنية الدولتين وانعكست على دبلوماسيتهما، إن التحولات في الدبلوماسية الروسية والصينية، تشير إلى أن العلاقات الدولية دخلت مرحلة الانتقال الأولى من التفرد القطبي الذي ساد مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلة التعدد القطبي، ويبدو أن الأزمة السورية شكّلت البادرة الأولى في هذا الاتجاه، وهو أمر ليس مفصولاً عن منظور استراتيجي تبلور لدى كل من روسيا الاتحادية والصين.[1]

إذ استخدمت كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين حق النقض (الفيتو) المزدوج ثلاث مرات في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لتعطيل مشاريع قرارات يدعمها الغرب للضغط على سورية.

أولاً: المحددات الاستراتيجية لموقف الرئيس بوتين من الأزمة السورية:

اتخذت السياسة الأميركية بشكل خاص وسياسة حلف شمال الأطلسي بشكل عام منذ تفكك الاتحاد السوفييتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي (strategic lebensraum) خوفاً من روسيا المحتملة أكثر منه خوفاً من روسيا القائمة، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوربا الشرقية بانضمام دولها لكل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم الوجود العسكري في بعض دول آسيا الوسطى و تمثل قاعدة ماناس قرب العاصمة القرغيزية أبرز القواعد_ أغلقت هذه القاعدة في شباط ٢٠٠٩_ وقد استشعرت روسيا هذا الأمر تماماً، لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة التطويق هذا، لكنها ونتيجة للتطورات التي حصلت فيها، بخاصة منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام ٢٠٠٠ بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة التطويق المشار له، وشكّل التدخل الروسي في جورجيا في أغسطس/آب ٢٠٠٨ مؤشراً واضحاً على الاستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود حلف شمال الأطلسي في جورجيا ،

[1] وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات،studies.aljazeera.net ، ٣-٤-٢٠١٢ .

ويبدو أن مشروع الرئيس بوتين الخاص بإقامة "اتحاد أوراسيا" الذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان يمثل محاولة لمنع أي تمدد للأطلسي في هذه المنطقة، وفي الخط الثاني من غرب آسيا الذي يمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى تقع كل من إيران وسورية، وهما الدولتان اللتان يعتبرهما الرئيس بوتين "ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من حدودنا" على حد وصفه، وتشكّل العلاقات السورية–الروسية بُعداً مركزياً في هذه الرؤية الاستراتيجية الروسية التي تتضح معالمها في الآتي[1]:

١- تُشكِّل سورية أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ تشكِّل التجارة الروسية–السورية ما نسبته ٢٠% من إجمالي التجارة العربية–الروسية، كما أنها تشهد تنامياً؛ إذ ارتفعت التجارة الروسية–السورية إلى ١.٩٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بزيادة تصل إلى ٥٨% عن عام ٢٠١٠. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سورية إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، كما أن الشركات الروسية لا سيما في قطاع الطاقة تُعد من أبرز الشركات العاملة في سورية (مثل شركة تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم.. إلخ).

٢- القاعدة البحرية في سورية (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام ١٩٧١، ولكن استمرارها كلّف روسيا إعفاء سورية من ديون بلغت ٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات كذلك في اللاذقية.

٣- تُعد سورية إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي؛ إذ شكّل نصيب سورية من تجارة روسيا العسكرية حوالي ٧% عام ٢٠١٠، والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار، كما أن سورية متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام ٢٠١٣، منها ٩٦٠ مليون دولار عام ٢٠١١، وحوالي ٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٢ طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريباً نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسورية خلال الفترة من

[1] وليد عبد الحي ، موقع إلكتروني، مرجع سابق .

٢٠٠٦-٢٠١٠؛ مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٢ حوالي ثمانية مليارات دولار.

٤- المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، فإذا كانت روسيا قد ساندت سورية في مواقف عديدة، فإن سورية تؤيد السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان والشيشان، وتؤيد لعب روسيا دوراً في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي-الصهيوني.

إضافةً إلى ذلك كانت سورية من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام ٢٠٠٨، حيث أكد الرئيس السوري بشار الأسد من دون تحفظ أنه يؤيد روسيا في تحركها ضد جورجيا، وأن ثمة ما يسوّغ لروسيا ما قامت به، وأن سورية على استعداد للتعاون مع روسيا في كل ما من شأنه أن يعزز أمنها.[١]

ثانياً: موقف الرئيس بوتين من الأزمة السورية في مواجهة الغرب:

انتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في لقاء مع سكان مقاطعة ريازان الروسية يوم ٢٧ أيلول ٢٠١٢ تصرفات الغرب تجاه سورية و اتهمهم بنشر الفوضى فيها، وقال الرئيس بوتين "إن شركاءنا لا يستطيعون التوقف عن أعمالهم هذه، حيث نشروا الفوضى بأراضي الكثير من البلدان والآن ينتهجون السياسة نفسها حيال بلدان أخرى، في سورية على وجه التحديد"، وفي معرض إجابته على سؤال حول موقفه من الأحداث في "الشرق الأوسط" وبالتحديد سورية قال الرئيس بوتين: "موقفنا يكمن في المساهمة بالتحول نحو الأفضل في كافة البلدان، وليس أن نفرض ما نراه صائباً وخاصةً بالقوة وإنما في الحث على التطور من الداخل".[٢]

وبشكل عام، تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي، وقد دلت سلسلة المقالات التي كتبها الرئيس بوتين مؤخراً في الصحف الروسية -تحضيراً

[١] محمد برهومة، **زيارة الأسد إلى موسكو**، صحيفة الغد، http://www.alghad.com/m/articles/543659، ٢٦- آب- ٢٠٠٨.
[٢] **بوتين يتهم الغرب بنشر الفوضى في سورية**،http://arabic.rt.com/news_all_news_middle_east ،٢٧-٩-٢٠١٢.

للانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه٢٠١٢- على موقف واضح في هذا الجانب، فتحت عنوان "روسيا والعالم المتغير" أطلق الرئيس بوتين على السياسات الغربية والأميركية – بخاصة لنشر الديمقراطية – أنها "ديمقراطية الصواريخ والقنابل" التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال.[١]

حتى أن الكاتب البريطاني روبرت فيسك اعتبر في مقال بصحيفة "ذي إندبندنت" إلى أن الحرب الباردة في المنطقة قد بدأت بالفعل بشأن سورية، وليس إيران، مشيراً إلى أن "الروس اصطفوا ضدنا هناك، فيدعمون الرئيس بشار الأسد، وينتقدوننا".[٢]

وفي تطورات موقف الرئيس بوتين ،شهدت الأزمة السورية تصعيداً دبلوماسياً مع إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده "غير مستعدة لتغيير موقفها في شأن سورية"، واتهامه الدول الغربية بـ "الاعتماد على جماعات مثل تنظيم القاعدة لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد" ورداً على سؤال حول ما إذا كانت روسيا ستعيد التفكير في موقفها من سورية ، قال الرئيس بوتين متسائلاً: "ولماذا ينبغي على روسيا فقط أن تعيد تقييم موقفها؟ ربما يتعين على شركائنا في العملية التفاوضية إعادة تقييم مواقفهم"، ودون أن يشير إلى أية دولة بالاسم، لمَّح الرئيس بوتين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية "تنتظر من "المتشددين" أن يساعدوا بإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، قائلاً إن تلك الدول "ستندم على ذلك"، وقارن الرئيس الروسي الوضع الراهن في سورية بما حدث في أفغانستان حين أيدت الولايات المتحدة الأمريكية "الجهاديين" الذين حاربوا القوات السوفييتية في تلك البلاد خلال الحرب الباردة أواخر القرن الماضي، وقال: "اليوم هناك من يستخدم مقاتلي القاعدة، أو أناساً من تنظيمات أخرى لها الآراء المتطرفة نفسها لتحقيق أغراضه في سورية. هذه سياسة خطيرة للغاية وتتسم بقصر النظر"، وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية سجنت عدداً كبيراً من الإسلاميين المتشددين المزعومين في معتقل خليج غوانتانامو، وأنها أيضا قد "تفتح أبواب غوانتانامو وتجعل كل سجنائه يذهبون إلى سورية ويقاتلون هناك. إنه الشيء نفسه يتكرر".[٣]

---

[١] وليد عبد الحي ، موقع إلكتروني، مرجع سابق .

[٢] **روبرت فيسك: الحرب الباردة بدأت فعلا.. في سورية وليس إيران!**، أنباء موسكو،anbamoscow.com ،٢٥-٢-٢٠١٢.

[٣] **بوتين يتهم الغرب بدعم القاعدة في سوريا**، موقع بي بي سي العربية، www.bbc.co.uk/arabic ، ٦- ٩- ٢٠١٢.

ثالثاً: رأي الرئيس بوتين في كيفية تسوية الأزمة السورية:

قال الرئيس بوتين عقب محادثات مع رئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي(٢٠١٢/٧/٢٣)، نقلتها وكالة (رويترز) للأنباء، " إن تصويت مجلس الأمن لتمديد مهمة المراقبين الدوليين أظهر إمكانية التوصل إلى حل وسط بالأمم المتحدة لكنه لم يُعطِ أي مؤشر على أن بلاده ستسقط معارضتها لفرض عقوبات أو للتدخل الخارجي"، وقال الرئيس بوتين "القرارات التي تم الاتفاق عليها في مجلس الأمن حول تمديد عمل بعثة المراقبين الدوليين في سورية، تؤكد أنه وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات حول الأولويات، إلا أنه من الممكن إيجاد حلول وسط والاتفاق مع جميع الأطراف، من أجل مصلحة سورية"، فيما أوضح الرئيس بوتين أن "بلاده لا تريد أن يتطور الوضع في سورية وفق سيناريو الحرب الأهلية كما حصل في أفغانستان"، مشيراً إلى أنه "في حال تغيير النظام في سورية بشكل غير دستوري فإن المعارضة والنظام الحالي سيتبادلون فقط المواقع، فالأولى ستستلم السلطة، والأخيرة ستتحول إلى معارضة، وفي هذه الحالة ستتواصل الحرب الأهلية إلى أجل غير مسمى"، واقترح الرئيس الروسي خطة عمل تهدف إلى تسوية الأزمة السورية، مبيناً "نحن نعتقد أن أسلوب العمل يجب أن يكون كالتالي وقف العنف، فالمفاوضات، فالبحث عن حل، فتحديد الأساسات الدستورية للمجتمع المستقبلي، وبعد هذا كله، القيام بتغييرات جذرية، وليس العكس، إذا تم الأمر على العكس فستعمّ الفوضى".[١]

رابعاً: احتمالات مستقبلية للسياسة الروسية تجاه سورية: هناك إقرار أطلسي بأن روسيا قد تدفع المواجهة لحدها الأقصى في حالة الإصرار على الاستمرار في استراتيجية التطويق لها، أو ضرب قواعد ارتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا، وهو أمر دفع الدول الغربية للتراخي في الأزمة السورية. ويعني أن روسيا لن تتخلى عن تأييد الموقف السوري، لكنها ستعمل على دفع النظام نحو تحولات مهمة على مستوى بنيته ولكن عبر خطوات تدريجية تسهّل السيطرة على تداعياتها، وقد تنجح في جذب أطراف من المعارضة السورية، مما يعزز من هذه الاستراتيجية الروسية، وتدرك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه، سيؤثر على

[١] **بوتين يقترح خطة عمل تهدف لتسوية أزمة سورية**، موقع سيريانيوز ،www.syria-news.com، ٢٣-٧-٢٠١٢.

أمنها الحيوي ومصالحها الأخرى من ناحية، ويضع مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع مناقشة وارتياب من ناحية أخرى.[١]

وبعد دراسة سياسة الرئيس بوتين في "الشرق الأوسط" يمكن استنتاج احتمالاتها المستقبلية وهي:

١. تحتل مسألة تحقيق المتطلبات اللازمة للأمن القومي أولوية خاصة في سياق السياسة الخارجية الروسية، لذا ستستمر علاقة الارتباط بين حركة السياسة الخارجية الروسية في "الشرق الأوسط" وبين تحقيق هذه المسألة.

٢. استمرار علاقة الارتباط واضحة بين حركة السياسة الخارجية الروسية في "الشرق الأوسط" وطبيعة العلاقات الروسية – الأمريكية. فعندما تتوتر هذه العلاقات، تتجه السياسة الروسية في "الشرق الأوسط" إلى تعويق التحركات الأمريكية في المنطقة.

٣. ستكون حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة محكومة بمدى ما يمكن أن تقدمه "إسرائيل" من تقنيات علمية عسكرية تحتاج إليها روسيا.

٤. ستستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في مجال السعي لعقد صفقات بيع الأسلحة الروسية في منطقة "الشرق الأوسط" ، التي تمثل واحدة من أكبر مناطق العالم من حيث الطلب على الأسلحة، كما تتوافر لدى العديد من دولها الموارد المالية اللازمة لتمويل مثل هذه الصفقات.

٥. فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، تشهد المنطقة تزايداً ملحوظاً في الطلب عليها، وهو ما يتيح الفرصة لروسيا للحصول على نصيب من تلبية هذا الطلب.

٦. ستستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة باتجاه الدول المنتجة للنفط والغاز في "الشرق الأوسط" .

٧. إن نمط التحالفات الإقليمية في "الشرق الأوسط" له أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، ومن ثم فإن السياسة الروسية تراقب حركة هذه التحالفات بدقة، وتحاول توظيف بعضها بما يتلاءم مع مصالحها

[١] وليد عبد الحي، موقع إلكتروني، مرجع سابق .

الاستراتيجية في المنطقة. والأقرب إلى الاحتمال أن تستمر السياسة الروسية في هذا الاتجاه، وقد تتجه إلى السعي إلى تشكيل تحالفات إقليمية جديدة أو المشاركة المباشرة فيه.

٨. من أبرز ملامح الرؤية الروسية لدورها في المنطقة دور الوسيط بين الأطراف الإقليمية، وستستمر في محاولة لعب هذا الدور.

خاتمة:

يلعب القائد السياسي دوراً هاماً وأساسياً في صنع السياسة الخارجية لبلاده، وذلك حسب إدراكه للموقف وتفسيره له، وأيضاً حسب سمات شخصيته ودوافعه، وهناك عدد من العوامل التي تؤثر في هذ ا الدور، أهمها:

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما زادت خبرة وتدريب الفرد بالعمل السياسي والشؤون الدولية، زاد أثر أسلوبه الفردي في صنع القرارات.
- كلما زاد تحصين القائد السياسي ضد التغيير في مواقفه زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية لبلاده.
- كلما زادت كاريزما القائد زادت قدرته على التأثير في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها.
- كلما كان الموقف يتطلب تخطيطاً طويل الأمد، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، قل دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- كلما ازدادت وفرة أو ندرة المعلومات، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- كلما اتسمت المواقف بالغموض، وعدم التوقع، ووجود معلومات متناقضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- إن القرارات المتخذة أثناء الأزمات تعكس إلى حد كبير شخصية القائد السياسي، بعكس القرارات المتخذة في المواقف العادية غير المتأزمة والتي تمارس فيها المؤسسات السياسية دوراً أكبر أو يلعب الحساب العقلاني فيها دوراً واضحاً.

- كلما كان الموقف متأزماً أكثر، زاد دور القائد السياسي وأصبح هو من يتحمل المسؤولية بشكل رئيس.
- أسلوب الوصول إلى السلطة يؤثر في دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية.
- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- إن مستوى تطوير واستقرار الدولة (سياسياً واقتصاديا واجتماعياً) بشكل عام ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بشكل خاص يتناسب عكساً مع تأثير القائد السياسي في السياسة الخارجية.

وبذلك أجابت الدراسة على تساؤل الدراسة القائل ما مدى دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية لبلاده، وكيف ومتى يظهر هذا الدور، ومتى يتزايد؟ وأثبتت صحة فرضية الدراسة القائلة لا يمكن إغفال دور الفرد صانع القرار في السياسة الخارجية لدولته، فهذا الدور هو المفتاح الرئيس لفهم تلك السياسة، أي أن صانع القرار هو متغير مستقل و السياسة الخارجية متغير تابع.

وعند دراسة دور الرئيس بوتين في السياسة الخارجية الروسية، لم تُنكر الدراسة أن خصائص بيئة القرار في روسيا عند استلام الرئيس بوتين الرئاسة كانت من عوامل بروز دوره في السياسة الخارجية، لكن خصائص الرئيس بوتين وصفاته الشخصية والخبرة المكتسبة نتيجة عمله الاستخباراتي والسياسي، هي التي طبعت قراراته في السياسة الخارجية بطابعها، أي طابع البرغماتية والعملية، إذ ظهرت سياسته مزدوجة أحياناً (كسياسته تجاه "الشرق الأوسط")، و متقلبة مستجيبة لتغيرات الموقف(كسياسته تجاه الغرب)، وحازمة(كسياسته تجاه الدول السوفييتية سابقاً)، ومبدئية(كسياسته تجاه سورية).

والأهم من عوامل بروز دوره في السياسة الخارجية، هو ما دوره الحقيقي في السياسة الخارجية، كيف تجسد؟ وهذا السؤال أجيب عنه في الفصل الثالث.

وبشكل عام تجسد هدف سياسة الرئيس بوتين الخارجية الأساسي في استعادة مكانة بلاده الدولية بشكل فاعل ومؤثر، بحيث لا تبقى الولايات المتحدة الامريكية متفردة بالهيمنة على الساحة الدولية، وإن بوصلة هذه السياسة الخارجية هي مصلحة روسيا.

وبذلك أجابت الدراسة على تساؤل الدراسة القائل ما هي العوامل التي جعلت للرئيس بوتين دوراً بارزاً في سياسة بلاده، وكيف تجسد هذا الدور؟ وأثبتت صحة فرضية الدراسة القائلة بأن الظروف الداخلية والخارجية عشية استلام الرئيس بوتين السلطة ساعدته بالأصل للوصول إلى السلطة واستطاع إبراز نفسه كقائد شعبي، لكن العامل الأهم من ذلك هو تمتعه بالكاريزما و البرغماتية وقوة الشخصية ،ما جعله ينتهج سياسة وصفت بالناجحة والصارمة خلال فترة حكمه التي عمل فيها من خلال نظرته الخاصة للحكم والإصلاح والسياسة الخارجية والاقتصاد وغير ذلك، وأما العوامل الأخرى التي من المنطقي أن تؤثر في صناعة القرار، كجماعات الضغط والمؤسسات الدستورية ووسائل الإعلام، فكان دورها هامشي أو قليل التأثير ولم يتصاعد ضغطها إلى درجة التأثير الفعلي بصنع القرار.

وأخيراً توصي الدراسة بعدم إهمال دراسة العامل القيادي عند دراسة السياسة الخارجية بشكل عام، و السياسة الخارجية الروسية بشكل خاص، والاستفادة من نتائج هذه الدراسة لمعرفة كيفية التعامل مع صانع القرار في روسيا، وتوسيع إطار البحث الزماني، وتطبيق منهجية الدراسة هذه في دراسات لاحقة تتناول قادة آخرين.

مراجع البحث:

أ-المراجع بالعربية:

أولاً: الوثائق:

١-**وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي،** ترجمة داليا أبو بكر، السياسة الدولية، العدد(١٤٠)، نيسان،٢٠٠٠.

٢-**الدستور الروسي.**

ثانياً: الكتب:

١-أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية،** عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨.

٢-أحمد ماهر البقري، **القيادة وفعاليتها في ضوء الإسلام**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨١.

٣-ألستير كروك وآخرون، **وجهات نظر في أحداث سورية،** سلسلة ترجمات زيتونة، العدد(٦٦)، بيروت، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، نيسان ٢٠١١.

٤-السيد عليوة حسن، **منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية**، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، الإسماعيلية، ١٩٨٦.

٥-بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.

٦-تركي الحمد، **ويبقى التاريخ مفتوحاً :أبرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين**، بيروت ،دار الساقي، ط ١ ،٢٠٠٢.

٧-جلال عبد الله معوض، **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، الإسماعيلية، ١٩٨٦.

٨-جمال علي زهران، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي**، أوراق مؤتمر صنع القرار والتنمية في مصر٢-٣ نيسان، ٢٠٠٧.

٩-جوزيف ميسينجر، **المعاني الخفية لحركات السياسيين**، ترجمة: عقيل الشيخ حسين وعبير منذر، بيروت، دار الفراشة للطباعة والنشر،٢٠٠٩.

١٠-جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٩٨٥.

١١-خليل أحمد خليل، **العرب والقيادة**، بيروت، دار الحداثة، ط١، ١٩٨١.

١٢-زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا، منشورات (ELG)، 1994 .

١٣-سلوى شعراوي جمعة، **التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة**، المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية: النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، القاهرة، ١٩٨٨.

١٤-سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الزعامة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
١٥-عاطف عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي(أزمة الفترة الانتقالية)**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٩.
١٦-عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣.
١٧- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩.
١٨-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الرابع، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩.
١٩-عبد المنعم سعيد، **البيولوجيا السياسية**، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، الإسماعيلية،١٩٨٦.
٢٠-نتاليا غيفوركيان و آخرون، **حوار مع بوتين**، ترجمة: عبد الوهاب مدور، دمشق، دار طلاس، ط١، ٢٠٠٢.
٢١-فيصل الرفوع السعودي، **مناهج البحث في السياسة الخارجية**، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، عمان، جامعة آل البيت ،١٩٩٧.
٢٢-لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩.
٢٣-لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم ،الرياض، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٨٩.
٢٤-ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٦.
٢٥-مازن إسماعيل الرمضاني، **إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي**، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،ط١، ١٩٧٨.
٢٦-مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر** ، دراسة في علم المفردات والدلالة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).
٢٧-مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة: مروان خير، بيروت، انترناشونال سنتر، ط١، ١٩٧٠.
٢٨-محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
٢٩-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨.
٣٠-محمد سعد أبو عامود، **صنع القرار السياسي في مصر بين عبد الناصر والسادات ومبارك: دراسة تحليلية مقارنة**، المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية: النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، القاهرة، ١٩٨٨.

٣١-مزوزي عبلة، **نظرية صنع واتخاذ القرار**، الجزائر، باتنة، جامعة العقيد الحاج الخضر، ٢٠٠٧.
٣٢-نجيب عبد الله غلاب، **دراسة في الأنساق العقائدية للرئيس علي صالح**، صنعاء، دائرة التوجيه المعنوي، ط١، ٢٠٠٨.
٣٣-نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، ٢٠-٨-٢٠٠٩.
٣٤-نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨.
٣٥-نيفين مسعد، **القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية**، الندوة المصرية الفرنسية الثانية بعنوان العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٨٩.

ثالثاً: الأطروحات:

١-جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٥.
٢-فراس المهتدي، **البعد الديني في السياسة الخارجية: أمريكا أنموذجاً**، دراسة لنيل درجة دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية،(الأكاديمية الدولية السورية، المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية،سورية،٢٠٠٩).

رابعاً: الدوريات:

١-إبراهيم عرفات، **روسيا و"الشرق الأوسط" ..أية عودة ؟**، السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٧٢-٧٣.
٢-أبو بكر فتحي الدسوقي، **العلاقات الروسية - الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول،٢٠٠٧.
٣-أحمد إبراهيم محمود، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، كانون الثاني ٢٠٠٧.
٤-أحمد دياب، **أمريكا وروسيا.. حدود الاختلاف وآفاق التعاون**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، نيسان،٢٠٠٥.
٥-أحمد ناصوري، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢١ - العدد (١)- ٢٠٠٥.
٦-أسامة فاروق مخيمر، **الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، السياسة الدولية**، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧.
٧-**استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية**، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠.
٨-**الحروب الصامتة والصراعات الدولية**، مجلة مقالات، دمشق، مركز الدراسات الاستراتيجية، آذار ٢٠٠٩.

٩-السيد أمين شلبي، **بوتين وسياسة روسيا الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٥)، كانون الثاني ٢٠٠٩.

١٠-أنس الحجي، **الصين سادس أكبر منتج للنفط وثاني أكبر مستهلك له**، مجلة المجلة، العدد(١٤١٨)، ٢١ -٤- ٢٠٠٧.

١١-أيمن يوسف، **روسيا البوتينية**، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٥٨)، كانون الأول، ٢٠٠٨.

١٢-بشير عبدالفتاح ، **مؤتمر ميونيخ.. وشبح الحرب الباردة الجديدة** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٦٨)، نيسان ٢٠٠٧.

١٣-بهجت قرني، **دراسة السياسات الخارجية: تقييم ونقد**، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد(١)، شتاء، ١٩٨٨.

١٤-جمال علي زهران، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن**، السياسة الدولية، العدد(١٤٩)، تموز ٢٠٠٢.

١٥-روديارد قازان، **النزاع في الشيشان :حرب مستمرة**، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد(٤٦)،تشرين الأول ٢٠٠٣.

١٦-**روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة**، التقرير الاستراتيجي العربي(٢٠٠٤-٢٠٠٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٧- سامي عمارة، **روسيا تضم القرم وبوتين يحذر الغرب من التدخل**، الأهرام اليومي، ١٩-٣-٢٠١٤.

١٨-سهيل فرح، **الجيوبوليتيك الروسي: ملامح القوة والضعف**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٢)، خريف٢٠٠٣.

١٩-طه عبد الواحد، **خطاب بوتين في ميونخ يقترن بالفعل**، صحيفة النور، العدد(٢٨٢)،٢٠٠٧./٢/٢١.

٢٠-عبد الرزاق خلف محمد الطائي، **الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٨،العدد(٩).

٢١-عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، العدد (٥)،آذار، ٢٠١٠.

٢٢-علي العنزي، **التحولات الاستراتيجية في الفضاء الروسي**، صحيفة الحياة ، السبت، ٢٠١٠/٥/١.

٢٣-علي حسين باكير، **العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية**، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، العدد(٥٦)، ٢٠٠٦/٤/١.

٢٤-علي حسين باكير، **عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية**، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد (٥٤)، تشرين الأول ٢٠٠٥.

٢٥-عمرو عبد العاطي، **عودة النفوذ الروسي في أوربا الشرقية** ، السياسة الدولية ،العدد (١٨١)، تموز، ٢٠١٠.

٢٦-غسان العزّي، **روسيا ما بعد الحرب الباردة من اليلتسنية إلى البوتينية**، بيروت، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد(٣٣)، حزيران، ٢٠٠٠.

٢٧-فلاديمير شوبين، **عقيدة السياسة الخارجية الروسية**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٢)،خريف.٢٠٠٣

٢٨-قيس ياسين، **مقاربة أولية في سيكولوجية الزعامة**، مجلة النبأ، بيروت، المستقبل للثقافة والإعلام ، العدد(٨٠)، كانون الثاني ٢٠٠٦.

٢٩-لمى مضر الأمارة، **الأزمة الروسية -الجورجية التداعيات والدروس المستفادة**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون /جامعة القادسية، العدد(٣)، تموز،.٢٠٠٩

٣٠-محمد إبراهيم فضة، **أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٤)، تشرين الأول، ١٩٨٣.

٣١-محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية**، العدد(١٧٠)، تشرين الأول ٢٠٠٧.

٣٢-محمد دياب، **من يحكم روسيا.. الصراع بين الكرملين و الأوليغارشيا**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٢)، خريف٢٠٠٣

٣٣-محمد سيد رصاص، **ما بين روسيا و الجمهوريات السوفييتية السابقة** ، صحيفة دار الحياة، الأربعاء، ٢٨ -٤- .٢٠١٠

٣٤-مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، **لماذا غيّر أوباما استراتيجية الدفاع الصاروخي؟**، مجلة الرأي الآخر اللبنانية، العدد (٣٧)، تشرين الأول، ٢٠٠٩.

٣٥-نبية الأصفهاني، **أبعاد التقارب الروسي - الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، كانون الثاني،٢٠٠٢.

٣٦-نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية - الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٠)، تشرين الأول،.٢٠٠٧

٣٧-نورهان الشيخ، **روسيا الشريك الطبيعي للصين**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٣)، كانون الأول، ٢٠١١.

٣٨-نورهان الشيخ، **طموحات روسية: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨١)، تموز، ٢٠١٠.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب:

1-Allan Dowty: **Middle East Crisis**, U.S.A .Los Angeles, California press, 1981.

2-Joyce Kolko and G.Kolko, **The limits of power: World and the United States Foreign Policy**, 1945 -1954, New York: Harper and Row, 1972.

3-Katarina Brodin, **Belief systems, doctrines ,and perception** ,co-operation and conflict, 2, 1972.

4-Marvin Minsky, ed.,**Semantic Information Processing** (Cambridge, Mass.: MIT, 1968)

5-Ole Holsti , **foreign policy formation Viewed Cognitively**, in: Robert Axelrod ,ed. Structure of Decision (Princeton ,N.J.: Princeton University press,1976).

6-Roger Bellows, **Creative Leadership** (Englewood Cliff, N. J.: Prentice Hall, Inc, 1959).

7-Sidney Hook, **The Heroin History** (New York: Jonn Day, 1943).

8-W.Levi ,**Ideology, Interests, and foreign policy**. International studies Quarterly,14,1970.

ثانياً: الدوريات:

1-Andrei Soldatov and Irina Borogan, **The Spies Were No Joke** ,Foreign Policy,22-7-2010.

2- Donald Searing, **Models and Images of Man and Society in Leadership Theory**, Journal of Politics: vol. 31, 1969.

3-Fred I. Greenstein, **Can Personality and Politics Be Studied Systematically**, Political Psychology, Vol. 13, No. 1. (Mar., 1992).

4-Ilya Bourtman, **Putin and Russia's Middle Eastern Policy** , The Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 10, No.2, June 2006.

5-Stephen Andriole, **Artificially Intelligent Foreign Policy Decision-Making** ,Comparative Foreign Policy Notes, vol.8,Summer 1980.

6-Yuliya Tymoshenko, **Containing Russia**, Foreign Affairs, vol. 86, no 3, May/June, 2007.

7- Katheleen Camacho, **Vladimir Putin leadership style**, mightystudents,22-11-2008.

ج- المواقع الالكترونية:

١-الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، **صفات ضابط الاستخبارات**، http://www.pass.ps/vb4/showthread.php?2344، ٢٩ -١٢-٢٠١٠

٢-الجزيرة نت، **الأزمة الجورجية تنذر بحرب بالوكالة بين روسيا والغرب**،http://www.aljazeera.net، ١٠/٨/٢٠٠٨

٤-بشار فتحي جاسم العكيدي، **العلاقات السعودية-الروسية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١**، دنيا الرأي، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles،٣٠-٥-٢٠٠٩

٥-**بوتين يتهم الغرب بدعم القاعدة في سوريا**، موقع بي بي سي العربية، ٩-٦-٢٠١٢
www.bbc.co.uk/arabic
٦-**بوتين يتهم الغرب بنشر الفوضى في سورية**،٢٧ -٩-٢٠١٢
http://arabic.rt.com/news_all_news_middle_east
٧-**بوتين يقترح خطة عمل تهدف لتسوية أزمة سورية**، موقع سيريانيوز،-www.syria
news.com،٢٣-٧-٢٠١٢
٨-سامر إلياس، **بوتين "الثالث": نحو دور أكبر لروسيا في عالم متغير**، موقع روسيا اليوم الإلكتروني،
٢٧-٢-٢٠١٢، http://arabic.rt.com/.
٩-صالح النعامي، **يديعوت: إسرائيل أسهمت في إشعال حرب القوقاز**،١١-٨-٢٠٠٨
www.onislam.net
١٠-عاطف معتمد عبد الحميد، **بانوراما التوتر الداخلي في روسيا قبيل الانتخابات الرئاسية**،
٣/١٠/٢٠٠٤، www.aljazeera.net.
١١-عاطف معتمد عبد الحميد، **بوتين يودع روسيا والشيشان**، المعرفة، ٣/١٠/٢٠٠٧،
http://www.aljazeera.net/analysis/pages.
١٢-عزيز الحاج، **ماذا يريد بوتين من جورجيا ؟**،٣١-٨- ٢٠٠٨
http://www.shams alhorreya.com/studies.html ،
١٣-**فيسك: الحرب الباردة بدأت فعلا.. في سورية وليس إيران!**، أنباء موسكو،٢٥-٢-٢٠١٢
١٤- محمد برهومة، **زيارة الأسد إلى موسكو**، صحيفة الغد، ٢٦-٨-٢٠٠٨
http://www.alghad.com/m/articles/543659
١٥-محمد حسانين محمود، **مناهج البحث العلمي**، أسبوعية رسالة الجامعة ،
http://rs.ksu.edu.sa/75038.html، ١٥/١٢/٢٠١٣
١٦-**معلومات عامة عن روسيا**، موقع روسيا اليوم الإلكتروني،
http://www.arabic.rt.com/russia/russia
١٧-**معلومات عن السياسة الخارجية الروسية الجديدة**، مركز افريقية للدراسات والبحوث السياسية،
(www.ifriqiyah.com/cms/content/view/3307/321)، ١٦-٩- ٢٠١٢
١٨-ملوكي سفيان، **أزمة البرنامج النووي الإيراني**، ١٠-٨-٢٠١٠
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com
١٩-موقع البعث ميديا، **١٤٧ عالم نفس إسرائيلي للتأثير على نفسية الشعب السوري والرئيس الأسد**،
www.albaathmedia.sy، السبت، ١٧ -٩-٢٠١١
٢٠-نوداري سيمونيا، **السياسة الخارجية الروسية هي في خدمة المصالح الروسية**، نوفوستي،
http://ar.rian.ru، ٢٩/١١/٢٠٠٢
٢١-هاني شادي، **الانتخابات البرلمانية في روسيا**، بي بي سي، ١/١٢/٢٠٠٧

٢٢-وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، ٣-نيسان-٢٠١٢

٢٣-<http://abcnews.go.com/reference/bios/putin.html>.